ما عَمِلَ عَمَلَ الفعل «دون» حروفه
دراسة استقصائية تحليلية

إعداد

د/ رباب إبراهيم عبدالفضيل

الأستاذ المساعد بقسم اللغويات

كلية الدراسات الإسلامية

والعربية للبنات بالإسكندرية

ملخص البحث

فقد قامت هذه الدراسة على اختيار تراكيب متميزة انفردت بها عوامل لفظية وأخرى معنوية، وقد كانت هذه العوامل غير مشتقة من لفظ الفعل ولم تكن من حروفه، بل كانت كلها دون حرف الفعل. لتكون صفوة مختارة من العوامل التي عملت عمل الفعل رغم أنها دون حروفه وقد ترتب في السماع اختصاصها بالدخول على الأسماء كما هو حال الفعل وتأثيرها الرفع والنصب على حد عمل الفعل لهما مما كان يلزم معه استقصاء هذه العوامل وتحليل تراكيبها وإبراز خصائصها التي جعلتها في حالة انفرادة عن غيرها متميزة باستقلالية تنبئ عن إبداع العرب.

وقد اجتهد النحاة في دراسة هذه العوامل من جهة كيفية قيامها بدور الفعل فوجدوا أن بعضها ضمن معنى الفعل فعمل عمله، نحو: إعمال اسم الإشارة النصب في الحال على معنى أشير أو أنبه، وإعمال «إلا» في المستثنى التام على معنى استثنى، وإعمال «حروف النداء» على معنى أنادي أو أدعو، وإعمال «إن» وأخواتها على معنى أأكد أو استدرك أو أترجى أو أتمنى أو أشبه.

والبعض الآخر يعمل على إلحاقه بالفعل في معنى النفي سواء أكان بحمل النظير على النظير نحو إعمال «ما» النافية عمل «ليس» بمشابهة كل منهما الأخرى في النفي أم كان العمل بحمل النقيض على النقيض كما في إعمال «لا» النافية للجنس عمل «إن» وربما بحمل الشبيه على الشبيه كإعمال «لا» النافية عمل «ليس» لأنها أشبهت «ما» العاملة عمل ليس وكذلك إعمال «لات».

وربما كان العمل لأنها أشبهت الفعل في التمام بفاعله فاستحقت بعد التمام أن تنصب ما بعدها كما هو حال المفعول بعد تمام الفعل بفاعله، وقد كان من ذلك «الاسم التام» في باب تمييز المفرد، وما ينتصب عن التمام من

كل تمييز بعد الاسم المنون في حال المفرد، أو بعد النون في حال التثنية والجمع من نحو: عشرون، ومنوان، وراقود خلا، وسواء أكان التنوين ظاهر كما مثل أم كان مقدرًا نحو الحزمة المتوسطة من العدد، أي العدد المركب وكنايات العدد من نحو «كم»، و«كذا» أو حتى كان التنوين ظاهرًا أيضًا كما في «كأين».

وربما كان عمل بعضها يرجع إلى ترددها بين الاسمية، والفعلية، وقد كانت نائبة عن أفعالها في المعنى والدلالة كما في «أسماء الأفعال»، والبعض الآخر يرجع عمله إلى حمله على معنى فعل مقدر كما في «واو» المفعول معه.

ولذلك كان البحث ثري باختلاف العلماء حول الإقرار لهذه العوامل بالعمل بنفسها أم العمل تم بغيرها وما هي إلا واسطة بين العامل والمعمول، وما ظهر من خلال البحث من استشهاد بالسماع والقياس والإجماع لأصول النحو العربي والذي كان من خلاله القول الفصل في رؤية الباحث وسط هذه الظواهر اللفظية الفاعلة، بجانب أخرى لم تكن بلفظية، ولم تكن بمنطوقة باللسان، تتمثل في ظاهرة «الابتداء» و«المخالفة» وهي معاني تصبح في بعض الأساليب أداة فاعلة «للرفع» في الجملة الاسمية، والجملة الظرفية، من مبتدأ وخبر، وفاعله «للنصب» في الظرف كما ظهر عند الكوفيين «بالمخالفة»، مما كان يلزم للباحث من أن يدلو بدلوه وسط هذه الظواهر ورؤية العلماء وإبراز رؤية الباحث.

Research Summary

This study has chosen distinct structures that were unique in terms of verbal and moral factors. These factors were not derived from the word verb and were not characters, but were all without the letter verb. To be selected elite of the factors that have worked the act even though it is without letters and has been in the hearing competence to enter the names as the case of the effect and effect of lifting and erection to the extent of the action of them, it was necessary to investigate these factors and analysis of structures and highlighting the characteristics that made them in a state apart from Others distinct independent of Arab creativity.

The scholars have worked hard to study these factors on the one hand and how they have done the role of the act, and found that some of them within the meaning of the act and the work of his work. Towards the realization of the name of the sign, which is immediately mentioned in the meaning of a reference, or to activate it, except in the complete exclusion of the meaning of the exception and the application of the letters of the appeal to the meaning of the call or call and the realization of the sisters and sisters on the meaning of making sure or seeking or seeking or wishing or similar, while others are already attached to it In the sense of negation, whether the analogy of the counterpart to the realization of what is "negating" the work of "is not" similar to each other in exile or was working by contrast contrast, as in the implementation of «only» non-sex work «and» and perhaps carry the resemblance on the similarity as a work "No" does not work "not" because it resembles "what" working is not as well as the realization of «no And perhaps the work is because it resembled the act in its entirety by its effect. After completion, it was decided to set up what follows, as is the case after the completion of the verb by its verb. This was the "full name" in the chapter on distinguishing

between the singular and what is distinct from the whole of all distinctions after the noun noun The singular or after the nun in the case of Deuteronomy and the collection of about twenty and the Manawan and the Rukud Khala, whether or not the tannin is apparent as if it were estimated towards the medium bundle of the number, As well as in "Kayin."

Perhaps the work of some is due to the frequency between the nominal and the actual was a deputy for its actions in meaning and significance as in the names of acts, and others due to his work to carry on the meaning of an act as estimated in the «Wow» with him. Therefore, the research was rich in different scholars about the recognition of these factors by working alone or work was done otherwise and is only a medium between the worker and the works, and what emerged through the search of the martyrdom of hearing and measurement and consensus of the origins of Arabic grammar, which was the final statement in the researcher's view amid these verbal phenomena The actors on the other side were not verbal and were not linguistically represented in the phenomenon of "start" and "violation", which in some ways becomes an effective tool for "lifting" in the nominal sentence and the circumstantial sentence of the beginner and the story and its effect "to the monument" in the circumstance, In violation of what was needed for the father That one eighth making statements amid these phenomena and the vision of scientists and highlight the vision of the researcher.

مُقَدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعوت بجميل الصفات وأصلي وأسلم على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين إلى يوم الدين.

وبعد ،،،

فهذه (**دراسة استقصائية تحليلية**) قمت بها لدراسة تراكيب مستقلة، متميزة، بمعايير محددة، وقد خضعت هذه التراكيب – لعوامل لفظية ومعنوية، بعضها سماعي، وبعضها قياسي، حيث جاءت فكرة هذه الدراسة تحت عنوان: «**ما عَمِلَ عَمَلَ الفعل دون حروفه» دراسة استقصائية تحليلية.**

أما عن أسباب اختياري لهذا البحث:

فقد رغبت في قيامي بدراسة عن العوامل في النحو العربي وقد تخيرت نماذج محددة وتراكيب متميزة لتلك العوامل التي عملت عمل الفعل ولم تكن من حروف الفعل، سواء (تضمنت معنى الفعل) أو (لم تتضمن معناه).

وقد رأيت أن هناك فرقًا بين:

(ما ضمن معنى الفعل دون حروفه) و (ما عمل عمل الفعل دون حروفه).

فالأول: وهو (**ما ضمن معنى الفعل دون حروفه**) –ينحصر في ما جاء حاملًا معنى الفعل فعمل عمله، وهو ما يطلق عليه النحاة المتأخرون اسم (العامل المعنوي) حيث يرونه عمل؛ لأنه ضمن معنى الفعل.

وأما الثاني: وهو (**ما عَمِلَ عَمَلَ الفعل دون حروفه**) فتتسع الدائرة فيه، لتشمل السابق، وتشمل غيره، من كل عامل ورد مؤثرًا، ومحدثًا عملًا يختص به الفعل من (رفع ونصب)، أو (رفع فقط)، أو (نصب فقط)، وسواء كان هذا العامل ضمن (معنى الفعل)، أو (لم يضمن معناه)، وسواء كان هذا العامل (حرفًا)، أو (اسمًا)، أو (أداة ليست بحرف ولا اسم) كالتجرد مثلًا،

وبصرف النظر عن نوع المعمول المرفوع، أو المنصوب – ما إذا كان من متعلقات جملة فعلية، أو كان من متعلقات جملة اسمية.

وطالما أن الغرض والهدف من هذه الدراسة:

(كل ما عَمِلَ عَمَلَ الفعل دون حروفه)؛ فلا يتقيد بالرفع على: «الفاعلية»، أو «النيابة» عنها، بل يتسع ليشمل –الرفع على «الابتداء»، و«الخبرية»، والاسم المنصوب بعد الناسخ أو المرفوع بعده أيضًا.

كما لا يتقيد بالمنصوب على «المفعولية» أو «الحالية»، أو «التمييز»، ونحوه بل يتسع ليشمل – أنواع أخرى من المنصوب، بالإضافة للمذكورة؛ تطرق واحدة تلو أخرى، وتنفرد لها الدراسة.

ولما كانت دائرة البحث تتسع لهذا النوع من العوامل فقد قسمتها إلى: عوامل عملت عمل الفعل دون حروفه من «الأسماء»، وعوامل عملت عمل الفعل دون حروفه من «الحروف»، وعوامل عملت عمل الفعل دن حروفه من «الأدوات»، التي ليست باسم، ولا حرف، مع مراعاة تحليلها، من عوامل لفظية وعوامل معنوية.

منتسبة في هذا التقسيم – لعبدالقاهر الجرجاني في تقسيمه للعوامل المائة، مرادًا بالعوامل اللفظية ما عرفت بالجنان وتلفظ باللسان، فشمل كل عامل تلفظ به اللسان ظاهرًا، كان أو مقدرًا، ضمن معنى الفعل، أو لم يضمن، ليكون في مقابلة العامل المعنوي، الذي وقف عند حد «التجرد»، والمعني به هنا في البحث: «الابتداء» حيث عرف بالجنان، ولم يتلفظ فيه باللسان.

مع مراعاة أيضًا: اختصاص المعمول بكونه: (اسمًا)؛ فكما أن الأفعال اختصت بعمل (الرفع والنصب)، أو الرفع فقد؛ اختصت أيضًا بدخولها على «الاسم» سواء كان هذا الاسم صريحًا، أو مؤولًا بالصريح.

وبهذا يخرج من دائرة البحث أمران:

أولهما: العوامل التي تدخل على الأفعال نفسها من نواصب أو جوازم فليست مقصودة هنا.

ثانيهما: المشتقات والمصادر العاملة عمل الفعل. فليست أيضًا مقصودة هنا؛ لأنها (على حروف الفعل) والدراسة هنا: (دون حروف الفعل).

والهدف من هذا البحث:

ربط دراسة هذا النوع من العوامل– بأدلة الاحتجاج. أي ربط القواعد الكلية المستمدة من أصول النحو، بالقواعد الجزئية المستنبطة عند النحاة بمعنى أننا في قولنا مثلًا (أعندك زيدٌ) نجد أن هذا التركيب ورد بصورة محددة حيث تصدر ظرف مسبوق بهمزة استفهام وتأخر عنه اسم. وقد ورد الاسم في هذا التركيب مرفوعا.

فيقول النحاة في مثل هذا التركيب على رأي بعضهم: أن الاسم قد ارتفع بالظرف المتقدم فاعلًا له حيث اعتمد الظرف على ما يدخل على الفعل غالبا كهمزة الاستفهام وهي مما يغلب دخوله على الأفعال فلما دخلت هنا على الظرف منحته من القوة بأن يحدث نفس تأثير الفعل، فيرتفع بذلك (زيدٌ) عندهم على كونه فاعلًا، ويقيسون هذا التركيب – بتركيب آخر ورد الاسم فيه مرفوعًا نحو: (أقائم الزيدان)، حيث يقررون في (الزيدان) الفاعلية بالوصف المتقدم؛ لاعتماده على ما يغلب دخوله على الفعل. ويذهب البحث عندي مذهبًا آخرًا وهو: إذا كانت هذه القواعد الجزئية قد استنبطها النحاة من القواعد الكلية المستمدة من أصول النحو؛ فيلزم أن يكون هدف البحث هو الربط بين الجزئي والكلي أي يرى البحث في مثل هذا التركيب (أعندك زيد) بعد ما قال النحاة فيه بالفاعلية في الاسم بالظرف المعتمد: أن هذا مرهون في الأساس بالسماع أولًا، فقد ورد من خلال الاستقراء الوارد عن العرب مجيء هذا التركيب بهذا الترتيب، وقد لوحظ فيه رفع الاسم بعد الظرف المعتمد، فالسماع هو المسئول عن استنباط النحاة للقاعدة الجزئية كما أن السماع هو المسئول عن الرفع نفسه.

أما قياسهم (أعندك زيدٌ) على نحو تركيب آخر وهو (أقائم الزيدان) فأراه قياسًا مع الفارق، فقد اعتمدوا فيه على الشكل، حيث وقع كل من الظرف

والوصف معتمدين على ما يغلب دخوله على الفعل وهو حرف الهمزة فسووا بينهما على الرغم من وجود دليل عقلي يميز بين كل تركيب من التركيبين ويظهر بالتمييز وجود مفارقة، (فالوصف) في معناه ذات متصفة «بالحدث»، أو «حدث» قامت به ذات على جهة الصفة، والفعل عبارة عن «حدث» مع «زمن»، فهناك مشترك بين الوصف والفعل وهو «الحدث» وأضيف من عندي أن هناك مع الفعل ما يقرن به دائما وهو «الذات» الفاعلة له.

فإذا قلت (ضَرَبَ) علم «حدث» مع «زمن» مع وجود ذات مبهمة لم تظهر بعد، مما يزيد المشاركة بين الوصف والفعل.

فلما دخل حرف الاستفهام ازدادت المشاركة، فارتفع الزيدان على الفاعلية للوصف المعتمد بالدليل العقلي الذي أدرك كل ذلك.

أما في أسلوب الظرف (أعندك زيد) فالظرف وعاء تدخل فيه الذات وتستقر؛ فيحصل لك من معنى (أعندك زيد) **أحد أمرين:**

أحدهما: (زيد أستقر عندك) أو (مستقر عندك).

الثاني: أنك أسندت العندية إلى زيد فلك إذًا أن تعرب (زيدًا) فاعلًا للاستقرار الذي تعلق به الظرف على الأمر الأول، ولك أن تعربه مبتدأ مرفوع بالابتداء على الأمر الثاني.

ويرى البحث أخذًا بالظاهر أن هذا الأسلوب له من الانفراد ما يجعله يتميز عن غيره، ولا يجوز قياس غيره عليه، فقد بان الفرق بينه وبين (أقائم الزيدان). وما دام أنه منفردًا متميزًا صح كونه مرفوعًا على الابتداء حيث أسند إليه الظرف بهذا الشكل المعتمد.

والحقيقة أن الذي جعلنا نقول بذلك هو السماع الوارد برفعه، وأيضًا الدليل العقلي الذي جعلنا ندرك كونه منفردًا قائمًا بذاته، **ولمثل هذا أقيمت الدراسة في هذا البحث.**

خطة البحث

وقد اقتضى البحث أن تكون خطته على النحو التالي:

المقدمة

وفيها: أسباب اختياري للبحث، وأهميته والهدف منه.

التمهيد

ويتضمن: العامل

تعريفه - موجده- آثاره

الدراسة

حيث جاءت الدراسة مقسمة ثلاثة أبواب وكانت على النحو التالي:

الباب الأول

ما عمل عمل الفعل دون حروفه من «الأسماء»

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: أسماء مبهمة تنصب أسماء نكرات على الحال منها: (اسم الإشارة عاملًا).

الفصل الثاني: أسماء مبهمة تنصب أسماء نكرات على التمييز.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الاسم «التام».

المبحث الثاني: أسماء «العدد المركب»، و«كم – كأين– كذا».

الفصل الثالث: كلمات تسمى «أسماء الأفعال».

بعضها ترفع، وبعضها تنصب

الباب الثاني

ما عمل عمل الفعل دون حروفه من «الحروف»

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: حروف تنصب الاسم المفرد فقط

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: «الواو» بمعنى مع.

المبحث الثاني: «إلا» في الاستثناء.

المبحث الثالث: «يا- أيا- هيا- الهمزة».

الفصل الثاني: حروف تنصب الاسم وترفع الخبر.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: [إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، ولعل، وليت، وكأن]

المبحث الثاني: «لا» النافية للجنس.

الفصل الثالث: حروف ترفع الاسم وتنصب الخبر.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: «ما».

المبحث الثاني: «لا».

المبحث الثالث: «إنْ».

المبحث الرابع: «لات».

الباب الثالث

ما عمل عمل الفعل دون حروفه من «الأدوات» التي ليست باسم ولا حرف

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: «التجرد» أو «الابتداء» عامل الرفع في «المبتدأ والخبر».

الفصل الثاني: «الخلاف» عامل النصب في الظرف المخبر به عن مبتدأ.

الفصل الثالث: «الابتداء» عامل الرفع في «المبتدأ» الواقع بعد الظرف والجار والمجرور المعتمدين.

الفصل الرابع: «الابتداء» عامل الرفع في «المبتدأ» الواقع بعد الظرف والجار والمجرور الغير معتمدين.

ثم **الخاتمة:** وفيها أهم النتائج المتوصل إليها.

ثم **ثبت المصادر والمراجع**.

ثم **فهرس الموضوعات**.

هذا وقد اهتديت في ترتيب البحث وأبوابه، وفصوله بتقسيم عبدالقاهر الجرجاني في كتابه «**العوامل المائة**» مع مراعاة ما يتفق مع مادة البحث مما عمل عمل الفعل دون حروفه.

والله قصد السبيل

د/ رباب إبراهيم عبد الفضيل
الأستاذ المساعد بقسم اللغويات
كلية الدراسات الإسلامية
والعربية بالإسكندرية
جامعة الأزهر

تمهيـــد

ويتضمن: العامل

تعريفه -موجده- آثاره

العامل في العربية: كما يعرفه ابن منظور: «ما عَمِل عَمَلًا مَّا، فرفع، أو نصب، أو جر، كالفعل والناصب والجازم، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضًا، وكأسماء الفعل، وقد عمل الشيء في الشيء؛ أحدث فيه نوعًا من الإعراب»(١).

فالعامل هو ما يحدثه من عمل؛ وذلك العمل يأتي مسببا عن عامل.

وقد وضح هذه الفكرة ابن جني حيث قال:

«وإنما قال النحويون عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرًا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم»(٢).

فيشير نص ابن جني أن ثمة «أداة» تحدث من أثر سواء أكانت هذه الأداة عاملًا لفظيًا، أم كانت عاملًا معنويا.

أما الغرض من «العامل» في العبارة أو الأسلوب فقد اعتنى به عبدالقاهر الجرجاني ووضحه حيث إنه من المستحيل عنده أن تفكر في «اسم» من غير أن تريد إعمال «فعل» فيه، أو إعماله في اسم، أو في اسم وفعل من غير أن تريد منهما حكما سوى ذلك.

وهذا مفاد قوله:

«ولا يقوم في وهم، ولا يصح في عقل، أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في اسم من غير أن يريد

---

(١) لسان العرب (ع م ل) جـ٣/٣١٠٨- لابن منظور- دار المعارف- القاهرة.
(٢) الخصائص جـ١/١١٠، لابن جني- الهيئة المصرية العامة للكتاب.

إعمال فعل فيه، وجعله فاعًا له، أو مفعولًا أو يريد فيه حكما سوى ذلك من الأحكام، مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبرًا، أو صفة، أو حالًا، أو ما شاكل ذلك»[١].

إذن فالعامل ما يحدثه من أثر لبيان معنى من المعاني التي من أجلها يكون الحكم والإفادة. فما معنى كلمة «زيد» مثلًا وحدها إذا لم تقصد بها أن تكون فاعله للفعل أو مفعوله أو مبتدأ يحكم عليه بخبر أو خبر محكوم به أو غير ذلك من المعاني التي تظهر من خلال التراكيب ويفصح عنها الإعراب لذلك تنبه القدامى لهذه المعاني وارتباطها بالعامل والأثر الذي يحدثه.

فترى ابن الحاجب يصطلح على معنى للعامل بأنه:

«ما به يتقوم المعنى المقتضي»[٢].

ومعنى يتقوم: أن معنى الفاعلية والمفعولية، والإضافة؛ تعد معاني– تعني كون الكلمة عمدة، أو فضلة، أو مضافا إليها، وهذه المعاني تعد كالأغراض القائمة بالعمدة والفضلة، والمضاف إليه، بسبب توسط العامل.

ويظهر الرضي:

أن الموجد لهذه المعاني هو المتكلم، والألة هي العامل، ومحل هذه الألة: الاسم، فالموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة، جعلوا الألة كأنها هي الموجد للمعاني ولعلاماتها[٣].

يريد أن يظهر لك:

أن المتكلم بحديث «ما» لابد أن يكون له غرض وحاجة من حديثه لإبلاغ السامع بها، وأن الوسيلة لذلك هي اللغة، وقد اعتادت اللغة كي تفي بحاجة

---

(١) دلائل الإعجاز صـ٣١٤– لعبدالقاهر الجرجاني– تعليق محمود محمد شاكر– مكتبة الخانجي بالقاهرة.

(٢) الكافية من خلال شرح الكافية جـ١/٧٢، نسخة جديدة محققة.

(٣) انظر: شرح الكافية جـ١/٧٢.

المتكلم؛ أن ننضبط على قاعدة كي تظهر بحديثك حكما «ما» ومعنى «ما» ويلزم من ارتباط هذا المعنى بوجود «أداة» أو ألة تعمل في الاسم على أي وجه بل على الوجه الذي يريده المتكلم من معنى ويظهر هذا المعنى ويتضح بما تجلبه هذه الأداة أو الألة من أثر فالمعاني تظهر بالأثر الذي يجلبه العامل، فهما متلازمان.

وعلى الرغم من أن الإعراب والأثر يعد قرينة لفظية للمعنى المراد والحكم المطلوب وأن ثمة ارتباط هذا الأثر بالمؤثر له والمحدث له وهو (الأداة أو الألة أو العامل) على اختلاف التسمية التي تترجم له.

إلا أنه قد ظهر ابن مضاء القرطبي الأندلسي يحمل راية الرد على النحاة في قولهم بالعامل وارتباطه بالحكم وما يجلبه من أثر. حيث أتى بنظريته المشهورة **وهي الدعوة إلى إلغاء العامل النحوي. ليرى:**

أن كل ما تصوره النحاة في عواملهم النحوية تصور باطل، إذ إن الذي يصنع الظواهر النحوية في الكلمات من رفع، ونصب، وجر؛ إنما هو المتكلم نفسه، لا ما يزعمه النحاة من الأفعال، وما شاكلها من الأسماء والحروف.

وقد استند في نظريته هذه إلى: بعض نصوص مقتبسة من قول ابن جني عندما قال: «وأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم؛ إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح»[1].

فأخذ ابن مضاء بظاهر الألفاظ المشار إليها في كلام ابن جني ليرى: «القول بأن المتكلم هو الذي أحدث الرفع والنصب والجر والجزم: مذهب المعتزلة، ومذهب أهل الحق: إنما هي من «فعل الله»، وإنما ينسب إلى

(١) الخصائص جـ١/١١١.

الإنسان، كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية، وفعل الإنسان، وسائر الحيوان، فعل الله»[١].

أما القول بالعامل بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل، أي القول بأن (ضرب) أحدث تأثير الرفع في (زيد)، وأحدث تأثير النصب في (عمرو) يعد باطلًا عقلًا وشرعًا.

ذلك: إن شرط «الفاعل» أن يكون موجودًا حينما يفعل فعله، ولا يَحْدُث «الإعراب» فيما يحدث فيه إلا بعد «عدم العامل».

إذ إن قولك: (إن زيدًا) لم ينصب زيدًا إلا بعد عدم إن.

أما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها، ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة، ولا طبع.

وأما قول النحاة بأن هذه الألفاظ: عملت تشبيهًا، وتقريبًا بأفعالها حيث نسبوا إليها العمل إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها، وإذا وجدت، وجد الإعراب، وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها، قيل لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العي، وادعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها؛ لسومحوا في ذلك، وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم في ذلك.

ومضى ابن مضاء في دعوته فألغى كل ما ترتب على العامل من حذف، وتقدير، واستتار، ووافقه في دعواه فريق المحدثين منهم محمد عبداللطيف حماسة[٢]، وغيره[٣].

---

(١) الرد على النحاة صـ٧٧: ٨٨ لابن مضاء القرطبي– تحقيق: شوقي ضيف.

(٢) انظر: العلامة الإعرابية بين القديم والحديث صـ١٧٥، لمحمد حماسة عبداللطيف– دار العلوم– القاهرة.

(٣) انظر: د/ محمد عيد (أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وعلم اللغة الحديث)– القاهرة ١٩٧٣م.

تحليل واستنتاج:

من خلال العرض لمذهب النحاة في العامل ومذهب ابن مضاء نستطيع القول: بأن الباطل حقًا هو الدعوة بإلغاء العامل. نعم المرهق، والمكلف هو كثرة التأويلات والتقديرات ولذلك لا يلزم العمق في مثل ذلك، ولا يعني ذلك – القول بتحطيم العامل إذا ما علمناه بما أشير إليه من قول الجرجاني بأن الكلام البليغ هو ما توافرت فيه شروط البلاغة والفصاحة والبلاغة مراعاة الكلام لمقتضى الحال، والفصاحة هي أن تخلو الكلمة من التنافر وخضوع الكلام للقواعد العربية والأحكام النحوية والصرفية المستنبطة من أصول الاستشهاد نثرًا ونظمًا طبقًا للمسموع من كلام العرب، وقد استنبط من مراقبة كلام العرب وملاحظته أن ثمة «عامل» لحصول المعنى المراد من فاعلية أو مفعولية أو وصفية أو ابتدائية أو خبرية، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال عامل مؤثر في الاسم يظهر العلامة، إذ إن العلامات دوال على المعاني، حتى عند فقد العلامة تظهر قرائن أخرى تظهر المعنى المطلوب وهذه القرائن مسئول عنها العامل لفظي أو معنوي فإذا قلت مثلًا (ضرب موسى عيسى) على الرغم من عدم ظهور الإعراب إلا أن العبارة تثبت أن ثمة ضارب وثمة مضروب فهم ذلك من لفظ «ضرب» وما يعهد من رتبة في أركان الجملة وإذ قلت (زيد قام) أو (زيد قائم) أو نحو ذلك يظهر لنا أيضًا بواسطة الأداة وإن كانت عاملًا معنويًا الحكم المطلوب من الإسناد مما يبطل كل هذا دعوة ابن مضاء، ومن أتبعه من المحدثين.

الباب الأول

ما عَمِل عَمْل الفعل دون حروفه من (الأسماء)

الفصل الأول

أسماء مبهمة تنصب أسماء نكرات على الحال منها:

(اسم الإشارة عاملًا)

ذكر عبدالقاهر الجرجاني من العوامل المائة «الاسم المبهم» وعده من العوامل المائة اللفظية القياسية [(١)].

ومن المدهش أنه على الرغم من حصرهِ، ورصدهِ ضمن اللوحة الثانية، إلا أنه لم يتناوله تفصيلًا في متن العوامل، كما فعل في باقي العوامل، ولم يقف عليه الشيخ خالد شارح العوامل، إلا أنه ظهر في اللوحة الثانية يشير بأمرين:

الأول: كونه عاملًا لفظيًا.

الثاني: كونه عاملًا قياسيًا. مما يظهر موقفه من إعمال الاسم المبهم والذي قد يتفق فيه مع بعض النحاة، وقد يختلف معهم على نحو ما ستوضحه الدراسة.

ولنا أن نستظهر أولًا المقصود بـ «الاسم المبهم»:

فيقول الفيروز آبادي («المبهم»: المغلق من الأبواب)[(٢)].

ويقول ابن منظور: (طريق مبهم: إذا كان خفيا لا يستبين ... وكلام مبهم: لا يعرف له وجه يؤتى منه)[(٣)].

---

(١) العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية صـ٩، ١٠- لعبدالقاهر الجرجاني- تحقيق: د/ البدراوي زهران- الطبعة الثانية- دار المعارف.

(٢) القاموس المحيط صـ١٧٠، مراجعة أنس محمد الشامي وغيره- دار الحديث- القاهرة.

(٣) لسان العرب (ب هـ م) جـ١/٣٧٦، دار المعارف.

وفي المعجم الوسيط: المبهم: (ما يصعب على الحاسة إدراكه إن كان محسوسًا، وعلى الفهم إن كان معقولًا)[١].

فكما ترى تدور المادة حول الغموض والخفاء وعدم الوضوح.

وفسره السهيلي بقوله:

«قوله: (والمبهم نحو: هذا وهذان) تسميتهم هذه الأسماء المبهمة، مأخوذة من أبهمت الباب، إذا أغلقته، واستبهم عليَّ الجواب، أي: استغلق، وكذلك هذه الأسماء إنما وضعت في الأصل لما استبهم على المتكلم اسمه، أو أراد هو إبهامه على بعض المخاطبين دون بعض، فاكتفى بالإشارة إليه، أو كانت الإشارة إليه أبين من اسمه عند المخاطب»[٢].

وعلى نفس المعنى من الخفاء والإغلاق فسره ابن يعيش إذ يقول:

«ويقال لهذه الأسماء: مبهمات؛ لأنها تشير بها إلى كل ما بحضرتك، وقد يكون بحضرتك أشياء، فتلتبس على المخاطب، فلم يدر إلى أيها تشير، فكانت مبهمة لذلك. ولذلك، لزمها البيان بالصفة عند الإلباس»[٣].

ونستطيع أن نفهم من ذلك: أن المراد بالاسم المبهم أنواع[٤] منها اسم الإشارة[٥] وأنه يشار به إلى المسمى من أجل ذلك كانت على معنى الفعل، ولذلك كانت عاملة في الأحوال على مذهب الجمهور[٦] وإليه ذهب أكثر النحاة منهم عبدالقاهر الجرجاني، وابن يعيش[٧].

---

(١) معجم المعاني- عربي.

(٢) نتائج الفكر للسهيلي صـ٢٢٧، تحقيق: د/ محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع.

(٣) انظر: شرح المفصل جـ٣/١٢٦- مكتبة المتنبي- القاهرة.

(٤) ومنها: الموصولات فهي ضرب من المبهمات لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد وغيرها كوقوع اسم الإشارة هذا وهؤلاء ونحوهما على كل شيء. شرح المفصل جـ٣/١٣٩.

(٥) ومعنى الإشارة: الإيماء إلى حاضر بجارحة، أو ما يقوم مقام الجارحة، فيتعرف بذلك.
فتعريف المعارف «بقلب» المخاطب، أما تعريف الإشارة فبحاسة البصر والقلب (شرح المفصل جـ٣/١٢٦).

(٦) العوامل المائة صـ٩، ١٠.

(٧) شرح المفصل جـ٣/١٢٦.

والحقيقة أن إعمال اسم الإشارة مطروح عند النحاة في «الحال» على وجه الخصوص من حيث كانت الحال تعمل فيها عوامل كثيرة ومتنوعة وحق الحال أن يكون لها عامل إذا كانت معربة، والمعرب لابد له من عامل، وعلى مذهب الجمهور لا يعمل في الحال إلا الفعل، أو شيء يكون بدلًا عنه دالا عليه كما أشار بذلك المبرد(١) والصميري(٢) والزمخشري(٣) وابن عصفور(٤) وابن مالك(٥) والرضي(٦).

إذ يقول الزمخشري:

«والعامل فيها إما فعل، وشبهه من الصفات، أو معنى فعل كقولك (فيها زيد مقيما)، و(هذا عمرو منطلقا) و(ما شأنك قائما) ومالك واقفا وفي التنزيل: ﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾(٧)، و﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾(٨)، وليت ولعل وكأن ينصبنها أيضًا لما فيهن من معنى الفعل»(٩).

فقد أشار الزمخشري إلى أصناف من العوامل، حقها أن تعمل النصب في الحال؛ وبالفعل نصبت الحال في الأمثلة، فبعد أن أشار إلى أول العوامل

---

(١) انظر: المقتضب جـ٤/٣٠٠- تحقيق: عبدالخالق عضيمة- القاهرة ١٣٩٩.

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة جـ١/ ٢٩٧، لأبي محمد الصميري- تحقيق: د/ رفقي أحمد مصطفى على الدين، دمشق- دار الفكر- الطبعة الأولى ١٤٠٢- ١٩٨٢م.

(٣) انظر: المفصل من خلال شرح المفصل جـ٢/٥٦.

(٤) انظر: شرح الجمل جـ١/٣٣٣، لابن عصفور- تحقيق: صاحب أبو جناح.

(٥) انظر: شرح التسهيل جـ٢/٢٥٩، لابن مالك- تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، وطارق وطارق فتحي السيد- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان.

(٦) انظر: الكافية من خلال شرح الكافية جـ٢/١٤، تحقيق: يوسف حسن عمر، مؤسسة مؤسسة الصادق ١٣٩٨- ١٩٧٨م.

(٧) من سورة هود: الآية رقم ٧٢.

(٨) من سورة المدثر: الآية رقم ٤٩.

(٩) المفصل من خلال شرح المفصل جـ٢/٥٦.

الفعل وما يشبهه من الصفات؛ ذهب يمثل للعامل الذي يعمل من حيث كان عامل معنى، أي يعمل لأنه ضمن معنى الفعل دون حروفه، وذكر أنواع بالأمثلة، منها: الظرف واسم الإشارة واسم الاستفهام، وقد استشهد بمجيء هذا العامل المتضمن معنى الفعل مؤثرًا النصب في الحال بدليل السماع عن طريق القرآن الكريم بقوله: في اسم الإشارة: ﴿**هَذَا بَعْلِي شَيْخًا**﴾(١).

حيث انتصب شيخا على الحال، وقد عمل فيه اسم الإشارة ولا يوجد عامل سواه وفي اسم استفهام: ﴿**فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ**﴾(٢).

كذلك انتصب «معرضين» على الحال، وقد عمل فيه اسم الاستفهام «ما» حيث تضمن الأول معنى الفعل أشير، وتضمن الثاني معنى الفعل «استفهم».

فالإجماع قائم على أن الذي يعمل في الحال: الفعل المتصرف، أو ما يشبهه من المصادر والمشتقات.

وإن كان الفعل يعمل مطلقا سواء أكان متصرفا، أو جامدًا: تقول: ذهب زيدٌ مسرعًا، أو جاء مستبشرًا، وما أحسن زيدًا مجاهدًا، وأحسن بزيد محاربًا. كما أنه يعمل فيها ما يشبه المتصرف، وما يشبه الجامد.

وأما العامل الذي يعمل بمعنى الفعل فقد فسره الرضي بأنه:

ما يستنبط منه معنى الفعل، كالظرف والجار والمجرور، وحرف التنبيه واسم الإشارة وحرف النداء(٣).

---

(١) من سورة هود: الآية رقم ٧٢.

(٢) من سورة المدثر: الآية رقم ٤٩.

(٣) انظر: شرح الكافية جـ٢/١٤، للرضي- طبعة جديدة، تعليق وتصحيح: يوسف حسن حسن عمر- مؤسسة الصادق- تسهران خيابان ناصر خسرو، وانظر: ارتشاف الضرب جـ٢/٢٥٢، لأبي حيان، تحقيق: د/ مصطفى النحاس ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م، ومعه حاشية الصبان ومذيل بشرح شواهد العيني- دار إحياء الكتب العربية- فيصل عيسى الحلبي.

ومفاد هذا أن جميع ما كان على معنى الفعل يعمل عند جمهور النحاة النصب في الحال. وهو أنواع: فمنه:

(اسم) فيه معنى الفعل دون حروفه من ذلك ما نحن بصدده، من اسم الإشارة من ذلك قولهم: تلك هند مجردة، وهذا زيدٌ قائما، وهذا زيدٌ مقبلا.

وكذلك اسم الاستفهام نحو: من ذا قائما بالباب، وما شأنك قائما، ومالك واقفا.

وقد يكون (حرفًا) فيه معنى الفعل دون حروفه من نحو: ها بما فيها من معنى «تنبه».

وحرف التمني نحو: ليت زيدًا أميرًا أخوك، لما فيه من معنى «تمني».

وحرف الترجي نحو: لعل زيدًا أميرًا قادم، لما فيه من معنى «ترجي».

وحرف التشبيه نحو: كأن زيدًا راكبا أسدٌ.

وحرف النداء نحو: يا أيها الرجل قائما، لما فيه من معنى «أدعو».

وحرف «أما» من نحو قولهم: أما علمًا فعالم، لما فيه من معنى «فصَّل».

والجنس المقصود به الكمال نحو: أنت الرجل علما، والمشبه به نحو: هو زهير شعرًا.

وقد يكون الظرف نحو: زيد عندك قائما.

وقد يكون الجار والمجرور نحو: زيد في الدار قائما.

وقد يكون اسم الفعل نحو: نزال مسرعا.

وقد يكون المنسوب نحو: أنت قرشي خطيبا، وهو تميمي مفاخرًا[1].

وكان قد استبعد أبو علي الفارسي معاني النفي والاستفهام كما نقله عنه الرضي.

لأنهما من وجهة نظره لا تشبه الفعل لفظا.

---

(١) انظر: شرح التسهيل جـ٢/٢٥٩- ٢٦٠، شرح ابن عقيل جـ١/٥٨٩، ومنحة الجليل بشرح ابن عقيل جـ١/٥٨٩، بتحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد- الجزء الأول- المكتبة العصرية- صيدا- بيروت، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

واستشكله الرضي:

حيث إنه ينتقض بـ «اسم الإشارة»، و«حرف التنبيه»، فإنهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال، وكذا «كاف» التشبيه، ونحو: إنَّ، وأن تشبهانه لفظا ومعنىً، ولا تعملان في الحال.

فالأولى: إحالة ذلك إلى استعمالهم وأن لا نعلله(١).

حجتهم في الإعمال:

ترجع إلى أن هذه العوامل تعمل في ظرف الزمان وظرف المكان، فكما كان يعمل فيها الفعل، أو ما جرى مجراه من نحو: قام زيد خلفك يوم الجمعة ضاحكًا. سمع عمل المعنى في الظرف أيضًا(٢).

فإذا كانت المعاني تعمل في الظروف فهي تعمل في الأحوال أيضًا، تشبيها بالظروف في الفضلة في كل منهما، والانتصاب بعد تمام الكلام على معنى «في»: فشبه هذا بذاك فعملت المعاني في الأحوال.

واستبعد الرضي التمني والترجي بواسطة ليت ولعل.

حيث كانت حجته في الاستبعاد أن التمني والترجي ليسا بعاملين لأنهما ليسا بقيدين للحال، **وقد أثبت سيبويه قيدهما للحال**(٣)؛ إذ إن معنى: ليتَ هذا زيدٌ قائما، ولعل هذا زيدٌ ذاهبا، وكأن هذا بِشرٌ منطلقا. أما في ليت فأنت تتمناه في الحال، وفي كأن تشبّهه إنسانا في حال ذهابه كما تمنيته إنسانا في حال قيام، وإذا قلت لعل فأنت ترجوه أو تخافه في حال ذهاب.

أما استبعاد أبي على الفارسي إعمال معاني النفي والاستفهام فهو مردود بمقولة الرضي(٤)**:**

---

(١) انظر: شرح الكافية جـ٢/١٥. يقول الشاعر:

أنا ابن ماوية إذ جد النقر

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور جـ١/٣٣٤- ٣٣٥.

(٣) انظر: الكتاب جـ٢/١٤٨، تحقيق: عبدالسلام هارون- مكتبة الخانجي- القاهرة.

(٤) انظر: شرح الرضي جـ٢/١٥.

أنها عوامل معاني، فكيف الانتقاء بجواز إعمال اسم الإشارة والتنبيه وغيره، ورفض النفي والاستفهام. وأفضل من القول بهذا أن نقول المعول عليه السماع فما سمع فيه يثبت إعماله من معاني وما لم يسمع لم يثبت إعماله.

وقد طرح النحاة من أنواع العامل الذي جاء على معنى الفعل «اسم الإشارة» حيث عمل عمل الفعل فنصب الحال في قولك (هذا زيدٌ قائمًا).

والذي يؤكد عمله في الحال: أن جمهور النحاة مجمعون على أن الذي يعمل في الحال يلزم أن يعمل في صاحبها. و«زيد» صاحب الحال والعامل فيه «الابتداء» من حيث إنه خبر فلو كان العامل في الحال «الابتداء» أيضًا لزم عدم الصحة؛ لأن «الابتداء» لا يفعل نصبًا فهذا إنما يدل على أنه لا يوجد عامل للحال سوى اسم الإشارة حيث ضمن معنى الفعل «أشير» وزيد يعد مفعولًا به في المعنى لاسم الإشارة حيث تعدى الفعل أشير إليه بواسطة حرف الجر، إذ إن المعنى: (هذا زيدٌ أشير إليه قائما) فيكون زيد قد انتصب في المعنى على نحو: (مررت بزيد قائما). وبهذا يكون العامل في الحال والعامل في صاحبها «واحد» وهو معنى الفعل أشير الذي تضمنه اسم الإشارة[1].

فإذا قلت (هذا زيدٌ منطلقا) يكون هذا مبتدأ وزيدٌ خبر ومنطلقًا يجوز أن تكون حالًا والعامل فيه ها التنبيه ويجوز أن يكون حالًا والعامل فيه ذا اسم الإشارة، فإذا أعملت التنبيه، فالتقدير: انظر إليه منطلقا، أو انتبه له منطلقا، وإذا أعملت الإشارة، فالتقدير: أشير إليه منطلقا.

والغرض أنك أردت أن تنبه المخاطب أن (زيدًا) في حال انطلاقه، ولابد من ذكر منطلقا، لأن الفائدة به منعقدة، ولم ترد أن تعرفه إياه، وأنت

(١) انظر: شرح المفصل جـ٢/٥٨، شرح التسهيل جـ٢/٢٦٩.

تقدر أنه يجهله. كما تقول: (هذا عبد الله) إذا أردت هذا المعنى على ما فسره ابن يعيش(١).

ولا يستبعد عنده لزوم الحال هاهنا، فإنه قد يتصل بالاسم والخبر ما ليس باسم ولا خبر، ولا يتم الكلام إلا به، نحو قوله تعالى: ﴿**لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى**﴾(٢) حيث إن حذفها يفسد المعنى. وهو على الرغم من أنه فضلة إلا أنه يعرض له مما يجعله بمنزلة العمدة كما في نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ**﴾(٣) فإن «له» فضله ولو قدر حذفه انتفت الفائدة.

ومن أمثلة ورود الحال مع اسم الإشارة عاملًا فيها قوله تعالى: ﴿**فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً**﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿**هَذَا بَعْلِي شَيْخًا**﴾(٥).

وما فسره ابن يعيش مبنيٌ على مذهب سيبويه والجمهور في إعمال اسم الإشارة النصب في الحال إذ يقول سيبويه:

«فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبد الله منطلقا، وهؤلاء قومك منطلقين، وذاك عبد الله ذاهبا، وهذا عبد الله معروفاً. فهذا اسمٌ مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو عبد الله، ولم يكن ليكون هذا كلاما حتى يُبنى عليه أو يبنى على ما قبله. فالمبتدأ مُسندٌ والمبنيٌّ عليه مسندٌ إليه، فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده. والمعنى أنك تريد أن تنبهه له منطلقا، لا تريد أن تعرفه عبد الله؛ لأنك ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقا، فمنطلقٌ حالٌ قد صار فيها عبد الله»(٦).

---

(١) شرح المفصل جـ٢/٥٨، وشرح التسهيل جـ٢/٢٦٩.
(٢) من سورة النساء: الآية رقم ٤٣.
(٣) من سورة الإخلاص: الآية رقم ١.
(٤) من سورة النمل: الآية رقم ٥٢.
(٥) من سورة هود: الآية رقم ٧٢.
(٦) الكتاب جـ٢/٧٨.

وكما أثبت عمل الاسم المبهم من اسم الإشارة في الحال أثبت ذلك في الضمير حال كونه عاملًا في الحال النصب حيث قال:

«وأما هو فعلامة مضمَر، وهو مبتدأ، وحال ما بعده كحاله بعد هذا. وذلك قولك: هو زيد معروفا، فصار المعروف حالا. وذلك أنك ذكرت للمخاطَب إنسانا كان يجهله أو ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: أثبتْه أو الزَمْه معروفا، فصار المعروف حالا، كما كان المنطلق حالا حين قلت: هذا زيد منطلقا»[(١)].

وعلى الرغم من مذهب سيبويه والجمهور إعمال اسم الإشارة ونحوه مما ضمن معنى الفعل دون حروفه في الحال إلا أن سيبويه لا يجيز إعمال هذه العوامل في المفعول معه مكتفيا بإعمالها في الحال فقط وقد أشار إلى ذلك ابن مالك منبها إلى ما غفل عنه المتأخرون في ذلك حيث قال:

«وينبغي أن تعلم أن مذهبه –أي سيبويه– عدم الاكتفاء في نصب المفعول معه بما يكتفى به في نصب الحال، فلا ينصبه العامل المعنوي كحرف التشبيه والظرف المخبر به، ولذلك لم ينصب بلك في (هذا لك وأباك)، ولا بحسبك في (حسبك وزيدًا درهم)، وأكثر المتأخرين يغفلون عن هذا»[(٢)].

والحقيقة أنه: قد ثبت صحة ما ذهب إليه ابن مالك في صحة النقل عن سيبويه إذ تراه يقول في باب ما يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذ حمل آخره على أوله فيقول في آخر الباب:

«وأما هذا لك وأباك، فقبيحٌ أن تنصب الأب، لأنه لم يذكر فعلًا ولا حرفًا في معنى فِعْلٍ حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل»[(٣)].

---

(١) المرجع السابق جـ٧٨– ٧٩.

(٢) شرح التسهيل جـ٢/١٧٣.

(٣) الكتاب جـ١/٣١٠.

فقد صرح في النص بقبح نصب الأب على المعية، لقدم تقدم فعل، أو ما يشبهه، ولم يعترف بعامل ضمن معنى الفعل، لا في «الهاء» التي للتنبيه ولا في اسم الإشارة «ذا» ولا في «الجار والمجرور».

وانفرد السهيلي بمخالفة جمهور النحاة في جواز إعمال اسم الإشارة ناصبا للحال حيث منع الإعمال، وعنده أن الأمثلة التي وردت في مثل ذلك على تقدير الفعل محذوفًا.

وعنده أن حرف التنبيه بمنزلة حرف النداء فحروف المعاني، لا يجوز أن تعمل معانيها في الأحوال ولا في الظروف، كما لا يعمل معنى الاستفهام الذي في «هل» ومعنى الذي في «ما».

وقال: «ولا نعلم حرفا يعمل معناه في الحال والظرف إلا (كأن) وحدها، لحكمة»[1].

ثم أسند الشغب للنحاة من مسائل الحال في هذا الباب من قولهم: (هذا قائما زيد)، و: (قائمًا هذا زيد) إذ يلزم عندهم عدم التقديم بدعوى أن العامل معنوي أي مضمن معنى الفعل.

وانتقد دعوة من أجاز أن يعمل فيها معنى الإشارة، ولم يجز أن يعمل فيها معنى التنبيه، وكلاهما معنى غير ملفوظ به.

بحجة أن الإشارة قامت مقام اللفظ فدلت على قرائن الحال؛ حيث دعا إلى ترك مثل هذا الشغب وقال:

«وأصح من هذا كله عندي أن معنى الإشارة ليس هو العامل، إذ الاسم الذي هو (هذا) ليس بمشتق من أشار يشير، ولو جاز أن تعمل أسماء الإشارة لجاز أن تعمل علامات الإضمار؛ لأنها أيضًا إيماء وإشارة إلى مذكور، وإنما العامل فعل مضمر تقديره: (انظر)، وأضمر لدلالة الحال عليه من التوجه واللفظ. وقد قالوا:

---

(١) انظر: الكتاب جـ٢/٧٨.

(لمن الدار مفتوحا بابها) فاعملوا في الحال معنى «انظر»، ودل عليه التوجه إليه من المتكلم بوجهة ونحوها، فكذلك: ﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[1]، وهذا أقوى في الدلالة؛ لاجتماع اللفظ مع التوجه، وإذا ثبث هذا فلا سبيل لتقديم الحال، لأن العامل المعنوي لا يعمل حتى يدل عليه الدليل اللفظي، أو التوجه أو ما شاكله»[2].

وعلى الرغم من أن مذهب الجمهور على إعمال اسم الإشارة في الأحوال اتباعا لسيبويه إلا أنهم متفقون في أنه يعمل مع ثبوت الحال في مكانها، والتزام رتبتها بعد العامل، والصاحب، فلا يجوز عندهم أن تتقدم الأحوال في حال أن العامل اسم الإشارة بل في حال أن العامل على معنى الفعل من الأشياء التي عددوها في الإعمال وكلها ضمنت معنى الفعل دون حروفه. وإلا بطل عمل هذه الأشياء.

حجتهم في ذلك:

أن اسم الإشارة وهذه الأشياء تعمل باعتبار أنها ضمنت معنى الفعل دون حروفه فنابت عن الفعل وعملت؛ ولأنها على معنى الفعل لم تستطع أن تتصرف في نفسها، فلما كانت لا تستطيع أن تتصرف في نفسها؛ لا تتصرف في غيرها فلم تقو على العمل إذا تقدم المعمول على العامل أو على الصاحب[3].

وعلة امتناع تقديم الأحوال على عوامل المعاني:

أن وجه إعمال المعاني في الأحوال أصلًا كان- تشبيها بالظروف، من حيث هي فضلة مثلها، منتصبة بعد تمام الكلام على معنى «في» لا على تقديرها. ألا ترى أن المعنى: (زيد في الدار) ضاحكا زيد في الدار في حال أنه

---

(١) من سورة هود: الآية رقم ٧٢.

(٢) الكتاب جـ١/٣١٠.

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة صـ٢٩٨، للصميري، تحقيق: أحمد مصطفى على الدين، الطبعة الأولى ١٤٠٢- ١٩٨٣، دار الفكر بدمشق، وانظر: المفصل من خلال شرح المفصل جـ٢/٥٦، وشرح المفصل نفس الموضع.

ضاحك، فلما كانت مشبهة بالظروف، والمجرورات لم يتصرفوا فيها بالتقديم على العامل إذا كان معنىً، كما تصرفوا في المجرورات والظروف، لأن المشبه لا يقوى قوة ما شبه به(١).

ولذلك أشار ابن مالك بإبطال عمله إذا تأخر بقوله:

وعامل ضمن معنى الفعل لا ... حروفه مؤخرًا لن يعملا

كـ «تلك، ليت، كأن» وندر ... نحو «سعيد مستقرًا في هجر»(٢)

وخالف الإجماع أبو الحسن فأجاز التقديم في الحال وجعلها في ذلك كالظروف.

واستدل على ذلك بقراءة: من قرأ قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾(٣)، بنصب مطويات، وقد انتصب بـ (بيمينه) وتقدمت الحال على العامل فيه وهو على معنى الفعل دون حروفه، وقول الشاعر:

رهط ابن كوز محقبى أدراعهم ... فيهم ورهط ربيعة بن حذار(٤)

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي جـ١/٣٣٥.

(٢) انظر: الألفية من خلال شرح ابن عقيل جـ١/٥٨٨.

(٣) من سورة الزمر: الآية رقم ٦٧. إذ القراءة المشهورة برفع السموات على الابتداء ورفع مطويات على أنه خبر المبتدأ والجر والمجرور بيمينه متعلق بمطويات، حيث قرأ الحسن بالنصب في مطويات

انظر: معاني القرآن للأخفش جـ٢/٤٢٥، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي- محمد على النجار- مكتبة المجلد العربي- الأزهري ٩١٢٥٢٤، والمحتسب جـ١/٢٣٣، لابن جني، تحقيق: على النجدي ناصف- والنجار شلبي- المجلس الأعلى للشئون ١٣٨٦، والتوضيح جـ١/٢٠٣، ومنحة الجليل بشرح ابن عقيل جـ١/٥٩٠.

(٤) قائله النابغة الذبياني، من بحر الكامل.

ينظر في: شرح الجمل لابن عصفور جـ١/٣٣٥، الديوان للنابغة ٩٩، بشرح ابن السكيت، تحقيق: د/ شكري فيصل- بيروت ١٩٦٨م، الخزانة جـ٣/٦٨، مطبعة بولاق ١٢٩٩هـ، العقد الثمين في دواوين الشعراء الستة الجاهليين، ط أوربا ١٨٤٩م، صـ١٣. =

وعارضه ابن عصفور: حيث خطأه فيما ذهب إليه، لأنه لا يحفظ منه إلا هذا الذي استدل به، وقال وما لا بال له لقلته، فلا ينبغي أن يجاوز ذلك قياسًا على هذا القليل.

وأيضًا فإنه قد يتخرج على أنه قد يضمر لمحقبي ولمطويات عامل تقديره: أعني مطويات، وأعني محقبي، وتكون الجملة اعتراضا بين المبتدأ والخبر؛ لأن فيها تشديد الكلام وتبيانه(١).

ومن الملاحظ هنا في الباب: تجاوز المتأخرين في التعبير عن العامل الذي ضمن معنى الفعل دون حروفه.

حيث عبر عنه البعض بترجمة: «العامل المعنوي» وهم يقصدون به أنه: عامل لفظي ملفوظ به عرف بالجنان، وتلفظ باللسان، وهم يعون ذلك جيدًا إلا أنهم في ترجمتهم له بالعامل المعنوي يقصدون العامل اللفظي الذي عمل؛ لأنه ضمن معنى الفعل دون لفظه ودون حروفه.

وهم في ذلك يعلمون جيدًا أن العامل المعنوي على الحقيقة هو: ما لم يتلفظ فيه باللسان وقد عرف بالجنان فقط وهو المجرد من العوامل اللفظية ولم يكن إلا «التجرد» وقد وجد في –عامل الرفع في المبتدأ إذ إنه معنى مجرد معنوي غير محسوس بحاسة النطق، واللفظ وهذا التجرد أيضًا وجد في العامل للرفع في الفعل المضارع. وعلى الرغم من ذلك جاءوا في باب الحال لما كثرت عواملها التي من فعل وشبهه، وتجاوزت إلى أن دخلت العوامل التي وردت على معنى الفعل من خلال عامل لفظي نحو اسم الإشارة والتنبيه والظروف والمجرورات والتمني والتشبيه والترجي والنسب وأسماء الأفعال وغيرها مما كان على شاكلتها؛ ووجدوا أنها كلها تعمل في الحال النصب لقبها البعض بعوامل المعاني، ولقبها البعض الآخر بالعوامل المعنوية؛ وكان قد

=الشاهد في قوله: (محقبي أدراعهم) حيث انتصب على الحال والعامل فيه ما في قولهم: (فيهم) من معنى الفعل وقد تقدم عليه.

(١) انظر: شرح الجمل جـ١/٣٣٦.

سلك سبيل المتأخرين في هذا الاتجاه الشيخ محي الدين عبدالحميد، ووضح هذا الخلط[١].

وكان المتقدمون من النحاة أكثر دقة في الترجمة لمثل هذه العوامل، إذ يلقبونها بعوامل المعاني- حتى لا يلتبس التجرد بهذه المعاني مما يوقع اللبس على بعض الباحثين.

كذلك كان عبدالقاهر الجرجاني من المتقدمين الذين وعوا الدقة في الترجمة فهذه العوامل الواردة في باب الحال عنده عوامل لفظية عملت لأنها ضمنت معنى الفعل دون حروفه، وهي ضمن العوامل المائة القياسية إذ الضابط عنده للعامل اللفظي كونه: المنطوق باللسان حتى لو كان على معنى الفعل، والمعنوي كونه: الغير منطوق باللسان بل غير محسوس بالتلفظ به.

وقد قام البحث على سلك سبيل عبدالقاهر من التعبير عن هذه العوامل بالعوامل اللفظية وهي عوامل لمعاني الأفعال[٢].

تحليل واستنتاج:

فقد تبين بالتحليل عدة استنتاجات:

أولها: قول جمهور النحاة بأن الاسم المبهم في نحو قوله تعالى: ﴿**فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً**﴾[٣]، و﴿**هَذَا بَعْلِي شَيْخًا**﴾[٤]، و«هذا عبدالله منطلقا» ونحوه قد عمل النصب في الحال، وأن هذا العامل لم يكن فعل، أو ما جرى مجراه، بل عمل؛ لأنه ضمن معنى الفعل أشير، أو أنبه ونحوه دعاهم إلى ذلك قولهم:

بأن العامل في الحال يلزم أن يكون هو نفس العامل في الصاحب لها، فلما رأو أن ظاهر هذه الأمثلة تعثَّر التوافق على عامل واحد- حيث إن

---

(١) انظر: منحة الجليل بشرح ابن عقيل جـ١/٥٨٩.

(٢) انظر: العوامل المائة لعبدالقاهر صـ٩، ١٠.

(٣) من سورة النمل: الآية رقم ٥٢.

(٤) من سورة هود: الآية رقم ٧٢.

العامل في صاحب الحال هو «الابتداء» لأن الصاحب في الأمثلة كلها خبر عن اسم الإشارة فلو جعلوا نفس العامل الذي هو «الابتداء» هو العامل في الحال نفسها أيضًا توافقا مع قاعدتهم لاستحال ذلك؛ لأن «الابتداء» لم يكن ليعمل النصب حيث يقتصر «الابتداء» في عمل «الرفع» فقط، فذهبوا يبحثون عن عامل في هذا الباب لمثل هذه الأمثلة التي كان ظاهرها أن العامل ليس بفعل، وليس مما يجري مجرى الفعل من المصادر والمشتقات، فلم يكن أمامهم إلا هذه العوامل اللفظية، من اسم الإشارة والضمير، الظرف، والجار والمجرور، وها التنبيه، واسم الفعل، والمنسوب، ونحوها، فحملوا هذه «الألفاظ» معنى الفعل، وقالوا: إنها عملت بنفسها النصب في الحال؛ لأنها ضمنت معنى الفعل فنابت عنه في العمل.

وبهذا نجوا من المأزق، وألفوا بين العامل في الحال، والعامل في صاحبها، فجعلوا هذا العامل اللفظي قد عمل في الصاحب على أنه «مفعول به» في المعنى حيث يكون المعنى في نحو: هذا زيدٌ منطلقا: (هذا زيدٌ أشير إليه منطلقا) على شاكلة (مررت بزيد منطلقا) في المعنىً دون اللفظ فجعلوا للفظ إعراب وللمعنى إعراب آخر مما أراه تمحلًا وافتعالًا، يؤيد هذا التمحل والافتعال أن سيبويه نفسه رفض إعمال المعاني من اسم إشارة وجار ومجرور في باب المفعول «معه» وأجازه هنا للخروج من المأزق.

لذا رأيت الأفضل أن نقول: إن العامل في الحال في هذا الباب اسم الإشارة نفسه، وليس بالنيابة عن الفعل، أي ليس على معنى الفعل، بل هو نفسه عامل لفظي عمل النصب في الحال كما يعمل الفعل.

ويحدث التوافق بين الحال وصاحبها في العامل عندما نقول: إن العامل في الحال المبتدأ (اسم الإشارة) والعامل في الصاحب هو نفسه المبتدأ لأن الصاحب وقع خبر وهو (زيد)، فإذا كان المبتدأ يحدث الرفع في الخبر فكذلك يحدث النصب في الحال.

وليس هذا إدعاء مني فقد أشار إليه سيبويه بوضوح وتنبه له الأستاذ الدكتور عبدالنعيم على محمد حيث قال سيبويه:

«لأن المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده، ويكن فيه معنى التنبيه والتعريف، ويحولُ بين الخبر والاسم المبتدأ كما يحول الفاعل بين الفعل والخبر، فيصير الخبر حالا قد ثبت فيها وصار فيها كما كان الظرف موضعا قد صِيرَ فيه بالنية، وإن لم يذكر فعلا.

وذلك أنك إذا قلت فيها زيدٌ فكأنك قلت استقر فيها زيد وإن لم تذكر فعلاً..، وانتصب بالذي هو فيه كانتصاب الدرهم بالعشرين لأنه ليس من صفته ولا محمولًا على ما حُمل عليه، فأشبه عندهم ضاربٌ زيدًا، وكذلك «هذا» عَمِلَ فيما بعده عمل الفعل، وصار منطلقٌ حالا، فانتصب بهذا الكلام انتصابَ راكب بقولك: مرّ بزيد راكبا»[1].

وقد تنبه لهذا أ. د/ عبدالنعيم على محمد فقد قال متبعا لسيبويه في هذه الإشارة:

«فاسم الإشارة يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده، لأنه مبتدأ فاعرف ذلك ولا تلتفت إلى غيره»[2].

ثانيًا: رصد عبدالقاهر الجرجاني من العوامل المائة الاسم المبهم فهو: من العوامل اللفظية القياسية، إلا أنه لم يتناوله بالدراسة كما فعل في باقي العوامل المائة فلم يتضح مذهبه فيها، على الرغم من اعترافه بأنه عامل لفظي عرف بالجنان وتلفظ باللسان، لكن لا ندري أهو نائب عن الفعل لأنه عامل لفظي ضمن معنى الفعل دون حروفه، أم أنه عامل بنفسه على نحو ما

---

(١) انظر: الكتاب جـ٢/٨٧.

(٢) انظر: دراسات في النحو صـ١٣٥- تأليف أ. د/ عبدالنعيم على محمد- جامعة الأزهر ١٤٠٢- ١٩٨٢ ط٢، مطبعة لطفي- مدينة نصر، وانظر: بين الحال والتمييز دراسة مقارنة إعداد الباحثة صـ٢٤٨.

اتضح من أن اسم الإشارة هنا في الباب وقع مبتدأ وما جرى مجراه من المصادر والمشتقات الأحوال.

احتمالان قائمان: **الاحتمال الأول:** أنه قد يتفق مع جمهور النحاة في إعمال اسم الإشارة؛ لأنه على معنى الفعل دون حروفه.

والاحتمال الثاني: اختلافه مع النحاة وموافقته لسيبويه في أن اسم الإشارة في هذا الباب وقع مبتدأ، والمبتدأ فعل في الحال النصب، كما فعل في الصاحب الرفع؛ لأنه كان له خبرًا.

إلا أنه قد ترسخ الاحتمال الأول من موافقة عبدالقاهر للنحاة في أن معاني الأفعال تعمل في الأحوال كما يعمل الفعل.

ظهر ذلك في كتابه المقتصد في شرح الإيضاح حيث انتصب قائما في قولك: في الدار زيد قائما؛ بما في الدار من معنى الفعل الذي هو استقر أو ثبت(١).

ثالثًا: إنكار بعض النحاة إعمال بعض المعاني من التمني، والترجي على نحو ما ادعى الرضي.

وكذلك إنكار البعض إعمال معاني النفي، والاستفهام، كما ادعى الفارسي مما يتناقض مع أقوالهم ويدعوا إلى الانتقاء لبعض المعاني دون بعض.

والاسلم من هذا أن نقول بإحالة هذا إلى الاستعمال العربي، وأن لا نعلله توافقا مع رؤية الرضي في ذلك في هجومه على بعض من أنكر النفي والاستفهام على الرغم من إنكاره هو شخصيا التمني والترجي.

رابعًا: دعوة النحاة إلى امتناع تقديم الحال على عاملها في هذه المعاني– تعد دعوة واهية؛ لأنها تقوم على نظرتهم لهذه العوامل بأنها لم تقو

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح جـ١/٦٧٢، لعبدالقاهر الجرجاني– تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان– المجلد العربي– القاهرة– الأزهر.

قوة الفعل، لأنها أصلًا عملت في باب الحال بالشبه بينها وبين الظرف ولم يقو الشبيه بالمشبه به.

نقول: العبرة بالسماع وقد ثبت بقراءة قرآنية تقدم الحال على عاملها أخذًا بالظاهر في قوله تعالى: ﴿**وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ**﴾(١)، والقراءة سنة متبعة.

وقد سمع في قول الشاعر:

*** محقبي أدراعهم***

واللغة هي السماع فيجب الاعتداد به متى سمع.

خامسًا: ثبوت دقة المتقدمين في التعبير بالترجمة عن هذه العوامل بأنها عوامل لفظية عملت على معاني الأفعال.

بخلاف تجاوز المتأخرين في الترجمة لها بالعوامل المعنوية مما يحدث اللبس عند بعض الدارسين في المقصود بالعامل المعنوي.

لثبوته في «التجرد» فقط لأنه معنىً في مقابل الملفوظ به أو المنطوق به اتفاقا مع محي الدين عبدالحميد في توضيح هذا الخلط.

---

(١) من سورة الزمر: الآية رقم ٦٧.

الفصل الثاني

أسماء تنصب أسماء نكرات على التمييز

المبحث الأول

الاسم التام

من العوامل المائة التي ذكرها عبدالقاهر الجرجاني[1]، وتعمل عمل الفعل حيث إنها تنصب الاسم بعدها على التمييز مشبها المفعول به ذلك: «الاسم التام»، وهو كل اسم تام مستغن عن الإضافة مقتضي للتمييز.

والمراد بالاسم التام هذا– أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها. إذ إن الاسم مستحيل الإضافة في عدة صور:

أولها: مع التنوين. **الثاني:** مع التثنية. **الثالث:** مع الجمع.

الرابع: مع الإضافة حيث إن المضاف لا يضاف ثانيًا.

فإذا تم الاسم بهذه الأشياء– شابه الفعل إذا تم بالفاعل، وصار به كلاما تاما. فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول –لوقوعه بعد تمام الاسم– كما أن المفعول حقه أن يقع بعد تمام الكلام، فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله.

وإنما قامت هذه الأشياء مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما أن الفاعل عقيب الفعل.

ولذلك عد عبدالقاهر الجرجاني هذا (الاسم التام) من العوامل اللفظية القياسية. فهو من العوامل اللفظية حيث إنه عرف عنده بالجنان وتلفظ فيه باللسان، وعامل قياسي إذ إنه يقاس عليه غيره في الباب فإذا قلت مثلًا: (عندي راقودٌ خلًا) جاز لك أن تقول (عندي فدانٌ قمحا)، و(قيراطٌ أرزًا) وهكذا بالقياس عليه.

---

(١) العوامل المائة صـ٩، ١٠، ٣٠٦، وانظر: الكافية شرح الكافية جـ٢/٧٧٥، لابن مالك– تحقيق: د/عبدالمنعم هريدي– دار المأمون للتراث– مكة المكرمة.

فمثال المنتصب عن تمام الاسم مع التنوين:

إذا قلت في الموازين مثلًا: راقود خلا، تقديره عندي راقود خلا.

ومثال المنتصب عن تمام الاسم مع نون التثنية:

قولك في الموزون: منوان سمنًا تقديره: عندي منوان سمنًا.

وقولك في المكيل: قفيزان برًا، أي عندي قفيزان برًا.

ومثال المنتصب عن تمام الاسم مع نون الجمع:

عشرون وبابه: تقول: عشرون درها تقديره: عندي عشرون درهما.

فهذ الاسم للعدد «عشرون» وبابه تام يشبه نون الجمع.

ومثال المنتصب عن تمام الاسم مع الإضافة:

قولك: ملاؤه عسلًا أي: عندي ملأوه عسلًا[1].

وإنما وجب نصب التمييز بهذا الاسم التام بالإضافة وهو ملاؤه، لأنه مشابه قولك:

(أنا معطيه درهما) إذ إن إضافة المعطي إلى الضمير تمنع من جر درهما، فيوجب نصبه كذلك إضافة الملاء إلى الضمير تمنع من جر عسلا فيوجب نصبه.

ويلاحظ أن الاسم إذا كان تاما بالتنوين أو بنون التثنية فيجوز إضافته إلى تمييز فقولك: (راقودٌ خلا) يجوز أن يقال: (راقودُ خلٍ). وقولك: (منوان سمنًا) يجوز أن يقال (منوا سمنٍ). و(قفيزان برًا) يجوز أن يقال (قفيزا برٍ)، فتجره بإضافة الاسم إليه عند حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر أو مقدر أو نون تشبهه.

وهذا بخلاف: الاسم التام بما يشبه نون الجمع أو الإضافة، فلا يجوز إضافته.

فقولك في ما يشبه نون الجمع عشرون درهمًا لا يجوز فيه أن يقال (عشرو درهمٍ)، لأن (عشرون) موضوع لعدد مخصوص مع النون فامتنع أن يوجد بدون النون.

---

(١) العوامل المائة صـ٣٠٧.

وهذه النون تشبه نون الجمع حيث إنها ليست بنون الجمع الحقيقية، وقولك: ملاؤه عسلًا لا يجوز فيه أن يقال: (ملاؤه عسلٍ)؛ لأن الملاء مضاف إلى الضمير فامتنع أن يضاف ثانيًا(١).

إذ إن الهاء منعت الاسم بعدها أن ينجر بإضافة ما قبلها إليها، كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع، فنصب على التمييز(٢).

فإن قيل: يجوز نون الجمع والإضافة إلى التمييز كقولك: حسنون وجها تقول فيه: (حسن وجه).

قيل: إن هذا مشابه بالفعل وكلامنا ليس فيه لأن ما نحن فيه مشابه لاسم الفاعل والصفة المشبهة وينحط درجة عنهما ولم يقو قوتهما، فلا تسقط نون عشرون التي تشبه نون الجمع حيث ألزم طريقة واحدة، كما لا يجوز أيضًا الإضافة مرة أخرى(٣).

والحقيقة: أن ما طرحه عبدالقاهر الجرجاني هنا من نصب التمييز بالاسم التام في الأمثلة السابقة كان في نوع واحد من نوعي التمييز إذ إن التمييز على نوعين:

النوع الأول: التمييز الذي يرفع إبهام الذات، وهو التمييز الملفوظ فيه بذات مبهمة.

والنوع الثاني: التمييز الذي يرفع إبهام النسبة، وهو الذي لم يلفظ فيه بذات مبهمة.

وما ذكره عبدالقاهر من الاسم التام يوجد في تمييز المفرد أي الذات المبهمة، وهو التمييز الذي يرفع إبهام اسم سابق مبهم حيث ينتصب هذا التمييز بهذا الاسم التام المبهم، وهذا الاسم ملفوظ به كما وضح من الأمثلة السابقة، وهذا النوع من التمييز هو الواقع في المقادير، أو ما يشبه المقادير

---

(١) العوامل المائة صـ٣٠٨.

(٢) أسرار العربية صـ١٩٩، لابن الأنباري– تحقيق: محمد بهجت البيطار.

(٣) العوامل المائة بشرح الأزهري صـ٣٠٨.

سواء أكان المقدر مساحي، أو كيلي، أو وزني، كـ شبرٍ أرضا، وقفيزٍ برًا، ومنوين عسلًا وتمرًا. أو عددي كعشرين قيراطًا[١].

ولا خلاف بين النحاة في أن ناصب التمييز في هذا النوع: «المميِّز» وهو ذلك «الاسم التام».

أما المختلف فيه فهو وجه استحقاق هذا الاسم التام للعمل مع جموده.

فيرى البعض: أن الاسم التام عمل النصب في المميز على الرغم من جموده؛ لأنه على معنى الصفة المشبهة أو اسم الفاعل.

وقد صرح أنه على معنى الصفة المشبهة- ابن الأنباري في أسراره حيث ذكر أن العامل في التمييز فيه غير فعل وذلك من نحو: عشرون فالعامل فيه العدد؛ لأنه مشبه بالصفة المشبهة باسم الفاعل نحو حسن وشديد، وما أشبه ذلك.

ووجه المشابهة بينهما: أن العدد يوصف به كما يوصف بالصفة المشبهة[٢].

أما جمهور النحاة فيرون: أن عمله لشبهه باسم الفاعل في التمام وطلبه لما بعده والاسمية، حيث أشبه تمييز (الذات) المفرد المنون: اسم الفاعل المفرد المنون وتمييز الذات المثنى: اسم الفاعل المثنى وتمييز الجمع اسم الفاعل الجمع في نحو: راقودٌ خلًا، ورطلٌ زيتا ومنوان سمنًا، وقفيزان برًا، وعشرون درهمًا، وثلاثون ثوبا، وملء الإناء عسلا، وعلى التمرة مثلها زبدًا، وما في السماء موضع كف سحابًا، فتشابه هذا بنحو: ضاربٌ زيدًا، وضاربان زيدًا، وضاربون زيدًا، وضرب زيدٍ عمرًا، حيث شبه التمييز في كل هذه الأمثلة بالمفعول.

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور جـ٢/٢٨٢.

(٢) انظر: أسرار العربية صـ١٩٨.

أما وجه شبه التمييز بالمفعول فمن حيث أن موقعه آخرًا[١] نحو: (هذا راقودٌ خلًا)، كما أن المفعول كذلك فإنه يأتي فضله بعد تمام الكلام، ومعنى فضلة أنه يأتي بعد استقلال الفعل بفاعله، ولذلك وجب أن يكون التمييز منصوبًا.

وأما وجه كونه مشبه بالمفعول وليس مفعولًا حقيقيًا: فلأن التمييز في المفرد من نحو: عشرون درهما، وراقودٌ خلًا وشبهه؛ فإن العامل فيه معنى، والمعاني لا تعمل في المفعول به[٢] فهو اسم عمل عمل الفعل دون حروفه؛ لأنه على معنى اسم الفاعل.

أو المصدر حيث إنهما يعملان عمل الفعل من حيث يشبهانه لفظا ومعنى؛ أما اللفظ فلأن المادة مشتركة فيهما مع الفعل، وأما المعنى فلأنهما على معنى الفعل من الاستقبال والحال[٣].

ويلاحظ مما سبق أن الاسم التام الذي ينصب الاسم بعده على التمييز قد يكون التمام فيه زائلًا، وقد يكون التمام فيه ثابتًا.

أي أن هذه الأشياء التي يتم بها الاسم المميز، حتى ينصب ما بعده- منها: ما يزول وأنت فيه مخير، فإن شئت أثبته، ونصبت ما بعده، وإن شئت حذفته وخفضت ما بعده.

---

(١) انظر: المفصل من خلال شرح المفصل جـ٢/٧٠، شرح الجمل لابن عصفور جـ٢/٢٨٢، التبصرة والتذكرة جـ٢/٣١٧، وحاشية الصبان جـ٢/١٩٦، على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شواهد العيني- دار إحياء الكتب العربية- فيصل عيسى البابي الحلبي، وعدة السالك إلى أوضح المسالك جـ٢/٣٠٤، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد- المكتبة العصرية- صيدا- بيروت ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

(٢) شرح المفصل جـ٢/٧١.

(٣) التبصرة والتذكرة جـ٢/٣١٧.

وذلك في (التنوين ونون التثنية)؛ لأن التنوين معاقب للإضافة، وكذلك نون التثنية أنت في حذفها، وإثباتها– مخير، فإذا حذفتها خفض التمييز، وإذا أثبتها نصب التمييز.

أما التمام الثابت:

(فنون الجمع) وكذلك التمييز بعد (الإضافة) أما نون الجمع فنحو: عشرين وثلاثين إلى التسعين، النون فيه لازمة، والتمييز بعدها منصوب، ولا يجوز حذف النون منه، وإضافته إلى المميز؛ لأن نصبه ما بعده بالحمل والشبه باسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك: ضاربون وحسنون ولم يقو قوتهما فيتصرف تصرفهما، وإنما لضعف شبهه ألزم طريقة واحدة في التفسير والبيان.

وكذلك الإضافة؛ لأن المضاف والمضاف إليه معًا هو المقدر المبهم الذي وقع التفسير له، فلم يجز أن يضاف ثانيًا فتقول ملء عسلٍ ولا مثل زيدٍ(١).

ووجه امتناع الإضافة من وجه؛ وجوازها من وجه آخر ترجع إلى: أنك إذا قلت: عندي راقودٌ خلًا، ورطلٌ زيتا، فلا يحسن أن يجري وصفا على ما قبله فتقول: راقودُ خلٍ ورطل زيتٍ؛ لأنه اسم جامد غير مشتق من فعل فلا يكون وصفًا كالمشتقات، وكانت الإضافة غير ممتنعة بحكم الاسمية فقلت عندي راقود خلٍ، ورطل زيتٍ، وتكون إضافته من قبيل إضافة النوع إلى الجنس والبعض إلى الكل، فإذا دخل التنوين الاسم المميز نحو: رطلٌ وراقودٌ أو نون التثنية نحو: رطلان ومنوان وقفيران، أو نون الجمع نحو: عشرين وثلاثين ونحوهما من الأعداد آذن ذلك باكتفاء الاسم وتمامه وحال بينه وبين الإضافة.

---

(١) انظر: المفصل في شرح المفصل جـ٢/٧٢، وكذلك شرح المفصل لابن يعيش نفس الصفحة فما بعدها وشرح الرضي جـ٢/٥٩، وارتشاف الضرب جـ٢/٣٨٢.

وكذلك الإضافة في نحو: ملء الإناء عسلا، ومثلها زبدا، وموضع كف سحابا، حالت بين المميز والمميز، ومنعته من الإضافة منع التنوين والنون فنصب على الفضلة تشبيهًا بالمفعول، وتنزيلًا للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل من الجهة التي ذكرت. فعمل النصب، وانحط عن درجة اسم الفاعل.

والدليل على ذلك أنه اختص عمله في النكرة دون المعرفة، كما انحط اسم الفاعل عن درجة الفعل حتى إذا جرى على غير من هو له وجب إبراز ضميره نحو قولك (زيد هند ضاربها هو)[1]، على نحو ما وضحه ابن يعيش.

إلا أنه تجوز الإضافة عند زوال التنوين أو نون التثنية.

والنصب أولى عند ابن مالك.

وعلى ذلك فسرها أبو حيان بأن النصب في قولك: (عندي راقودٌ خلًا) يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور.

وأما الجر: فيحتمل أن يكون مراد المتكلم كمراده حين نصب، ويحتمل أن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح للمذكور، دون ما هو وعاءٌ له كقولك: (اشتريت ظرف سمنٍ فارغًا)، (وبعت سقاء لبن مملوءًا عسلًا)[2].

وذهب قوم من النحاة إلى أن وجه عمل هذا الاسم الجامد النصب في التمييز هو أنه أشبه «أفعل التفضيل» في طلبها اسمًا بعدها على طريق التبيين ملتزما فيه التنكير[3].

وقد رتب الشيخ خالد الأزهري العوامل، فجعلها خمس درجات، **أولها:** الفعل لأنه يعمل بالأصالة، ثم إنه يعمل معتمدًا وغير معتمد، و**ثانيها:** اسم الفاعل، لأنه يعمل بالحمل على الفعل، ثم إنه لا يعمل إلا معتمدًا على نفي أو شبه نفي، ثم إنه يعمل في السببي نحو: (زيد ضارب ابنه) وفي الأجنبي

(١) شرح المفصل جـ٢/٧٢.
(٢) شرح الكافية الشافية جـ٢/٧٧٠.
(٣) انظر: ارتشاف الضرب جـ٢/٦٤.

نحو: (زيد ضارب عمرًا)، و**ثالثها**: الصفة المشبهة لأنها لا تعمل إلا في السببي نحو: (زيد حسن وجهه) ثم إنها ترفع الظاهر نحو: (زيد حسن وجهه)، وترفع الضمير نحو: (زيد حسن)، **ورابعها**: أفعل التفضيل لأنه يرفع الضمير باطراد، ولا يرفع الظاهر إلا في مسألة الكحل. **وخامسها**: هذا الاسم الجامد مع التمييز، لأنه لا يتحمل ضميرا مستترًا في حين أن أفعل التفضيل يتحمله(١).

وعمل الاسم التام هنا بالحمل على «أفعل من» أقوى من حمله على اسم الفاعل عند أبي حيان **وذلك لأن:**

اسم الفاعل لا يعمل إلا معتمدًا، ويعمل في النكرة وغيرها(٢).

وصححه الشيخ خالد:

لأن حمل الشيء على ما هو به أشبه أولى(٣).

تحليل واستنتاج:

بدراسة الاسم التام وتحليل تراكيبه نستنتج عدة نقاط:

أولها: إقرار جمهور النحاة بأن الاسم يتم بالتنوين في المفرد في نحو: عندي راقودٌ خلًا كما يتم الفعل بفاعله فيستدعي ذلك أن الاسم الذي يذكر بعده مفتقرًا إليه ينصبه عن هذا التمام كما يستدعي أن ينصبه الفعل بعد تمامه بالفاعل.

ثانيًا: ينصب الاسم المبهم «التمييز» بعده عن تمامه في المثنى بنون التثنية التي يكتمل بها بعد نقصانه، فيتشابه هذا الاسم بالفعل في حال اكتماله بالفاعل، فينصب الاسم بعده على المفعولية، وينصب هذا الاسم

---

(١) انظر: التصريح جـ١/٣٩٥، وعدة السالك جـ٢/٣٠٥، وحاشية الصبان جـ٢/١٩٦.

(٢) انظر: همع الهوامع جـ٤/٦٤، للسيوطي- تحقيق: د/ عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ١٩٩٢م.

(٣) انظر: التصريح جـ١/٣٩٥.

المثنى ما بعده على التشبيه بالمفعول لاكتماله بالنون التي هي في مقابل التنوين في المفرد في نحو: منوان سمنًا، وقفيزان برًا.

ثالثًا: الاسم التام عاملٌ يعمل عمل الفعل دون حروفه إذ إنه ينصب التمييز بعده.

رابعًا: الاسم التام ينصب التمييز في حال اكتماله بنون تشبه نون الجمع في نحو: عشرون درهما حيث تلزم هذه النون مع «عدد» مخصوص معها حيث إنه لا يجوز أن تقول عشرو درهمٍ.

فهذه النون منعت الاسم بعدها أن ينجر بإضافة ما قبلها إليها كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع، لذا نصب هذا الاسم التمييز بعده عن تمام هذا الاسم بالنون التي فهي بمنزلة التنوين في المفرد إلا أنها ثابتة من قبيل أنها تشبه نون الجمع وليست بنون الجمع على الحقيقة.

خامسًا: ينصب الاسم التام بواسطة الإضافة ما بعده على التمييز حيث إنه بتمامه أصبح مستغنيا عن الإضافة مرة أخرى ولزم فعل النصب حيث امتنع الجر فيشبه الفاعل الذي منع المفعول الرفع وألزمه النصب فانتصب التمييز هنا عن هذا التمام وهذا الشبه.

سادسًا: التمييز منصوب في باب المفرد، أو الذات لأنه يشبه المفعول في موقعه آخرًا، والعامل له لفظي منطوق به قياسي من حيث إنه يقاس عليه كل اسم تام مستغن عن الإضافة مقتضي للتمييز.

سابعًا: الاسم التام عامل لفظي عمل عمل الفعل دون حروفه، على الرغم من جموده فقد عمل النصب في التمييز اتفاقا مع عبدالقاهر في العوامل المائة؛ لأنه يشبه الشبيه بالفعل وهو اسم الفاعل بجامع الاسمية والتمام والافتقار لما بعده فالعامل مع أنه لفظي إلا أنه على معنى اسم الفاعل اتفاقا مع جمهور النحاة أيضًا.

ثامنًا: الاسم التام عمل النصب؛ لأنه على معنى الصفة المشبهة عند البعض بجامع الوصفية في كل منهما اتفاقا مع ابن الأنباري.

تاسعًا: الاسم التام عمل النصب في التمييز على الرغم من كونه اسمًا جامدًا؛ لأنه ضمن معنى أفعل التفضيل في خامس مرتبة إذ إن الفعل أصل لاسم الفاعل، واسم الفاعل أصل للصفة المشبهة وهي أصل لأفعل التفضيل، وهو أصل للمقادير لأنه يتحمل الضمير وهي لا تتحمله. اتفاقا مع البعض من النحاة وبما صرح به الأزهري في تصريحه.

عاشرًا: عمل الاسم التام النصب في التمييز بالحمل على اسم التفضيل أقوى من حمله على اسم الفاعل، لتقييد اسم الفاعل بكونه لا يعمل إلا معتمدًا ويعمل في النكرة والمعرفة.

أما أفعل: فيطلب ما بعده على طريق التبيين ملتزمًا فيه التنكير وعمل الشيء على ما أقوى شبه به أولى من غيره أقل شبهًا. اتفاقا مع أبي حيان والسيوطي.

المبحث الثاني

«أسماء العدد المركب» - «كم» الاستفهامية

«كأين»- «كذا»

أولًا: أسماء العدد «المركب»:

فتعد من قبيل الأسماء المبهمة في الأصل إذ إنها دائمًا تحتاج إلى ما يبيِّنها ويميزها، فإذا قلت ثلاثة أو أربعة لم يعلم من أي نوع هذه الثلاثة أو هذه الأربعة حتى تقول «أقلام» مثلًا.

وهذا الاسم الذي بيَّنها ووضحها وأزال إبهامها هو ما يسمى في النحو العربي بالتمييز.

فالتمييز في اللغة: التبيين والتفسير.

فيقال ماز الشيء ميزًا: عزله وفرزه[1]، لذا كانت مادته تدور حول الميز والتبيين والتفسير.

وفي اصطلاح النحاة: ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة[2]. ويرتفع الإبهام عن هذه الأسماء بطريقين: **أحدهما:** أن يكون بالإضافة. **والثاني:** أن يكون بالمنصوب.

أما ما يرتفع بالإضافة فليس مجال البحث، وأما الثاني: فهو موضوع الدراسة.

وهذا التبيين في أسماء تنصب أسماء نكرات يكون في أربعة أنواع:

ذكرها عبدالقاهر الجرجاني في العوامل المائة اللفظية السماعية[3]، وجعل منها: بدون إظهار أسماء العدد المركب حيث إن هذه الأسماء تفسر وتميز بنصب الاسم النكرة بعدها.

---

(١) انظر: القاموس الوجيز (م ي ز) صـ٥٩٦، والتصريح جـ١/٣٩٣.

(٢) انظر: الكافية من خلال شرح الكافية جـ٢/٥٣، حاشية الصبان جـ٢/١٩٤.

(٣) انظر: العوامل المائة صـ٩، ١٠، ٢٣١- ٢٣٢.

وذلك، نحو: (أحد عشر رجلًا) تقول: عندي أحدَ عشرَ رجلًا، فأحد عشر: مبتدأ مرفوع المحل؛ لأنه مبني على فتح الجزأين وعندي ظرف خبر مقدم، ورجلًا: منصوب على التمييز.

فعشر ركب مع أحد: نصب اسمًا نكرة على التمييز وهو رجل وهكذا اثنا عشر إلى تسعة عشر رجلًا.

أما وجه اعتداد الأعداد المركبة هنا من العوامل السماعية:

قيل: لأن الأسماء المركبة التي تنصب ما بعدها على التمييز تنحصر في هذه الأسماء من أحد عشر إلى تسعة عشر؛ وإذا كانت منحصرة في عدد معلوم غير متجاور إلى غيرها فالحري بها. أن تعد من السماعية[1].

أما وجه اختيارها لنصب الاسم بعدها:

فإنما يرجع إلى أن المسموع في الكلام هو أن العدد المركب هو الذي أختص بذلك إذ إن غيره من الآحاد من الثلاثة إلى العشرة مميزه مخفوض، والكلام في الأسماء التي تنصب أسماء نكرات على التمييز. وكذلك العقد والمعطوف[2].

وعلة جعل العدد المركب من العوامل اللفظية:

أن تمييز المفرد ينتصب «بمميزه» ذلك الاسم التام الذي يشبه مع تمييزه الفعل، والفاعل حيث إن هذا الاسم مع تنوينه يكتمل تمامه، مثلما كان يكتمل الفعل بفاعله، وقد كان، وقد اكتمل في المفرد المنون من نحو قولك: قيراطٌ أرضا، وراقودٌ خلا، إذ إن التنوين هو الذي جعل المميَّز منصوبا؛ لأنه فصل الاسم بعده عن أن يدخل فيما قبله من إضافة؛ لأن التنوين والإضافة يتعاقبان ولا يلتقيان مما أدى بذلك إلى جعل الاسم بعده منصوبا محروما من الإضافة حال التنوين.

---

(١) العوامل المائة صـ٢٣٢- ٢٣٣.

(٢) السابق صـ٢٣٣.

وعلة نصب التمييز في العدد المركب:

أن التنوين فيه يكون مقدرًا فنحو: أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ عشر، ينتصب الاسم بعده على تقدير انفصاله عما قبله، لذا كان يستحق النصب، ويقدر التنوين لأجل التركيب حيث يبنى العدد المركب على فتح الجزأين.

وإنما قدر التنوين لأن قولك (أحدَ عَشَرَ رجلًا)، (وتِسْعَ عَشْرَة جارية) أصله: (أحدٌ وعشرةٌ)، و(تسعٌ وعَشْر)، فلما ركبا بقي الأصل تقديرًا، ولذلك نصب رجلًا وجارية، وكل عدد نونته نصبت ما بعده مما يميز به كقولك: إذا نونت عندي ثلاثةٌ رجالًا، وخمسةٌ أثوابا(١).

فأحد عشر وأخواته يتنزل منزلة عشرين، إذ إن الاسم الثاني صار كالنون في عشرين(٢).

لذلك ولأجل أحد عشر مقدر التنوين في المفرد أو مقدر النون في عشرين مما يجعلا الاسم في تمام فيشبه الاسم هنا الفعل في حال تمامه بالفاعل فينتصب ما بعده على المفعول به في الجملة الفعلية مما يلزم بنصب التمييز هنا على التشبيه بالمفعولية.

لأجل ذلك يوجه الرضي علة نصب التمييز بعد أحد عشر بما يوازي هذا المفهوم إذ إن العلة في النصب تعذر الإضافة؛ لكراهتهم أن تجعل ثلاثة أسماء كاسم واحد.

فإن قلت: فقد قالوا: ثلاثة عشر زيدٍ، وخمسة عشرِك، فجازت الإضافة إلا في اثني عشر.

فالجواب:

---

(١) التبصرة والتذكرة جـ١/٣١٧، وانظر: أسرار العربية ١٩٨، ٢٢٢، شرح الجمل لابن عصفور جـ٢/٦٦٠، شرح المفصل جـ٤/١١٤.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب جـ٢/٣٨٢، وشرح الألفية لابن الناظم صـ٧٣٩، ضبط: عبدالحميد السيد- دار الجيل- بيروت.

ليس هذا مثله، لأن المضاف إليه إذ كان مميزا فهو المقصود بالأول في المعنى، وإنما جيء به لبيانه، فكأن الجميع كالشيء الواحد، والمضاف إليه في نحو: ثلاثة عشرك شيء آخر[١].

وأما عشرون وأخواته، فلأن النون ليست للجمع حقيقة حتى تحذف، بل هي مشبهة بها.

ولم تمكن الإضافة مع إثبات النون أيضًا، لمشابهتها لنون الجمع، وربما جاء: عشرون درهمٍ، أربعون ثوبٍ، وهو قليل[٢].

وأما وجه بناء أحد عشر وبابه:

فلأنه قد تضمن معنى الحرف، إذ إنك ترى أن الأصل في (أحد عشر): (أحدٌ وعشرةٌ) فحذفت الواو من اللفظ؛ والمعنى على إرادتها. لأن المراد أحد وعشرة، فعشرة عدة معلومة أضيفت إلى العدد الأول فكمل من مجموعهما مقدار معلوم، فهما اسمان كل واحد منهما منفرد بشيء من المعنى، فلما كانت الواو مراده- تضمنها الاسم الثاني، وبني لذلك، وبني الاسم الأول لأنه صار بالتركيب كبعض اسم بمنزلة صدر الكلمة من عجزها فهما علتان[٣].

أما الداعي إلى التركيب:

فإنك جعلت النيف والعشرة اسما واحدًا وبنيتها على الفتح وجعل ليدل على مسمى واحد، ليجري مجرى سائر الأعداد المفردة نحو: خمسة وستة، لأنه أخصر.

ولأن ربما احتاجوا إلى ذلك في بعض الاستعمال لأنك إذا قلت اعطيت بهذه السلعة خمسةٌ وعشرةٌ- جاز أن يتوهم المخاطب أنهما صفتان اعطي بها مرة خمسة ومرة عشرة فإذا ركبت زال هذا الاحتمال، وارتفع اللبس وتحقق المخاطب أنك أعطيت بهذا المقدار من العدد[٤].

---

(١) شرح الرضي جـ٣/٣٠٣.

(٢) السابق جـ٣/٣٠٤.

(٣) انظر: أسرار العربية صـ٢١٩، المفصل من خلال: شرح المفصل جـ٤/١١٢.

(٤) انظر: أسرار العربية صـ٢٢٢، جـ٤/١١٣.

ثانيًا: «كم» الاستفهامية

فتعد من العوامل التي تعمل عمل الفعل دون حروفه، حيث إنها تعمل النصب في الاسم بعدها على التمييز، من جهة أنها اسم مبهم فلابد لها من تمييز، وتمييز الاستفهامية فيه لا يكون إلا مفردًا منصوبا.

وقد أقر بها من العوامل اللفظية السماعية عبدالقاهر الجرجاني[١] فهي لفظية؛ لأنها منطوق بها في اللفظ، وسماعية؛ لأنها كناية من عدد مبهم لكنه يتحدد هذا العدد من حيث انتصاب الاسم بعدها، فتكون بمنزلة أحد عشر والعشرين في أنها مشبهة بهما في العدد بما ينصب ما بعدهما، والذي ينصب ما بعده من العدد هو العدد المركب والعقد حيث إن ما بعده من هذان العددان وبابهما لا يكون تمييزه إلا مفردًا ومنصوبًا[٢].

وكانت «كم» عاملة للنصب في مميّزها:

من حيث كانت بمنزلة الاسم المركب المقدر تنوينه أو بمنزلة العقد المقدر تنوينه لوجود النون فيه فهي بدل من التنوين في المفرد وكذلك المركب حيث كان العجز بمثابة تنوين المفرد أو بدلًا منه، وقد كان هذا التنوين به يتم ويكتمل لهذا الاسم التمام فينصب ما بعده على التشبيه بالمفعول.

فيشبه هذا الاسم التام من نحو: «كم» و«أحد عشر» وبابه و«عشرين» وبابه– الفعل عندما يكتمل بفاعله فينصب مفعوله.

لذا قال أبو علي الفارسي إن كم في الاستفهام بمنزلة عدد منون، ولا يُبَيَّن إلا بالأسماء المفردة في قول البصريين نحو: (كم رجلًا جاءك) و(كم غلامًا ملكت) ولا يجوز (كم غلمانا لك) كما لا يجوز (عشرون دارهم لك).

وأجري «كم» مجرى «عشرون»:

لأجل انهم قدروا فيها التنوين– من حيث كانت اسمًا، وكانت الأسماء تستحق التنوين في الاصل. وإذا كان كذلك كان قريبا من قولهم: هن حواجٌ

(١) انظر: العوامل المائة صـ٩، ٢٣٤.

(٢) انظر: شرح الجمل جـ٢/٤٦.

بيت الله، لأنهم نصبوا به كما ينصبون بما فيه تنوين من حيث إنه إنما سقط لسبب وهو مشابهته الفعل. كذلك أصل «كم» التنوين، وإنما أوجب إسقاطه البناء لمشابهة الحروف، فقد اجتمعا في أن أصل كل واحد منهما التنوين(١).

ومذهب الجمهور:

أن كم الاستفهامية تنصب مميزها مفردًا كمميز أحد عشر تقول: (كم رجلا عندك) كما تقول: (أحد عشر رجلا).

وفسره ابن يعيش:

إذ إنها في حال كونها استفهامية بمنزلة عدد منون، أو فيه نون نحو: أحد عشر وعشرين وثلاثين، فإذا قلت: كم مالك؟ فقد سألت عن عدد لأن كم سؤال عن عدد، فإن فسرت ذلك العدد جئت بواحد منكور فتنصبه على التمييز فتقول: (كم درهما لك) و(كم غلاما عندك) كما تقول: (أعشرون درهما لك) فتعمل (كم) في (الدرهم) كما تعمل (العشرين)؛ لأن (العشرين) عدد منون فكذلك (كم) عدد منون فكل ما يحسن أن تعمل فيه (العشرين) تعمل فيه (كم)، وإذا قبح (للعشرين) أن يعمل فيه– قبح ذلك في (كم)؛ لأن مجراهما واحد(٢).

فيفهم من هذا أن مميز الاستفهامية مفرد منصوب حملًا على المرتبة الوسطى من العدد(٣).

والعلة في تقديرها بأحد عشر وأحد عشر لا تنوين فيه:

فالجواب:

إنما قدرها بأحد عشر، ولا تنوين فيه– من قبل أنه في حكم المنون، إذ كان المراد منه العطف، وإنما حذف منه التنوين للبناء كما يحذف فيما لا ينصرف لعلة منع الصرف ومشابهة الفعل، فكذلك أحد عشر أصله التنوين، وإنما أوجب سقوطه البناء ومشابهة الحرف، وحكم «كم» حكم «العشرين»

---

(١) انظر: المقتصد في شرح الجمل جـ٢/٧٤٤.

(٢) انظر: المفصل في شرح المفصل جـ٤/١٢٦، وشرح المفصل نفس الموضع.

(٣) انظر: شرح الرضي جـ٢/١٥٤.

و«الأحد عشر» في أن أصلها الحركة والتنوين، وإنما سقطا لمكان البناء، فكذلك نصب ما بعد «كم» بتقدير «التنوين» كما ينصب ما بعد «أحد عشر» بتقدير «التنوين»(١).

ووجه إنزل «كم» منزلة العدد المركب عند ابن مالك:

أنها لما كانت الاستفهامية بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام؛ أشبهت العدد المركب فأجريت مجراه، بأن جعل مميزها كمميزه في النصب والإفراد فقيل: كم درهما لك؟ كما قيل: لك خمسة عشر درهما(٢).

وعلة النصب عند ابن الأنباري في تمييز «كم»:

أنها جعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده؛ لأنها في الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير، لأن المستفهم يسأل عن عدد كثير وقليل، ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه، فجعلت في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير، وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين، وهو ينصب ما بعده، فلهذا كان ما بعده في الاستفهام منصوبًا(٣).

وكم على كونها عاملة النصب في مميزها: لها إعراب باعتبار اسميتها فدليل اسميتها:

دخول حرف الجر عليها والإخبار عنها. إلا أنها مبنية. فلا يظهر عليها إعراب.

ويحكم على محلها بالرفع والنصب والخفض.

فالرفع على الابتداء ليس إلا، فلا تكون فاعله، لأن الفاعل لا يكون إلا بعد فعل وكم لا تكون إلا أولًا. في اللفظ، فإذا كان الفعل لها قائما يرتفع ضميرها به وتبقى هي مرفوعة بالابتداء نحو: كم درهما عندك، وكم

---

(١) انظر: شرح المفصل جـ٤/١٢٦، شرح الجمل لابن عصفور جـ٢/٤٦، والمقتصد في شرح الإيضاح جـ٢/٧٤٤- ٧٤٥.

(٢) شرح التسهيل جـ٢/٣٣١.

(٣) أسرار العربية صـ٢١٥.

رجلا جاءك، فكم مبتدأ وعندك الخبر في المثال الأول وجاءك الخبر في المثال الثاني وفيه ضمير يعود إليها.

أما النصب فعلى ثلاثة أضرب:

تكون مفعول به: نحو: كم رجلًا رأيت، **ومفعول فيه:** فنحو كم يوما عبدالله ماكث، وتقول كم فرسخًا سرت، وكم ميلًا قطعت، فكم مفعول فيه، وعبدالله مبتدأ، وماكث الخبر، والمراد الظرفية لأن كم زمان في الأول، ومكان في الثاني والثالث.

ومصدرًا: فنحو: كم ضربة ضربت، فتكون في موضع مصدر منصوب بما بعدها من الفعل والمراد عدد المرات.

أما الخفض: فعلى كونها إما مجرورة بدخول الحرف عليها نحو: بكم رجلًا مررت وهنا تقتضي الجواب.

وإما بالإضافة: نحو: زرق كم رجلًا أطلقت فزرق مفعول أطلق منصوب وهو مضاف إلى كم(١).

ثالثًا: كأيّ

فمن الألفاظ التي يكنى بها عن العدد مثل كم الخبرية تقول: كأيٍّ رجلًا عندك، فكأيٍّ: مبتدأ في معنى «كم» الخبرية ورجلًا: منصوب على التمييز وعندك: ظرف خبر المبتدأ.

وقد عدها عبدالقاهر الجرجاني ضمن العوامل المائة اللفظية السماعية(٢) إذ إنها نصبت مميزها، لأنها تمت بالتنوين فعملت عمل الفعل دون حروفه، حيث كانت من قبيل الاسم التام الذي ينتصب ما بعده لشبهه

---

(١) انظر: المفصل في شرح المفصل جـ٤/١٢٧، وشرح المفصل جـ٤/١٢٧- ١٢٨، والكافية من خلال شرح الكافية للرضي جـ٣/١٥٨.

(٢) انظر: العوامل المائة صـ٩/٢٣٧، وانظر: المقتصد في شرح الإيضاح جـ٢/٧٥١.

بالمفعول في أن ما قبله تام تمام الفعل مع فاعله مما يستلزم نصب المفعول بعده كذلك هو مع تميزه.

وقد اتفق عبدالقاهر مع الجمهور في كون كأين في معنى كم الخبرية[١]، إلا أنها مركبة من كاف التشبيه وأي المنونة. وقد جعلا كلمة واحدة وحصل من مجموعهما معنى ثالث، لم يكن لكل واحد منهما في حال الأفراد، لذلك لم تتعلق الكاف بشيء، إلا أنها عاملة.

والعلة في النصب بها:

لزوم التنوين لها والتنوين مانع من الإضافة، فعدل إلى النصب؛ لأنها بمنزلة كم في الخبر تخفض مميزها عند قوم وتنصبه عند آخرين[٢].

والخفض هنا ممتنع

قال سيبويه لأن المجرور بمنزلة التنوين، فصار «أي» و«ذا» في «كأين» و«كذا» بمنزلة التنوين، فلذلك نصبوا ما بعدها كما نصبوا ما بعد كذا وكذا درهما[٣].

ووجه ابن مالك منع الإضافة من قِبلَ أنها: لو أضيفت لزم نزع تنوينها، وهي مستحقة للحكاية، لأنها مركبة من «كاف التشبيه، وأيٍّ» فيلزم أن يجري مجرى الجملة المسمى بها في لزوم الحكاية والمحافظة على كل جزء من أجزائها[٤].

وقال أبو حيان: ولا تضاف كأين إلى تمييزها، ولا يحفظ جره[٥].

فإن كان الجر في مميزها فإضمار «من» وهو مذهب الخليل والكسائي لا على إضافتها خلافا لابن كيسان.

---

(١) انظر: الكتاب جـ٢/١٧٠.
(٢) انظر: شرح المفصل جـ٤/١٣٥- ١٣٦.
(٣) انظر: الكتاب جـ٢/١٧١.
(٤) انظر: شرح التسهيل جـ٢/٣٣٦.
(٥) انظر: ارتشاف الضرب جـ١/٣٨٦.

وجعل من نصب مميزها قول الشاعر:

وكَأينْ لَنَا فَضْلًا عليكم ونِعْمَة ... قديمًا ولا تدرونَ مَا مَنّ مُنْعِمُ[١]

وقول الآخر:

اطرد اليأس بالرجا فكأين ... آلما حُم أمره بعد يُسْر[٢]

وقال سيبويه إن جر أحد من العرب فعسى أن يجر بإضمار (مِنْ)[٣].

وأكثر العرب لا يتكلمون بكأين إلا مع (من) توكيدًا فصارت بمنزلة تمام الاسم.

وإنما اختاروا لزوم (من) لها: لتوهم لبس ربما، وقع ذلك أنك إذا قلت: كأي رجلًا أهلكت جاز أن يكون رجلا منصوبا بكاي، فيكون واحدًا في معنى جمع.

ويجوز أن يكون منصوبا بالفعل بعده ويكون كأي ظرفا؛ كأنه قال: كأي مرة فيكون رجلا واحدًا لفظا ومعنى كأنه قال: أهلكت رجلًا مرارًا.

قال سيبويه: إنما ألزموها (مِن) لأنها توكيد فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام.

قال: ورب تأكيد لازم يصير كأنه من الكلمة حتى يزيل اللبس[٤].

---

(١) قائله مجهول، من بحر الطويل، ينظر في: مغني اللبيب جـ١/٣١٨، ومنهج السالك للأشموني جـ٤/٨٥، همع الهوامع جـ٤/٨٤.

وشاهده: ورود تمييز (كأيّن) منصوبا، والجر فيه غالب.

(٢) من بحر الخفيف وهو غير منسوب، ينظر في: مغني اللبيب جـ١/٣١٧، وأوضح المسالك برقم ٥٣٠، وهمع الهوامع جـ٤/٨٤.

وشهادته: في ورود تمييز (كأيٍّ) منصوبا، والجر فيه غالب بمن.

(٣) انظر: الكتاب جـ٢/١٧٠- ١٧١.

(٤) شرح المفصل جـ٤/١٣٦.

ولذلك كان من الأكثر جر مميز كأين بمن كقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا﴾(١)، ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾(٢)، ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ﴾(٣).

وعند ابن عصفور: يلزم تمييزها من(٤).

وأخطأه أبو حيان قوله باللزوم في «من» ونسبته إلى سيبويه(٥).

وأيضًا يرده قول سيبويه: كأي رجلًا رأيت، وكأي أتانا رجلا(٦).

أما عن أصلها:

فـ «كأين» اسم مركب من «كاف» التشبيه و«أي» الاستفهامية المنونة، وحكيت.

ولهذا جاز الوقف عليها بالنون، لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية، ولهذا رسم في المصحف نونا، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل، وهو: الحذف في الوقف(٧).

وقيل: الكاف فيها هي الزائدة، وهي مع ذلك لازمة لزوم «ما» الزائدة في «لا سيما». وغير متعلقة بشيء كسائر حروف الجر الزائدة و(أي) مجرور بها.

وقيل: هي اسم بسيط واختاره أبو حيان. واستدل على ذلك:

---

(١) من سورة العنكبوت آية رقم: ٦٠.

(٢) من سورة يوسف آية رقم: ١٠٥.

(٣) من سورة آل عمران آية رقم: ١٤٦.

(٤) انظر: شرح الجمل جـ٢/٥١.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب جـ١/٣٨٥.

(٦) انظر: شرح الأزهري على العوامل المائة صـ٢٣٨.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور جـ٢/٥٢، وانظر: مغني اللبيب جـ١/٣١٦، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: حنا الفاخوري– دار الجيل– بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١– ١٩٩١م، همع الهوامع جـ٤/٣٨٨.

بتلاعب العرب بها في اللغات الواردة فيها[١].

وأنكر الجمهور إفادتها للاستفهام وقالوا: لا تقع كأين استفهامية البتة.

وأثبتها استفهاميه، ومثل له بقوله: «بكأين تبيع هذا الثوب»، ابن مالك[٢] والرضي[٣] ومثلا لها بقول ابن أبي مسعود: كأين تقرأ سورة الأحزاب آية؟ فقال: ثلاثًا وثلاثين.

ويقال فيها بالمد (كائن) يوازن اسم الفاعل من كان ساكنة النون[٤] وبذلك قرأ ابن كثير.

و(كئنٍ) بالقصر بوزن عَمٍ، وكَأَى بوزن رَمَى، وبه قرأ محيصن، وكيْئً بتقديم الياء على الهمزة[٥].

قال أبو حيان: وهذه اللغات الثلاث نقلها النحويون، ولم ينشدوا فيها شعرًا فيما علمت[٦].

ولا يخبر عنها بمفرد:

بل بجملة فعلية مصدره بماض أو مضارع بما هو ظاهر في الأمثلة السابقة المسموعة فيها. **قاله أبو حيان:**

أما موضعها: فالقياس يقتضي أن تكون كأين في موضع: نصب على المصدر، أو الظرف، أو خبر كان، كما كان ذلك في «كم».

وفي البسيط أنها تكون مبتدأ وخبرًا ومفعولًا[٧].

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب جـ١/٣٨٥، وهمع الهوامع جـ٤/٣٨٨.

(٢) انظر: شرح التسهيل جـ٢/٣٣٦.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي جـ٣/١٦٥، وانظر التصريح جـ٢/٢٨١.

(٤) انظر: همع الهوامع جـ٤/٣٨٩- ٣٩٠.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور جـ٢/٥١- ٥٢.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب جـ١/٣٨٧- ٣٨٨، وهمع الهوامع جـ٤/٣٩٠.

(٧) انظر: المراجع السابقة نفس الموضع.

وقد تقع مجرورة كما أثبته ابن قتيبة وابن عصفور خلافا للجمهور فإنهما أجازا: بكأين تبيع هذا الثوب[١].

وقال أبو حيان: يحتاج دخول حرف الجر عليها إلى سماع[٢].

وكما كانت كأي بمنزلة كم الخبرية فقد أجمل المتأخرون وجوه الشبه بينهما ووجوه الافتراق[٣].

حيث توافق «كأي» «كم» في خمسة أمور:

في إفادتها التكثير، وفي الإبهام وفي لزوم التصدير وفي البناء، وفي انجرار التمييز، إلا أن جره بمن ظاهرة لا بالإضافة بخلاف كم.

وتخالف في أمور منها:

أنها مركبة، وأنها تقع استفهامية عند الجمهور خلافًا لابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك والرضي، ومنها أنها لا تقع مجرورة خلافًا لابن قتيبة وابن عصفور في جواز بكأي تبيع هذا الثوب، ومنها أن خبرها لا يقع مفردًا[٤].

رابعًا: كذا

يكنى بها عن العدد بأن تقول: كذا وكذا.

قال سيبويه في باب ما جرى مجرى (كم) في الاستفهام: «وذلك قولك: له كذا وكذا درهما، وهو مبهم من الأشياء بمنزلة كم، وهو كناية للعدد بمنزلة (فلان) إذا كنيت به في الأسماء»[٥].

---

(١) انظر: شرح العوامل المائة صـ٣٣٨، وانظر: التصريح جـ٢/٢٨١، ولم أقف عليه في شرح الجمل.

(٢) انظر: الارتشاف جـ١/٣٨٧، همع الهوامع جـ٤/٣٨٩.

(٣) انظر: مغني اللبيب جـ١/٣١٦.

(٤) انظر: التصريح جـ٢/٢٨١.

(٥) الكتاب جـ٢/١٧٠، وانظر: المقتضب جـ٣/١٨٣، المسائل البصرية لأبي على الفارسي جـ١/٦٢٩، تحقيق: د/ محمد الشاطر، طبعة المدني ١٩٨٥م، فوح الشذا بمسألة كذا صـ١١٦، تحقيق: أ.د/ سهير خليفة، جامعة الأزهر- رقم الإيداع ٤٥٥٨- ١٩٨٧.

و«كذا» من العوامل اللفظية السماعية عند عبدالقاهر الجرجاني في العوامل المائة حيث إنها ملفوظ بها في النطق وقد نصبت ما بعدها عن تمام الاسم فيها.

أما أوجه النصب بها: فلأنها بمنزلة «لي ملؤه عسلًا» من حيث ادخلوا الكاف عليها، وركبت مع ذا فصارت بمنزلة الاسم المضاف، الذي نصب الاسم بعده من تمام اكتماله بالمضاف إليه الذي استغنى عن الإضافة مرة ثانية فستوجب ذلك نصب ما بعده، وانفصاله عما قبله حيث إن المضاف لا يضاف ثانيا فملؤه مضاف لا يضاف ثانيا، فنصب عسلًا بعده لأنه بإضافته إلى الهاء اكتمل تمامه، فتشابه بالفعل في اكتماله، بفاعله فستلزم أن ينصب الاسم بعده على المفعول، فكذلك (كذا) استلزم أن ينصب الاسم بعده على التمييز المشبه بالمفعول في كونه ذكر آخرًا.

فتقول في التمييز بكذا: (لي عندي كذا وكذا درهما) فيكنى بها عن عدد يستوجب نصب ما بعده من العدد المركب، أو العقد العشرين، وبابه وقد شهد السماع بنصب ما بعده فوضح أنها بمنزلة العدد المركب، أو العقد في التمام، هكذا كان توجيه الجرجاني للنصب بـ «كذا».

أما الخليل فقال: كأنه قال له: (عندي كالعدد درهما)، وإنما قصد أن تبين كونه عبارة عن عدد مبهم، فكأنك إذا قلت: عندي كذا وكذا درهما، فقد قلت: عندي عدد ما درهما[1].

وأما ركن الدين الاستراباذي فيرى: أن الغالب في تمييز (كذا) أن يكون منصوبا؛ لأنها بمنزلة المضاف إليه في مثل قولك: لي ملؤه عسلًا[2].

والنصب في تمييز «كذا» أحد ثلاثة أقوال عند النحاة:

---

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح جـ٢/٧٥١.

(٢) انظر: الوافية شرح الكافية، رسالة دكتوراه مخطوطة بكلية اللغة العربية، المجلد الثاني جـ٢/٣٢٦، د/ خالد فائق.

فالأول: أنه منصوب دائما وهو قول البصريين، إذ يقول الفارسي: ومما ينتصب الاسم بعده انتصاب الأسماء بعد العدد المنون قولهم: (له عندي كذا وكذا درهما)، فكذا كناية عن العدد[١].

وأكد الرضي[٢] والمرادي أن مذهب البصريين هو نصب تمييز (كذا) حيث إنه لا يكون إلا مفردًا منصوبًا، سواء كانت مفردة أو مكررة[٣].

وصححه ابن هشام في فوح الشذا بدليلين[٤].

أحدهما: أنه المسموع كقوله:

كذا وكذا لطفا به نسى الجهد

والثاني: القياس من وجوه:

أحدها: أن الخفض إما بالكاف على أنها حرف جر، أو على أنها اسم مضاف، أو بالإضافة لـ «ذا» ولا سبيل إلى شيء من ذلك، لأن «ذا» معمولة للكاف، وحرف الجر لا يخفض شيئين، والاسم لا يضاف مرتين ومن ثم وجب نصب التمييز في نحو: ما في السماء موضع راحةٍ سحابا.

وأسماء الإشارة لا تضاف، لأنها ملازمة للتعريف، والتمييز نكرة، والقاعدة: أن تضاف النكرة إلى المعرفة لا العكس.

والثاني: أن الكاف لما دخلت على ذا، وصارتا كناية عن العدد صار كذلك بمنزلة يزيد إذا سمي به ويزيد وأمثاله إذا سمي به لا يجوز إضافته؛ لأنه محكي، والمحكي لا يضاف.

الثالث: أن الكلمة أشبهت بالتركيب: أحد عشر وأخواته، وذلك لا يضاف كراهة الطول فكذلك هذا.

---

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح جـ٢/٥٧٠.

(٢) انظر: الرضي جـ٣/١٦٦.

(٣) انظر: شرح الألفية للمرادي جـ٤/٣٣٧، تحقيق: د/ عبدالرحمن سليمان، الطبعة الثانية.

(٤) انظر: فوح الشذا بمسألة كذا صـ١٢٨- ١٢٩.

القول الثاني:

إنه جائز الخفض بشرط عدم التكرار أو العطف، قاله الكوفيون[١]، فتقول: كذا درهمٍ وكذا ثوبٍ.

شبهتهم في ذلك:

حمل كناية العدد على صريحه.

وقال ابن أياز في المحصول: يجوز الجر من وجهين:

أحدهما: إجراء كذا مجرى كم الخبرية.

والثاني: أن الكلمتين ركبتا وصارتا كلمة واحدة، يعنى فالمضاف المجموع، لا اسم الإشارة فقط، والمحذور إنما يلزم على القول بأن المضاف اسم الإشارة[٢].

القول الثالث:

أنه جائز الخفض والرفع قال ابن العلج: (وأما الرفع بعد «كذا» فخطأ لأنه لم يسمع)[٣] وكذلك قال أبو حيان[٤]، وخطأه ابن هشام وقال هذا خطأ أيضًا، لأنه غير مسموع، ولا يقتضيه القياس، فإن كذا وكذا درهما، من باب خمسة عشر درهما، لا من باب رطل زيتا فافهمه[٥].

والاصل في كذا أنها:

كلمة واحدة مركبة من شيئين: **أحدهما:** الكاف، والثاني: ذا التي للإشارة. أما الكاف فالغالب أنها الكاف الحرفية كما ركبوها مع كأن، وأما ذا فهي للإشارة كما ركبوها مع «حب» في قولهم: «حبذا»[٦].

---

(١) انظر: الرضي جـ٢/١٠١.

(٢) انظر: المحصول في شرح الفصول صـ٧١٦، تحقيق: د/ محمد صفوت محمد علي، من كلية اللغة العربية،

(٣) انظر: شرح الألفية للمرادي جـ٤/٣٧٧.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب جـ١/٣٣٨ فما بعدها.

(٥) انظر: فوح الشذا في مسألة كذا صـ١٣٢.

(٦) انظر: فوح الشذا في مسألة كذا صـ١١٦- ١١٧.

و تتوافق «كذا» مع «كأي» في أربعة أمور باعتبار أن كلا منهما كناية عن عدد مبهم الجنس والمقدار وهذه الأمور هي:

التركيب– والبناء– والإبهام– والافتقار إلى التمييز.

وتخالف كأي في ثلاثة أمور:

الأول منها: أن كذا ليس لها الصدر حيث تقول فيها: قبضت كذا وكذا درهما. **الثاني:** أنها لا تستعمل غالبًا إلا معطوفا عليها. **والثالث:** أن تمييز كذا واجب النصب. فلا يجوز جره بمن اتفاقا.

ولا بالإضافة خلافا للكوفيين حيث أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال: كذا ثوب– وكذا أثوابٍ– قياسًا على العدد الصريح.

حيث قال ابن مالك:

«وأما كذا ففيها ما في كأين من التركيب الموجب للحكاية، وفيها زيادة مانعة من الإضافة فأبقي على ما كان عليه»[(١)].

ولهذا قال فقهاؤهم:

إنه يلزم إذا قال القائل: له عندي كذا درهم. =(مائة).

وإذا قال: له عندي كذا دَرَاهِمَ = (ثلاثة).

وإذا قال له عندي كذا كذا درهما = (أحد عشر).

وإذا قال: له عندي كذا درهما = (عشرون).

وكذا كذا درهما= (أحد وعشرون).

حملًا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح.

لذلك قال ابن عصفور (كذا) كناية عن عدد فيكون مميِّزها بحسب ما يكنى عنه من عدد[(٢)].

أما ابن مالك فقال: مستند هذا التفصيل الرأي لا الرواية[(٣)].

---

(١) شرح التسهيل جـ٢/٣٣٦.

(٢) انظر: شرح الجمل جـ٢/٥٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل جـ٢/٣٣٧.

وقال الرضي: طابقوا به العدد حتى أجازوا: كذا درهم بالجر حملًا على مائة درهم، وهذا خروج عن لغة العرب لأنه لم يرد مميز كذا في كلامهم مجرورًا[1].

تحليل واستنتاج:

بالتحليل نستنتج عدة نقاط.

أولًا: افتقار أسماء العدد لما بعدها لكونها في الأصل مبهمة مما يستلزم لها التبيين والتمييز.

ثانيًا: العدد المركب مما يعمل عمل الفعل دون حروفه حيث إنه فعل النصب في الاسم بعده والنصب مما يعمله الفعل.

ثالثًا: العدد المركب عامل لفظي اتفاقا مع الجرجاني في العوامل المائة منطوق باللسان وعرف بالجنان عمل على تمام الاسم حيث نون تقديرًا فانفصل الاسم بالتمام عما قبله فاستحق نصب ما بعده.

رابعًا: العدد المركب من العوامل السماعية اتفاقًا مع عبدالقاهر الجرجاني من حيث إنها تنحصر في هذه الأسماء من أحد عشر إلى تسعة عشر، وإذا انحصرت في عدد معلوم غير متجاوز إلى غيرها فالحري بها أن تعد من السماعية اتفاقا أيضًا مع الأزهري في تفسيره لذلك تعقيبا على تصنيف عبدالقاهر لها في العوامل المائة.

خامسًا: إذا كان العدد المركب يعمل النصب لتمامه بالتنوين المقدر فهو عامل لفظي عمل على معنى الوصف من اسم الفاعل أو الصفة المشبهة أو المصدر أو أفعل التفضيل في التمييز على اختلاف في توجيه ذلك عند النحاة.

سادسًا: كم الاستفهامية بمنزلة عدد منون اتفاقا مع أبي على الفارسي والجمهور.

---

(١) انظر: شرح الرضي جـ٣/١٦٦.

سابعًا: تجري «كم» مجرى عشرون لأجل أنهم قدروا فيها التنوين من حيث كانت اسمًا تستحق التنوين مما استوجب النصب بها عند تمام الاسم بالتنوين الذي لو اسقط لذهب بالكلمة إلى شبه الفعل في منع الصرف. فاجتمعا (كم) و(عشرين) في أن أصل كل منهما التنوين اتفاقا مع الجرجاني.

ثامنًا: مميز «كم» الاستفهامية مفرد منصوب حملًا على المرتبة الوسطى من العدد اتفاقا مع الرضي.

تاسعًا: كم أصلها الحركة والتنوين، وإنما سقطا لمكان البناء لذلك انتصب ما بعدها بتقدير التنوين كما ينصب ما بعد أحد عشر بتقدير التنوين اتفاقا مع الجرجاني وابن عصفور وابن يعيش.

عاشرًا: نزلت كم منزلة أحد عشر وبابه من جهة أنها لما كانت بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام، أشبهت العدد المركب فأجريت مجراه، في جعل مميزها مفردًا منصوبًا اتفاقا مع ابن مالك.

الحادي عشر: نزلت كم في الاستفهام منزلة عدد ينصب ما بعده من حيث كانت في الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للكثير والقليل، لأن المستفهم يسأل عن عدد كثير وقليل، ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه. لذلك جعلت في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين الكثير والقليل ما دعا إلى نصب ما بعدها.

الثاني عشر: كأيٍّ من العوامل اللفظية المنطوق بها في اللسان وعملت عمل الفعل دون حروفه حيث نصبت الاسم المميز لها فكانت عاملًا سماعيًا اتفاقا مع عبدالقاهر.

الثالث عشر: عمل كأيَّ عن تمام الاسم فيها بلزوم التنوين، والتنوين مانع من الإضافة فعدل إلى نصب تمييزها.

الرابع عشر: الخفض ممتنع بعد كأين من حيث إن المجرور فيها وهو أيٍّ بمنزلة التنوين، ولذلك نصبوا ما بعدها كما نصبوا ما بعد كذا اتفاقا مع سيبويه.

الخامس عشر: منعت كأيٍّ من الإضافة من قبل أنها لو أضيفت لزم نزع تنوينها وهي مستحقة للحكاية لأجل تركيبها والحكاية تستوجب عدم نزع التنوين بل المحافظة على كل جزء من أجزائها اتفاقا مع ابن مالك.

السادس عشر: تجري «كذا» مجرى «كم» في الاستفهام لذا تعد من العوامل اللفظية السماعية فعملت عمل الفعل دون حروفه حيث نصبت مميزها، اتفاقا مع جمهور البصريين والفارسي والرضي والمرادي وابن هشام.

السابع عشر: نزلت «كذا» منزلة الاسم «التام» بالإضافة في نحو قولهم (لي ملؤه عسلا)، حيث اكتمل لها من خلال تركيبها من الكاف وذا معنى جديد فكانت بمنزلة هذا الاسم المضاف الذي يستوجب نصبه لما بعده؛ لأنه يشبه في اكتماله بالمضاف الفعل عندما يكتمل بفاعله، ويمنع رفع ما بعده بل يلزم نصبه كذلك كذا.

الثامن عشر: مميز كذا منصوب دائمًا بدليل السماع والقياس اتفاقا مع جمهور البصريين، واختلافا مع الكوفيين من جواز الخفض بشرط عدم التكرار، أو العطف، واختلافا مع من أجاز الخفض، والرفع، واتفاقا مع ابن إياز وأبي حيان وابن هشام في تخطئة هذا القول لأنه غير مسموع، ولا يقتضيه القياس، لأن الرفع لم يسمع ولأن كذا درهما من باب خمسة عشر درهما، لا من باب رطلٍ زيتًا.

التاسع عشر: (كذا) طابقوا به العدد حتى أجازوا كذا درهمٍ بالجر حملا على مائة درهم وهذا خروج على لغة العرب على ما تبناه ابن مالك من أنه رأي لا يستند إلى رواية وكذلك اتفاقا مع الرضي في هذا الرفض.

الفصل الثالث

كلمات تسمى أسماء الأفعال

بعضها ترفع- وبعضها تنصب

من العوامل اللفظية التي تعمل عمل الفعل دون حروفه كلمات تسمى عند جمهور النحاة «بأسماء الأفعال» وهي تعمل عمل الفعل، فترفع وتنصب أحيانا، وترفع أحيانا أخرى، أي أن منها ما يؤدي الرفع والنصب، فيكون متعديا، ومنها ما يؤدي الرفع فقط فيكون غير متعدي.

وهذه العوامل عدها الجرجاني ضمن العوامل المائة وهي عنده عوامل لفظية[١]؛ لأنها لفظ بها باللسان إلا أنها من العوامل القياسية التي سمعت عن العرب، ويقاس عليها غيرها فإن قاعدتها كلية مطردة[٢].

فيعمل اسم الفعل الرفع في فاعله، والنصب في المفعول نحو: (رويدًا زيدًا) حيث نصب زيدًا في (رويدًا زيدًا) فيقاس عليه (رويدًا بكرًا) و(مهلًا عمرًا) ونحوه.

وهذه العوامل اللفظية يعدها أيضًا عبدالقاهر الجرجاني تسع كلمات.

الناصبة منها ست وهي: (رويد، وبله، ودونك، وعليك، هاء، وحيهل).

والرافعة منها ثلاث كلمات: وهي: (هيهات، وشتان، وسرعان)[٣].

أما الناصبة فكما يشير عبدالقاهر أنها ست:

الأولى: «رويد» نحو: (رويدًا زيدًا)، فـ (رويدًا) اسم فعل و(الضمير) فاعل وزيدًا مفعول.

و(رويد) اسم بمعنى أمهل وهو: مصدر في الأصل ثم صغر بعد الترخيم بأن حذف منه الزوائد ثم سمي به الفعل- وجعل هذا الحذف والتغيير

(١) انظر: العوامل المائة صـ٩، ١٠.

(٢) انظر: السابق صـ٨٥.

(٣) انظر: العوامل المائة صـ٢٤٣: ٢٤٩.

دليلا على أنه خلع منه معنى المصدرية- وبني كما أن فعل الأمر مبني، واستوى فيه الواحد والاثنان والجمع فرقا بينه وبين الفعل.

الثانية: «بله» نحو: (بله زيدا):

فبله اسم لدع- والضمير فيه فاعل بله، وزيدًا: مفعوله.

الثالثة: «دونك» نحو: (دونك زيدًا) أي: خذ زيدًا.

فدونك: اسم لخذ، والضمير فيه فاعل دونك، وزيدًا: مفعول، والكاف للخطاب(١).

الرابعة: «عليك» نحو: عليك زيدًا، أي: الزمه.

فعليك: اسم لـ «إلزم»، والضمير فيه: فاعل عليك، وزيدًا مفعول، وعليك: جار ومجرور في الأصل، ودونك ظرف في الأصل، ثم جعلا اسمين للفعلين- لأن الجار والمجرور، والظرف ينوبان مناب الفعل- ويغنيان غناءه نحو: زيد في الدار وعمرو عندك أصله: مستقر في الدار وعمرو كائن عندك(٢).

الخامسة: «ها» نحو: ها زيدًا أي خذ زيدًا.

فها اسم لخذ- والضمير فيه فاعل ها، وزيدًا مفعول ويلحقها الكاف نحو: هاك- وهاكما- وهاكم(٣).

السادسة: «حيهلَ» نحو: حيهل الصلاة والثريد.

فيلاحظ أن اسم الفعل في هذا المثال مشتركا بين أفعال سميت به.

فحيهل على الصلاة بمعنى أقبل، وحيهل على الثريد بمعنى أئت، فحيهل: اسم لئت- والضمير فيه فاعل حيهل، والصلاة مفعول حيهل، والثريد عطف على الصلاة.

وأما الرافعة منها فثلاث كلمات:

---

(١) العوامل المائة صـ٢٤٦.

(٢) العوامل المائة صـ٢٤٦.

(٣) العوامل المائة صـ٢٤٧.

الأولى: «هيهات» نحو: هيهات زيد - أي بَعُدَ.

فهيهات اسم لبعد، وزيد: فاعل هيهات، وأصل هيهات- هيهى- قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها[١].

الثانية: منها «شتان» نحو شتان زيد وعمرو، أي افترقا.

فشتان اسم لافترقا، وزيد فاعل شتان، وعمرو معطوف على زيد.

وقد تزاد «ما» بعد شتان توكيدًا نحو: شتان ما زيد وعمرو- أي افترقا زيد وعمرو افتراقًا عظيما[٢].

والثالثة منها: «سرعان» نحو: سرعان ذا إهالة أي سرع.

فسرعان: اسم لسرع، وذا: اسم إشارة إلى السائل من الأنف، وإهالة: منصوب على التمييز- أي سرع ذا إهالة[٣]، وسرعان ذا: بفتح السين على الأفصح- وقد جاء ضمها- وكسرها.

أما حصرها في تسعة عوامل عند عبدالقاهر الجرجاني فيحتمل أمران:

الأول: أنه قصد بهذه التسع مجرد التمثيل وليس الحصر لأنه سمع في غيرها عوامل كثيرة.

الثاني: أنه قصد عدم القياس على المسموع منها. وإن كنت أرجح الأول **ويؤيد ذلك:** أنه عندما بدأ في سرد العوامل الناصبة منها فبدأ بـ (رويد) فاستدرك عليه الشيخ خالد بقوله:

«وأما صه فهو بمعنى: اسكت: لكن رويد متعد وصه لازم- ولهذا ما ذكر المصنف (صه) وإن كان اسم لفعل بمعنى الأمر لأنه ذكر هنا ما يعمل النصب، وصه ما يعمل النصب»[٤].

---

(١) العوامل المائة صـ٢٤٨.

(٢) العوامل المائة صـ٢٤٩.

(٣) العوامل المائة صـ٢٤٩.

وأصله أن أعرابيا اشترى شاة عجفاء وأخذ يسمنها فرأى رغامها يسيل من فراء أنفها فظنه ودكا- فقال لأمه: قد سمنت الشاة فقالت أمه: سرعان ذا إهالة، العوامل المائة صـ٢٤٩.

(٤) العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية- شرح الشيخ خالد الأزهري صـ٢٤٤- ٢٤٥.

فعبارة الشيخ خالد هذه تؤيد أن الجرجاني تخير من أسماء الأفعال العاملة بعضها بالأمثلة ولا يقصد القصر على هذه العوامل الستة وعدم الاعتراف بغيرها.

وأسماء الأفعال قسمان بسيط ومركب، والبسيط قسمان: قسم مختلف في اقتباسه، وقسم مسموع.

والذي اختلف في اقتباسه قسمان: ما جاء على «فَعال» وما جاء على «فعلال».

فالأول نحو: نزال، وحذار، **والثاني** نحو: قرقار وعرعار وجرجار، **فذهب أبو العباس المبرد** إلى أنه لا ينقاس في شيء أصلًا، وأنه يجب أن يقتصر منه على ما سمع من العرب، لأن قياسه ابتداع لما لم يسمع عن العرب من الأسماء.

وذهب غير المبرد إلى أن باب نزال قياسي ووجهه:

أنه باب واحد كثر استعمال العرب له على منهج واحد، فلم يكن ثمة ما يمنع قياس مالم يرد على نهج ما ورد عنهم منه.

والذين ذهبوا إلى أن هذا الباب قياسي ذهب جمهورهم إلى أنه ينقاس في: كل فعل ثلاثي تام متصرف، وأن ما ورد مخالفًا لشيء من هذه الشروط فهو شاذ[1].

وأما القسم المسموع: فثنائي الوضع وثلاثي وأزيد[2].

فالثنائي منه نحو: (مه)، و(صه)، و(ها)، و(وي)، و(وا)، و(بخ) و(قَطِ) و(قَدِ) و(دع) و(لعا).

فمه اكفف وصه اسكت وها خذ ووي أعجب وبخ غظم الأمر وفخم وقط وقد بمعنى واحد إذا انتصب ما بعدهما كانا اسمين أي اسمي فعل تقول قط عبدالله وقد زيدًا درهم ومعناهما حسب ودع أي: قم وانتعش، وفي كتاب

(١) انظر: ارتشاف الضرب جـ٣/١٩٧، وعدة السالك جـ٣/٧٤.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب جـ٣/١٩٩- ٢٠٣.

قطرب وتقول: دَعْ دع، ويقال: لعَالعَالك، يريد دع دع وزعم أبو النزار الحسن بن صافي أن (ده) اسم فعل، ومعناه في كلام العرب صح أو يصح.

والثلاثي منه نحو: قيد، وهيت، وبله، وإيها وإن، وويها، وبس، وواها، وأف، وأخّ، وكخّ، وهاء، وبَجِلْ، ولبّى، وهَاهِ، وإيتَ، ولَبّ: قيل بمعنى أمهل، وحكى البغداديون تيك، وهيت بمعنى أسرع وعجل وقال العكبري بمعنى جئت لك و(هيا) لحث الإنسان والبهائم، و(بله) دع وإيها وهيها وإيه ومعناه طلب الكف عن فِعْل وقال قطرب قالوا في زجر الخيل (إيه)، وقال ثعلب ويها إذا زجرته عن الشيء وأعربته به. وقال يونس بمعنى خذ وفي الترشيح بمعنى أكفف وفي الإغراء. وبس ارفق وواها أعجب وأف اتضجر[1].

وفي البسيط: معناه التضجر، وقيل الضجر، و(أفَّةً وتُفَّةً) تنصب دعا على الشخص، نصب المصادر التي هي بدل من اللفظ بالفعل، ويقال أفَّةٌ بالرفع مبتدأ محذوف الخبر.

و(إخ)، و (كخ) أتكره، و(هاء) أجيب، و(بجل) حرف بمعنى (نعم) في الطلب والخبر، واسم فعل بمعنى (اكتف)، و(لبى) خفيفة الباء بمعنى أجيبك، و(هاه) بمعنى قاربت، و(إيت) يقال: إيت لهذا الأمر، و(ويت) اسم فعل لـ (عجبت) ولبت اسم فعل بمعنى أجبت ومما فيه خلاف (حسب)[2].

وأما القسم الزائد على ثلاثة فنحو: (رويد)، و(أو)، و(آمين)، و(مهيم) و(حمحام)، و(همهام)، و(محماح)، و(بحباح)، و(أولى)، و(فداء)، و(النجاء)، و(هيهات)، و(دهدرين)، و(سرعان)، و(وشكان)، و(شتان)، و(بطان)، فـ (رويد) بمعنى المهل، و(أوه) بمعنى أتوجع و(آمين): استجب، و(مهيم) وهي استفهام معناه ما وراءك، وقيل أحدث لك شيء، و(همهام)، وهيام أي: لم يبق شيء، وقيل: هي اسم لـ (فنى). و(أولى لك): اسم لدنوت

(١) انظر: ارتشاف الضرب جـ٣/١٩٩- ٢٠٣.
(٢) انظر: ارتشاف الضرب جـ٣/٢٠٣ فما بعدها.

من الهلاك، وهناك (أولى) المستعمل في الوعيد قال تعالى: ﴿أَوْلَى لَكَ﴾[1] هو بمعنى وليه الهلاك، و(فداء) اسم (ليفدك) تقول العرب: فداء لك أبي وأمي، و(النجاء) اسم لأنج، وتلحقها كاف الخطاب فتقول: النجاءك، وهو مختلف فيه اسم فعل أم مصدر.

و(هيهات) بمعنى بعد، و(دهدرين) اسم لبَطَلَ، وفي الأمثال: (دهدرين سعد القين)[2]، و(سعد) مرفوع به أي بطل سعد، وقيل: الدهدر و(الدهدن) الباطل (القين) مضروب به المثل في الكذبة، ثم إن (قينا) ادعى أن اسمه سعد زمانًا، ثم تبين أن دعواه كاذبة، فقيل له ذلك، و(دهدرين) معناه (بَطَلَ بَطَلَ)[3].

و(وشكان) و(سرعان) بمعنى سرع، وقيل: وشكان قرب، و(شتان) اسم لتباعد، وقيل: اسم لـ (بَعُد)، و(بطآن) اسم لـ (بطؤ) وفيه معنى التعجب أي ما أبطأ.

القسم الثاني المركب:

وينقسم قسمين: قسم مركب من جار ومجرور، وقسم مركب من غيرهما، فالمركب من غيرهما: (هلم وحيهل)، و(هلم) من ها ولُمَّ وقيل هل وأمّ، بمعنى أقصد وقيل أقبل، (وهلم جرا) معناه: تعالوا وحيهل من حي بمعنى أقبل وهل بمعنى عجل.

والمركب من جار ومجرور قسمان مركب من حرف ومجروره، نحو: (عليك)، و(إليك)، والمركب من ظرف ومجروره نحو: عندك، ولديك، ودونك، وبينك، ووراءك، وأمامك، وبعدك. وكله مسموع[4].

---

(١) من سورة القيامة آية رقم ٣٤.

(٢) انظر: مجمع الأمثال جـ٢٣٢/١، للميداني- تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار القلم- بيروت، مطبعة السعادة.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب جـ٢٠٧/٣- ٢٠٨.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب جـ٢١٣/٣.

ومن الملاحظ هنا: تعبير عبدالقاهر عنها بأنها «كلمات» تسمى أسماء الأفعال فلم يكن ليفصح بأنها أسماء ولم يكن ليفصح بأنها أفعال وأختار بين ذلك سبيلا ربما للخروج من نزاع النحاة في حقيقتها.

إلا أنه في الوقت نفسه أثبت لها العمل بنفسها لأنها مضمنة معنى الفعل التي تؤدي معناه فقال بعضها ترفع- وبعضها تنصب. يريد بعضها يؤدي معنى الفعل المتعدي ومن ثم يرفع فاعلًا وينصب مفعولًا، وبعضها يؤدي معنى فعل غير متعدي بل لازم فيرفع فاعلًا فقط.

وما أشار إليه عبدالقاهر في حرصه على تسمية هذه الأسماء بأنها كلمات ربما يشير إلى ابن صابر الذي ذهب إلى أن هناك قسمًا رابعًا للكلام هو اسم الفعل، وقد سماه خالفة[1].

وقد حد النحاة الاسم والفعل والحرف وأفردوا كلا منها بعلامات تميزه عن غيره إلا أنه اضطربت عندهم بعض الكلمات بين الاسمية والفعلية من بينها «أسماء الأفعال»[2]، ويلاحظ هذا على اسمه فهو (اسم فعل) ففيه من الاسم سمات ومن الفعل سمات، ولذلك جعلوا تأثيره تأثير الفعل، وجعلوا نوعه مندرجًا تحت الأسماء.

الغرض منها:

الإيجاز والاختصار، ونوع من المبالغة، ولولا ذلك لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماء لها أولى بموضعها.

ووجه الاختصار فيها:

---

(١) انظر: حاشية الصبان جـ١/٢٣، وحاشية الخضري على ابن عقيل جـ١/١٧، المطبعة الأزهرية بمصر ط٧، ١٩٢٩م.

(٢) وهناك كلمات ترددت أيضًا في الاستعمال بين الحرفية والاسمية فهي مرة حرف وأخرى اسم مثل «ما» المصدرية فهي حرف عند سيبويه، واسم عند الأخفش. انظر: إملاء ما من به الرحمن جـ١/١٧، للعكبري، والعلامة الإعرابية صـ٦٦، تأليف د/ محمد حماسة عبداللطيف- دار العلوم.

مجيئُها للواحد والواحدة، والتثنية والجمعِ بلفظ واحد وصورةٍ واحدةٍ، (فصه) تقول في الأمر للواحد: صَهْ يا زيد، وفي الاثنين: صَهْ يا زيدان، وفي الجماعة: صَه يا زيدون، وفي الواحدة: صَه يا هِند، وصَه يا هندان، وصَه يا هنداتُ، ولو جئت بمُسَمَى هذه اللفظة، وهو: اسكُت، واسكتا للاثنين، واسكتوا للجماعة، واسكتي، للواحدة المخاطبة، واسكتنَ لجماعة المؤنث فتَرْكهم إظهارَ علامةِ التأنيث والتثنية والجمع وكل واحد من هذه الأسماء فيه ضميرًا للمأمور، والمَنهيّ باعتبار أن هذه الأسماء مشابهة للفعل ونائبة عنه في العمل دليل على الاختصار(١).

وأما المبالغة:

فقولك: صه أبلغ في المعنى من اسكت، فاسم الفعل يدل على شدة الحدث إذ إن المتكلم يريد أن يعبر عن مقصوده بأوجز لفظ فقولك أف فكأنك قلت اتضجر جدًا، وإذا قلت شتان فكأنك قلت: بَعُدَ بُعْدًا شديدًا.

وإذا قلت واها فكأنما قلت أعجب أشد العجب وهكذا باقي أخواتها(٢).

وأما إعمالها: فللمشابهة الواقعة بينها وبين الأفعال، إذ إنها تعمل عمل الفعل وتفيد فائدة الأفعال من الأمر والنهي والزمان الخاص، ألا تراك إذا قلت: هيهات: فهمت البُعْد في زمان ماضي، وهذه دلالة الفعل(٣).

وأما نوع العمل:

فهي تعمل عمل الأفعال التي نابت عنها، ومن ثم يكون منها المتعدي، ومنها اللازم كما أشار إليه عبدالقاهر الجرجاني من أن بعضها يعمل النصب وبعضها يعمل الرفع.

وعلى هذا الأصل في الإعمال أشار الناظم بقوله:

---

(١) انظر: شرح المفصل جـ٤/٢٥، شرح الرضي جـ٣/٨٩، وعدة السالك جـ٤/٧٣.

(٢) شرح المفصل جـ٤/٢٥، أوضح المسالك جـ٤/٧٣، لابن هشام بتحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد– دار الطلائع.

(٣) انظر: شرح المفصل جـ٤/٢٩.

واحكم لها بحكم الأفعال التي ... تنوب عنها ..... [١]

أما تعريفها:

فقد حدها ابن مالك بقوله:

نائب فعل غير معمول ولا ... وفضلة اسم الفعل والمجدي افعلا[٢]

وأما ابن الناظم[٣] وابن هشام[٤] فقد عرفاها بقولهما:

«اسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالًا».

أما المعنى:

فلأنها تفيد فائدة الفعل من الدلالة على الأمر والنهي والزمان الخاص كما أشير إليه.

وأما المراد بالاستعمال:

فكونها أبدًا عاملًا غير معمول لعامل يقتضي الفاعلية والمفعولية.

ومفاد هذا الكلام أن أسماء الأفعال لا تكون فاعلة ولا مفعولة.

وهي عند البصريين بحسب ما تقترن به مدلولاتها من زمان تنقسم ثلاثة أقسام:

١- اسم الفعل الماضي، نحو: هيهات وشتان.

٢- واسم الفاعل المضارع نحو: أف، آه، أواه، وي.

٣- واسم فعل الأمر نحو: صه، ونزال وتعال، وإليك، ومكانك.

إذ إن أسماء الأفعال هذه لما كانت للأفعال كالأعلام عليها-باعتبارها أسماء- كان فيها كثير من أحكام الأعلام، وذلك أن فيها (المرتجَلَ والمنقول والمشتقّ)، فـ (المرتجلُ)، نحوُ: صَهْ، ومَهْ، و(المنقول) كـ عَلَيْكَ، وإلَيْكَ، ودُونَكَ، و(المشتقّ) كـ نَزالِ، وحَذارِ، وبَدادِ.

---

(١) شرح الكافية الشافية جـ٣/١٣٨٧، ابن الناظم صـ٦١٣، والهمع جـ٥/١٢٠.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية جـ٣/١٣٨٢.

(٣) انظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٦١١.

(٤) انظر: أوضح المسالك جـ٤/٧٣.

وقد تنوعت العوامل التسعة التي أشار إليها عبدالقاهر فكان منها المرتجل نحو: ها حيهل، وهيهات، وشتان، وسرعان، والمنقول نحو: عليك ودونك، ورويدا، وهذه الأسماء على ضربين: ضرب لتسمية الأوامر، وضرب لتسمية الأخبار والغَلَبَةُ، والأول فيها الغالب والكثير[١].

واختلف في حقيقتها ودلالتها على سبعة آراء:

الرأي الأول:

أنها (أسماء حقيقية) وضعت لتدل على صيغ الأفعال، كما تدل الأسماء على مسمياتها.

فدلالتها من خلال «الألفاظ» المكونة لها من الحروف الهجائية، وهذه الألفاظ تدل على لفظ الأفعال، فشتان اسم للفظ المبدوء بالشين والمنتهي بالنون، وهذا الاسم يدل على لفظ افتراق الدال على الحدث– وهو الافتراق– والزمان: الذي هو الماضي، وهذا رأي جمهور النحاة[٢].

واستدل ابن يعيش على اسميتها بـ عدة أمور:

أحدها: كونها فاعلة ومفعولة حيث أسند الفعل إليها فكانت فاعلة نحو قول زهير:

ولَنِعمَ حَشْوُ الدرْعِ أنتَ إذا ... دُعِيَتْ نزال ولُجَّ الذعر[٣]

أسند دعيت إلى نزال من حيث كانت «دعيت» جملة «ونزال» بما فيها من اسم مفرد. وإلا لما جاز إسناد دعيت إليها فنزال (فاعل) ولو كانت جملة لما صح وقوعها فاعلًا لأن الجملة لا تقع فاعلا، لأن الفاعل يصح

---

(١) شرح المفصل جـ٤/٢٩.

(٢) انظر: شرح المفصل جـ٤/٢٥، ارتشاف الضرب جـ٣/١٩٧، وعدة السالك جـ٣/٧٣.

(٣) من بحر الكامل، ينظر: في شرح ديوان زهير صـ٨٩، دار الكتب ١٣٦٣، الكتاب جـ٣/٢٧١، المقتضب جـ٣/٣٧٠، شرح المفصل جـ٤/٢٦، همع الهوامع جـ٥/١١٩.

الشاهد: في قوله: (نزال) وهو (اسم) لقوله (انزل)، وتخريجه إنما أخبر عنها على طريق الحكاية، وإلا فالفعل وما كان اسما له لا ينبغي أن يخبر عنه. قاله الأعلم، ومعنى هذا أنه لم يبق على معناه الذي هو (انزل) بل قصد به اللفظ، وقد علمت أن الكلمة إذا قصد لفظها فهي اسم.

إضماره، والجملة لا يصح إضمارها إذ إن المضمر لا يكون إلا معرفة والجمل مما لا يصح تعريفها، وأن المستفاد من الجمل معانيها، ولو كانت مستفادة فلما تدافع الأمران فيها وتنافيا لم يجتمعا(١).

ومن المفعول قول الآخر:

فدَعَوْا نَزَال فكُنْت أوّلَ نَازِلٍ ... وعَلَامَ أرْكَبُهُ إذا لم أنْزل(٢)

الثاني: حكايةُ بنائه إذا نُقل إلى العَلَمية، وسُمّي به، وفي آخِره الراءُ، فإنه يجتمع القبيلان: بنو تميم وأهل الحجاز علي بنائه، نحوِ قولك: حَضارِ، وسَفارِ، فحالُه بعد التسمية كحاله قبل التسمية في بنائه؛ لأنه اسمٌ نُقل فبقي علي بنائه، ولم يُعرَب، ولو كان فعلًا، لوجب إذا نُقل إلى العلمية أن يُعرب، نحوَ: كَعْسَبَ، وتَغْلِبَ، واضرب(٣).

أما القول في إعراب بني تميم ما ليس آخره راء من نحو نزال ودراك في حال التسمية، فليس هذا دليلًا على كونه فعل، لأنهم أجروا ذلك مجرى (أين، وكيف، وكم) إذا سمي به. وإجماعهم مع الحجازيين على بناء ما كان آخره راء بعد التسمية دلالة على أنه اسم(٤).

الثالث: أنه ينون فرقا بين المعرفة والنكرة، وذلك إذا قلت صه كان معرفة، وإذا قلت صهٍ كان نكرة، إذ أن التعريف من خصائص الأسماء.

وجمودها وعدم تصرفها دليل على صحة ما نسب إليها هنا من قول.

وأيد الرضي القول بأن هذه أسماء وليست بأفعال وأن الذي حمل على القول بذلك أمور منها:

أمر لفظي، وهو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال، وأنها لا تتصرف تصرفها، وتدخل اللام على بعضها أي أداة التعريف، ويدخل التنوين في

(١) انظر: شرح المفصل جـ٣/٢٥.

(٢) قائله: ربيعة بن مقروم، ينظر في: شرح المفصل جـ٤/٢٧.
والشاهد في قوله: (فدعوا نزال) حيث وقع اسم الفعل مفعول دعوا والضمير فاعل.

(٣) شرح المفصل جـ٤/٢٨.

(٤) السابق نفسه.

بعض منها، وظاهر كون بعضها ظرفا، وبعضها جارًا ومجرورًا، أي منقولًا عن الظرف، أو الجار والمجرور(١).

ورفض قول بعضهم: إن صه مثلًا اسم اللفظ «اسكت» الذي هو دال على معنى الفعل، فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه.

فقال على هذا ليس بشيء، إذ العربي القح ربما يقول: صه مع أنه لا يخطر بباله لفظ: اسكت، وربما لم يسمعه أصلًا، ولو قلت أنه اسم لـ: اصمت أو امتنع أو كف عن الكلام أو غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى، لصح فعلمنا أن المقصود منه المعنى وليس اللفظ(٢).

الرأي الثاني:

أنها أسماء حقيقية لكنها تفيد معنى الفعل وليس لفظه، فهي أسماء للمعاني من الأحداث والأزمنة: فتدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة فهي أسماء بمعنى الأفعال وبهذا يتميز اسم الفعل عن الفعل، فدلالته على الحدث بالمادة، وعلى الزمان بالصيغة.

وهو ظاهر مذهب سيبويه(٣) وأبي على الفارسي(٤) وجماعة وارتضاه صاحب البسيط(٥)، وفي قول الرضي(٦)، ميل إلى هذا القول أشار بهذا الصبان(٧)، وهو الظاهر من كلام ابن هشام(٨).

وعلى الرأي الأول والرأي الثاني تكون حقيقة أسماء الأفعال أنها: (أسماء حقيقية) والفرق بينهما:

---

(١) انظر: شرح الرضي جـ٣/٨٣.
(٢) السابق جـ٣/٨٧.
(٣) انظر: الكتاب جـ١/٢٤١- ٢٤٥.
(٤) انظر: المسائل العسكرية صـ١١١، وهمع الهوامع جـ٥/١٢١.
(٥) انظر: التصريح جـ٧/١٩٥، وعدة السالك جـ٣/٧٣، والصبان جـ٣/١٩٥.
(٦) انظر: شرح الكافية جـ٣/٨٣.
(٧) انظر: حاشية الصبان جـ٣/١٩٥.
(٨) انظر: أوضح المسالك جـ٣/٧٣.

أن الرأي الأول جعل دلالة لفظ اسم الفعل على معنى الفعل بواسطة دلالته على لفظ الفعل.

أما الرأي الثاني: جعل دلالة لفظ اسم الفعل على معنى الفعل مباشرة بغير واسطة[١].

الرأي الثالث:

لجماعة من البصريين يرون أن أسماء الأفعال نائبة عن المصادر، والمصادر نائبة عن الأفعال[٢]، فهي أسماء للمصادر ثم دخلها معنى الفعل[٣].

واستشكله يس بأنه: يحتاج على هذا القول بيان الفرق بينها وبين المصادر إذ إنها بنيت وأعربت المصادر[٤].

وأجيب بأنه: إنما بنيت على هذا القول مع إعراب المصادر– لما دخلها معنى الأمر والمضي والاستقبال التي هي من معاني الحروف، وعليه فالمراد «بالأفعال» في قولهم «أسماء الأفعال»– اللغوية لا الأفعال التي هي قسيمة الأسماء[٥].

كما اعترض: بأن المصادر لم توضع للدلالة على الزمان، فلو كان اسم الفعل قد وضع للدلالة على المصدر لم يكن دالًا على الزمان، ولم يكن منه الماضي والمضارع والأمر، فبان بأن هذا الرأي غير مستقيم[٦].

---

(١) انظر: عدة السالك جـ٣/٧٣.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب جـ٣/١٩٧، التصريح جـ٢/١٩٥، همع الهوامع جـ٥/١٢١، عدة السالك جـ٤/٧٣.

(٣) ذكره الفارضي، انظر: منهج السالك للأشموني جـ٣/١٩٥، والصبان جـ٣/١٩٥.

(٤) انظر: يس على التصريح جـ٢/١٩٥، دار إحياء الكتب العربية– فيصل عيسى البابي الحلبي.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب جـ٣/١٩٧، وحاشية الصبان جـ٣/١٩٥.

(٦) انظر: عدة السالك جـ٤/٧٣.

الرأي الرابع:

قيل إن ما سبق استعماله منها في ظرف، أو مصدر باق على اسميته مثل رويد ودونك، وما عداه فعل مثل نزال وصه[١].

الرأي الخامس:

قيل: هي أفعال استعملت استعمال الأسماء[٢]،وجاءت على أبنيتها، واتصلت الضمائر بها اتصالها بالأسماء، قاله بعض البصريين.

حجتهم في ذلك: أنها تعمل عمل الأفعال وتفيد فائدة الأفعال من الأمر والنهي والزمان فإذا قلت هيهات فهمتَ (البُعدَ) في زمانٍ ماضٍ، وهذه دلالةُ الفعل[٣].

فمدلولها لفظ الفعل، لا الحدث والزمان، بل تدل على الحدث والزمان كالفعل ولكن بالوضع لا بأصل الصيغة.

واستعملت استعمال الأسماء: من حيث إنها تنون تارة ولا تنون تارة أخرى، ومن حيث إنها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة، ومن حيث إن الطلبي منها لا تلحقه نون التوكيد ولا نحو ذلك[٤].

الرأي السادس:

أنها أفعال حقيقية فتدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة أثبته أبو حيان عن جمهور الكوفيين،ذكره الشيخ خالد[٥] والأشموني[٦] والسيوطي[٧].

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب جـ١٩٧/٣، ومنهج السالك جـ١٩٥/٣.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب جـ١٩٧/٣، ومنهج السالك للأشموني جـ١٩٥/٣.

(٣) الصبان جـ٧/ ١٩٥.

(٤) شرح المفصل جـ٢٩/٣.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب جـ١٩٧/٣، التصريح جـ١٩٥/٢.

(٦) الأشموني في منهج السالك جـ١٩٥/٣.

(٧) همع الهوامع جـ١٢١/٥.

واستوضحه الصبان بأن قوله بالوضع لا بأصل الصيغة بهذا يتميز اسم الفعل من الفعل، فإن دلالته على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة.

حجتهم في ذلك: أن أسماء الأفعال دلالتها على الحدث مقرونة بالزمان، ولا جرائها مجرى الأفعال في الاستعمال.

فهي تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة.

وهذا الرأي فسده الصبان من عدة وجوه:

أحدها: أنها إذا كانت أفعالًا فما سبب تسميتها حينئذ بأنها أسماء أفعال(١).

الثاني: إنها ليست على صيغ الأفعال المعروفة في العربية.

الثالث: أن منها ما ينون، وقد علمنا أن الفعل لا ينون.

الرابع: أن منها ما وضع على حرفين أصالة كمه وصه، وقد علمنا أنه ليس لنا فعل وضع على حرفين(٢).

الرأي السابع:

أن هذه الكلمات ليست أفعالًا وليست أسماءً.

حجتهم في ذلك:

أنها ليست أفعالًا: لأنها تضمنت معانيها واستعملت استعمالها- لا تقبل واحدة من علامات الأفعال.

وليست أسماء: لأنها- وأن قبلت بعض علامات الأسماء وهو التنوين- تدل على الحدث والزمان، فهي بمنزلة بين الأسماء والأفعال. وهي لذلك أسماء أفعال.

وربما كان هذا الرأي هو الذي انفرد به ابن صابر حيث ذهب إلى أن أسماء الأفعال قسم برأسه ويسمى خالفة الفعل.

---

(١) يس على التصريح جـ٢/١٩٥.

(٢) انظر: الصبان جـ٣/١٩٥، وعدة السالك جـ٤/٧٤.

حيث رأى أن اسم الفعل خليفة الفعل ونائب عنه في الدلالة على معناه(١).

وكان لهذا الرأي أثره على فكر المحدثين:

فقد اختلفت اتجاهاتهم. **فرأى الدكتور مهدي المخزومي** أن أسماء الأفعال من قبيل: «الأفعال الشاذة».

حيث توجد في العربية، كما في غيرها، أفعال شاذة، لم تنهج السبيل التي سلكتها الأفعال، فهي أفعال متخلفة، لم تتطور، ولم يدركها الاستعمال الواسع، فيخضعها لما أخضع له سائر الأفعال، وهي من أجل ذلك أفعال جامدة على حال واحدة، لم تتصرف تصرف الأفعال، ولم تنطو في أحد القوالب، أو إحدى الصيغ التي انطوت فيها الأفعال.

وهذه الأفعال متفاوته في تخلفها وجمودها، فبعضها ظل في قالبه القديم، وبعضها جاء في بناء جديد، لا صلة له بأبنية الأسماء، ولا أبنية الأفعال، وهو بناء مركب من بناءين مختلفين كبناء «حيهل» وبناء «حبذا» وبناء «ليس» وغيرها من أبنية المركبات(٢).

أما الدكتور تمام حسان: فقد رجح أنها قسم خاص مستقل عن الاسم والفعل معتدون برأي ابن صابر في اجتهاده بأنه قد وضع الأمر في موضعه الصحيح «فاسم الفعل» قسم قائم برأسه من أقسام الكلام لما يتميز به من خصائص تجعله منفردًا عن سابقيه: الاسم والفعل.

فترى الدكتور تمام حسان عند إعادته تقسيم الكلمة جاء بها قسمًا ضمن سبعة أقسام للكلمة.

وهي (الاسم والصفة والفعل والضمير والظروف والأداة والخوالف) و«الخوالف» عنده تشمل:

---

(١) انظر: منهج السالك للأشموني جـ٣/١٩٦، وهمع الهوامع جـ٥/١٢١.

(٢) انظر: في النحو العربي نقد وتوجيه صـ١٩٠: ١٩٨، د/ مهدي المخزومي- دار الرائد العربي- بيروت- لبنان ط٢/١٩٨٦م.

١- الإخالة (اسم الفعل).

٢- وخالفة الصوت (أسماء الأصوات).

٣- وخالفة التعجب (صيغتا التعجب).

٤- وخالفة المدح أو الذم (أفعال المدح والذم)[١].

واعتمد على تقسيمه الدكتور محمد عبد اللطيف حماسة عندما قسم الأخير الجملة إلى ثلاث أقسام[٢].

١- الجمل التامة وهي الجمل الإسنادية.

٢- الجمل الموجزة وهي التي يذكر فيها عنصر واحد من عناصر الإسناد.

٣- الجمل غير الإسنادية وهي الجمل الإفصاحية.

وتحتها أنواع وتشمل «الخوالف» وهي أربعة:

١- خالفة اسم الفعل ويسميها الدكتور تمام حسان خالفة الإحالة.

وخالفه حماسة في التسمية ورأى أن هذا المصطلح لم يستند إلى استعمال لغوي، ولذلك فضل تسميته بما سماه به ابن صابر «بالخالفة» إلا أنه يصبح تجرده من المقيدات مميزًا له عن غيره من الخوالف:

٢- خالفة التعجب.

٣- خالفة المدح أو الذم.

٤- خالفة الصوت أي أسماء الأصوات.

وهي الخوالف الأربع عند الدكتور تمام حسان.

ولما كانت كل خالفة من هذه الخوالف تمثل مع ضميمتها: جملة مستقلة تنفرد في خصائصها -من وجهة نظرهما- عن بقية الجمل، لذلك كانت عنده جملة الخالفة- اي الجملة التي تتكون من اسم الفعل مع ضميمته إن وجدت، وجملة التعجب وجملة المدح والذم.

---

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها صـ٨٦: ١٣٢، للدكتور/ تمام حسان- دار الثقافة- الطبعة الأولى ١٩٩٤.

(٢) انظر: العلامة الإعرابية صـ٦٦، ٧٨: ٩٧ فما بعدها.

وأضاف إلى الأربع السابقة جملة النداء، وجملة القسم وجملة الإغراء والتحذير[١].

وجملة الخالفة عند المحدثين:

تتكون من اسم فعل، وقد يكون معها ضميمة مرفوعة أو ضميمة منصوبة، وقد عد النحاة الضميمة المرفوعة فاعلًا على أنها جملة إسنادية.

والأمر مع المحدثين مختلف فلا يراها حماسة جملة إسنادية محتجا بأنه يغلب على هذا النوع استعمالها دون ضميمة مرفوعة ولا تظهر فيها علامة المضمر[٢].

واستدل على عدم ظهور علامة المضمر بعبارة سيبويه:

«واعلم أنَّ هذه الحروف التي هي أَسماءٌ للفعل لا تَظهرُ فيها علامةُ المضمر، وذلك لأنّها أَسماءٌ، وليست على الأَمثلة التي أُخِذَتْ من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يُستقبل وفى يومِك، ولكنَّ المأمور والمنهىّ مضمرانِ في النية»[٣].

فهم يضمرون مرفوع بها معمول لها فيعملونها معاملة الفعل.

مع أنها «لا يجوز فيها التقديم والتأخير لأنها لا تصرف تصرف الفعل»[٤].

وذلك فالمحدثون لا يرون لها عملًا.

لأنهم من مبادئهم إلغاء العوامل. لذا يكتفى عندهم في إعراب هذه الجملة أن يقال عن الخالفة إنها: خالفة، وإذا كان معها ضميمة مرفوعة أو منصوبة نص عليها.

---

(١) انظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث صـ٩٧- ٩٨.

(٢) انظر: السابق صـ٩٧.

(٣) الكتاب جـ١/٢٤٢.

(٤) المقتضب جـ٣/٢٠٢.

فتقول في قولهم: (هيهات العقيقُ): هيهات خالفة، العقيقُ: ضميمة للخالفة مرفوعة، إذ لا يعقل أن يكون في هيهات حدث فعله العقيق أو اتصف به.

محتجًا:

بأن أبا زيد في نوادره لم يعرب هذه الضميمة فاعلًا[١] في قول الشاعر:

عُدَاوِيّةٌ هيهات مِنْكَ مَحَلُّهَا ... إذا ما هي احْتَلَتْ بقُدْسٍ وآرتِ[٢]

إذ يقول هناك: «وقوله: (هيهات منك مَحَلُّهَا) فمحلها رفع بالابتداء، وهيهات الخبر، وإن شئت كان رفعًا بهيهات كما تفعل في قولك: خلفك زيدٌ، وهيهات ظرف كأنه قال: في البعد منك محلها»[٣].

وأن أبا علي الفارسي تردد في إعرابها اسم فعل تارة، وظرفًا تارة أخرى، وثالثة يقول إنها ظرف سمي به الفعل كعندك ودونك[٤].

وأن الخالفة «موضعها من الكلام الأمر والنهي»[٥] على حد قول سيبويه ولذلك يغلب عليها أن تكون بلا ضميمة مرفوعة، أو بلا ضميمة أصلًا مثل: (صه ومه وإيه وهاؤم وآمين) وبعضها يكون منقولًا من جار ومجرور مثل: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾[٦] أو من ظرف مثل: (وراءك)[٧].

أما موضعها فمختلف فيه على ثلاثة أقوال:

---

(١) العلامة الإعرابية صـ٩٨.

(٢) ينظر في: النوادر لأبي زيد الأنصاري صـ٣٩.، دار الكتاب العربي ط٢، ١٩٦٧م.

(٣) انظر: النوادر في اللغة صـ٣٩.

(٤) انظر: الخصائص جـ١/٢٠٦، تحقيق: محمد على النجار– الطبعة الثالثة– الهيئة المصرية العامة للكتاب– ١٤٠٦– ١٩٨٦.

(٥) انظر: العلامة الإعرابية صـ٩٨.

(٦) من سورة المائدة الآية رقم: ١٠٥.

(٧) انظر: العلامة الإعرابية صـ٩٨– ٩٩.

القول الأول:

أنها لا محل لها من الإعراب وهذا رأي الأخفش، واختاره من المتأخرين ابن مالك وهو ظاهر كلام الرضي.

وهو مبني على أنها أفعال حقيقية أو أسماء لألفاظ الأفعال(١).

وجعله الشيخ محي الدين عبدالحميد مبني أيضًا بالإضافة للسابق على القول بأنها أسماء لمعاني الأفعال– قال: وإن خالف في بنائه على الأخير بعض الباحثين(٢).

القول الثاني:

أنها في محل رفع بالابتداء، والاسم المرفوع بعدها فاعل سد مسد الخبر كما في قولك: (أقائم زيد)(٣).

أثبته الشيخ خالد الأزهري وجعله مبنيا على القول بأن أسماء الأفعال دالة على معاني الأفعال.

القول الثالث:

أنها في محل نصب بفعل محذوف، وهذا رأي المازني، وهو مبني على أنها نائبة عن المصادر النائبة عن الأفعال إذ إنها موضعها نصب بأفعالها النائبة عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب(٤).

واعترضه الرضي: بأنه ليس بشيء، إذ لو كانت كذلك لكانت الأفعال قبلها مقدرة، ولم تكن قائمة مقام الفعل، ولم تكن مبنية(٥).

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي جـ٣/٨٦، التصريح جـ٢/١٩٥، الأشموني جـ٣/١٩٦، وحاشية الصبان عليه.

(٢) انظر: عدة السالك على أوضح المسالك جـ٤/٧٤.

(٣) انظر: التصريح جـ٢/١٩٥.

(٤) انظر: التصريح جـ٢/١٩٥، منهج السالك جـ٣/١٩٦، وحاشية الصبان جـ٣/١٩٦. جـ٣/١٩٦.

(٥) شرح الرضي جـ٣/٨٦.

ويرى الرضي أنها مبنية: لمشابهتها مبني الأصل، وهو الفعل الماضي والأمر، فهي أسماء لما أصله البناء سواء بقي على ذلك الأصل كالماضي والأمر، أو خرج عنه كالمضارع(١).

تحليل واستنتاج:

بتحليل تراكيب أسماء الأفعال نستنتج عدة نقاط:

أولها: ترجيح مذهب ابن صابر أن تكون أسماء الأفعال قسمًا للكلمة قائمًا بنفسه، وقد توافق كونها قسما برأسه مع جماعة من البصريين في كونها ليست بأسماء، وليست بأفعال وبالأكيد ليست بحروف، لأن الحرف لا يدل على معنى في نفسه فلزم أن تكون قسمًا مستقلًا.

الثاني: يرجح أن يكون مدلولها «معنى الفعل» وليس «لفظ الفعل»، حيث إنها استحقت العمل معترفا بذلك عند جميع النحاة وكما عدها الجرجاني من العوامل المائة القياسية؛ فحتم ذلك العمل كونها على معنى الفعل دون حروفه.

وهذا يتوافق مع ظاهر مذهب سيبويه والفارسي وأتباع سيبويه.

فهي مما عمل عمل الفعل حيث ضمن معناه وهي عامل لفظي نطق باللسان وعرف بالجنان لذلك أقرها عبدالقاهر من العوامل اللفظية.

كل هذا يؤكد ويؤكد أن دلالتها: «معنى الفعل» وليست حروف الفعل فأدت كالفعل رفعًا فيما بعدها حال اللزوم على الفاعلية كما أدت أيضًا الرفع، والنصب حال كونها متعدية فهي مثل الفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة.

وبهذا تميز اسم الفعل عن الفعل نفسه حيث أن الفعل نفسه دلالته على الحدث بالمادة، وعلى الزمان بالصيغة. وأما أسماء الأفعال فأدت المعاني من الأحداث والأزمنة وليس بصيغة الفعل ولا مادة الفعل.

---

(١) السابق جـ٣/٨٣.

ثالثًا: يضعف القول بأنها «أفعال» استعمالها منونة تارة وبدون تنوين تارة أخرى والفعل لا يدخله التنوين، وأنها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة وأن الطلبي منها لا تلحقه نون التوكيد.

رابعًا: يضعف القول بأنها «مصادر» نائبة عن الأفعال في المعنى لأنه مع هذا القول نحتاج إلى بيان الفرق بينها وبين المصادر إذ إنها بنيت، وأعربت المصادر ولا يرده قولهم إنها بنيت لأن المصادر دخلها معنى الأمر والمضي والاستقبال التي هي من معاني الحروف، وأن المراد بالأفعال الأفعال اللغوية عندما يطلق عليها اسم الفعل؛ لأنه يعني به المصدر– لأن هذا تكلف واضح.

ويضعفه أيضًا أن المصادر لم توضع للدلالة على الزمان فلو كان يدل على المصدر لم يكن ليدل على الزمان، ولم يكن منه الماضي والمضارع والأمر.

خامسًا: يضعف القول بأنها «أفعال» أيضًا ترجمتها حيث إنها تسمى أسماء الأفعال فلو كانت أفعالًا حقيقية فما سبب هذه التسمية، وأنها ليست على صيغ الأفعال المعروفة في اللغة، وأن منها ما وضع على حرفين أصالة كمه وصه وليس لنا فعل وضع على حرفين.

سادسًا: يقوي كونها ليست باسم ولا فعل؛ أن النحاة قد حدوا للاسم حدًا وللفعل حدًا وأيضًا للحرف حدًا وأفردوا كلًا منها بعلامات تميزه واضطربت كلمتهم في أسماء الأفعال وظهر هذا من خلال التسمية فهي بين الاسمية والفعلية، ففيه من الاسم سمات، ومن الفعل سمات، وجعلوا تأثيره تأثير الفعل وجعلوا نوعه مدرجًا تحت الاسم.

سابعًا: من سمات الاسمية: كونها فاعلة، ومفعولة، وحكاية بنائه إذا نقل إلى العلمية وفي آخره الراء ولو كان فعلا –لأعرب بعد النقل نحو تغلب وكسعب.

وأنه ينون عندهم فرقا بين المعرفة، والنكرة، وجمودها وعدم تصرفها، ودخول اللام على بعضها للتعريف، وكون بعضها ظرفا، وبعضها جارًا ومجرورًا.

وأنها جاءت على أبنية الأسماء إذ أن منها ما هو ثنائي ومنها ما هو ثلاثي ومنها ما هو أكثر من ثلاثة، واتصلت بها الضمائر أحيانا كما تتصل بالأسماء.

ثامنًا: على الرغم من ذلك فهي في منزلة بين الأسماء، والأفعال وهذا يتوافق مع بعض المحدثين ومنهم محمد عبداللطيف حماسة، ولا يتوافق مع مهدي المخزومي، حيث يراها أي أسماء الأفعال من قبيل الأفعال الشاذة فعنده في النحو الجديد كما يزعم يرى أن هناك أفعال متخلفة نظرًا لاعتقاده بأنها أفعال ولم ترد على صورة الأفعال المعروفة.

وهذه جرأة على لغة العرب في رمي بعض استعمالاتها بالتخلف نظرًا لجمودها.

إذ إنه يؤكد على اتهام النحاة بالخلط في معالجة الباب ويتناقض قولهم من إدعاء الاطراد في باب نزال مع ما عليه أسماء الأفعال من جمود وشذوذ من وجهة نظره.

تاسعًا: القول بأنها قسم برأسها يتوافق مع تمام حسان الذي اعتمد على قول ابن صابر فأعاد تقسيم الكلمة إلى سبعة أقسام جعل من بينها الخوالف. ومنها إخالة اسم الفعل.

عاشرًا: القول بأنها قسم برأسها يتوافق مع عبداللطيف حماسة إذا اعتمد على قول ابن صابر فأعاد تقسيم الجملة وجعل من بينها الجمل غير الإسنادية وتحتها أنواع وتشمل الخوالف من بينها خالفة اسم الفعل إلا أنه سماها بتسمية ابن صابر خالفة اسم الفعل. مختلفًا عن تمام حسان الذي سماها خالفة الإخالة اسم الفعل.

الحادي عشر: الخالفة عند المحدثين ليست عاملة على الإطلاق أخذًا بالدعوى لإلغاء العوامل.

وخالفة اسم الفعل عند عبداللطيف حماسة مع أنها من قبيل الجمل لكنها جمل غير إسنادية.

وهي مكونة من اسم الفعل مع ضميمة مرفوعة أو منصوبة وهو مخالف لما رآه النحاة من اسم الفعل مع مرفوعه فاعلًا له أو منصوبه مفعولًا له فتكون الجملة عند النحاة إسنادية إذ لا يراها كذلك والأمر الذي دعا إلى ذلك عنده أنه يغلب على هذا النوع استعمالها دون ضميمة مرفوعة ظاهرة ولا تظهر فيها علامة المضمر.

لذلك ينتقد النحاة أنهم يعاملونها معاملة الفعل، فيضمرون مرفوعًا بها معمولًا مع أنها لا يجوز فيها التقديم والتأخير، وأنها لا تتصرف تصرف الفعل فالضميمة تعرب عنده على أنها ضميمة أما عند النحاة فتعرب على أنها الفاعل، أو المفعول.

الثاني عشر: الانتصار للنحاة في القول بالعوامل استنادًا للموروث النحوي، واتفاقا مع القدامى والمتأخرين في أن المعمولات لها عوامل فكل أثر له المؤثر فيه، وقد استند إجماع النحاة في القول بالعوامل للملاحظ في الأساليب الواردة في كلام العرب حيث وجدوا أن الفعل مؤثر، وأن الاسم المشبه للفعل – يعمل نفس عمل الفعل، للمشابهة اللفظية والمعنوية بينهما إذ أشبه الاسم الفعل في كل حال فعمل كما هو مقرر في المصادر والمشتقات فكان عملها قياسيًا.

فكذلك هنا في أسماء الأفعال حيث أشبه اسم الفعل الفعل في المعنى والدلالة فاستحق العمل بإجماع النحاة.

أما قول المحدثين بإلغاء العامل ففيه من الانتقاء، حيث يثبتونها، ولا ينكرونها، لأنها مشهود بها في السماع العربي، ولكن ينكرونها من حيث

العمل فقط فيقولون على مرفوعها ضميمة مرفوعة، ويقولن على منصوبها ضميمة منصوبة وما ذلك إلى تمحل وإدعاء وتصور لإثبات مخالفتهم للنحاة.

وأما قول حماسة في ***هيهات العقيق*** إذ لا يعقل أن يكون في هيهات حدث فعله العقيق أو اتصف به محتجا بأن أبا زيد الأنصاري في نوادره لم يعرب هذه الضميمة فاعلًا في قول الشاعر (هيهات منك محلها)؛ فمردود عندي بالآتي:

١- بالإجماع مقابل أبي زيد الأنصاري.

٢- أن العقيق اتصف بالفعل فقد بَعُدَ العقيق، فلماذا لا يقبل ذلك، ويقبل أنها ثابتة في اللغة.

٣- أجاز أبو زيد كون (هيهات) خبر (محلها) وقال إن شئت كان رفعًا بهيهات، فلم ينكر أبو زيد الإعمال لهيهات.

وأما احتجاج حماسة بتردد الفارسي في إعراب اسم الفعل فحكم بأنها اسم فعل تارة، وظرف تارة أخرى، وثالثة أنها ظرف سمي به-

مردود عليه بأنه: لا تناقض فأسماء الأفعال منها المنقول من الظرف، فيكون على معنى الفعل، وأن هناك مالم ينقل، فلا يكون منها بل على بابه من الظرفية حيث إنه متعلق بمحذوف.

الثالث عشر: يرجح كون أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب، استنادًا إلى أن «المُعَرب»: ما تمكن من باب الاسمية فلم يشبه الحرف فيبنى، ولم يشبه الفعل فيمنع من الصرف.

وهنا لم يتمكن الاسم من ذلك فلم يثبت إلحاقه بالأسماء على نحو ما أظهرته الدراسة، نظرًا لأن فيه سمات من الاسم وسمات من الفعل.

إلا أنه أشبه الحرف في انه يؤدي معاني حقها أن تؤدى بالحرف فهو مبني لمشابهته للحرف.

فلزم أنه لا محل له، لأنه وإن كان اسمًا إلا أنه لم يتحقق فيه معنى الاسمية المستحقة للإعراب فالعبرة في الإعراب بتحقق معنى الاسمية كما وضح من

قولهم (تسمع بالمعيدي) حيث أعرب تسمع مبتدأ رغم أنه فعل إلا أن معناه الاسم. نعم في الأصل كان اسما إلا أنه انتقل إلى معنى الفعلية على ما أثبته الرضي والفعل لا محل له من الإعراب في الأصل فلم يبق له محل من الإعراب.

الرابع عشر: يضعف القول بأنها في محل رفع بالابتداء – أنه لم يظهر وجه بنائها، بل يظهر عليه – أنه لا موضع لها كالأفعال[1].

(١) حاشية الصبان جـ٣/١٩٦، وعدة السالك جـ٤/٧٤.

الباب الثاني

ما عمل عمل الفعل دون حروفه من «الحروف»

الفصل الأول

حروف تنصب الاسم المفرد فقط

المبحث الأول

الواو بمعنى مع

من العوامل المائة التي عدها عبدالقاهر الجرجاني في كتابه العوامل المائة حروف تنصب الاسم فقط وجعل من بينها «الواو» بمعنى مع[1] فالواو تنصب الاسم فقط إذا كانت بمعنى «مع» وهي المقصودة في باب المفعول معه من نحو قولهم: سرت والنيل، واستوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة، ولو تركت الناقة وفصيلُها لرضعها، حيث انتصبت الأسماء الواقعة بعد الواو في مثل هذه التراكيب مما كان الثاني مخالفا للأول فلا يحمل على العطف في الكثير في هذا الباب فتظهر فيه أن الواو ليست العاطفة، إذ إن العاطفة فيها تشريك ما بعدها لما قبلها في الحكم من نحو قولك: جاء زيدٌ وعمرٌ ورأيت زيدًا وعمرًا، ومررت بزيدٍ وعمروٍ، فهذه التراكيب الأخيرة ما بعد الواو ليس مخالفا لما قبلها في الحكم بل مشترك معه إذ يصح أن تقول: جاء زيد وجاء عمرو، ورأيت زيدًا ورأيت عمرًا، ومررت بزيدٍ ومررت بعمروٍ.

أما هنا في الواو المقصودة عند الجرجاني فليست هكذا فما بعدها لا يتفق مع ما قبلها في الحكم فقولك سرت والنيل لا يصح أن يكون المعنى أنك سرت وأن النيل سار فلا يقبل أن تقول: سرت أنا وسار النيل إذ إن النيل لم يسر.

ولا يصح أن يكون المعنى في قولك استوى الماء والخشبة أنك تقول: استوى الماء واستوت الخشبة، إذ إن الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوي، وهكذا في كل الباب مما يستوجب فيه نصب الاسم بعد هذه الواو لذا كانت «الواو» هنا محل بحث وتحقيق وهي عند الجرجاني «واو» بمعنى «مع» في الدلالة على

---

(١) انظر: العوامل المائة النحوية صـ١٨٧.

الاقتران فإذا قلت: سرت والنيل يكون المعنى المراد سرت مع النيل أي: مقرونًا بالنيل وكذلك استوى الماء والخشبة يكون المعنى المراد: استوت الماء مقرونا بالخشبة أي مع الخشبة أي ارتفع الماء بمحاذاة الخشبة وهكذا.

وهذه الواو بهذا المعنى رآها الجرجاني في هذا الباب تؤثر النصب على الاسم الواقع بعدها بنفسها.

فعدّها من العوامل اللفظية السماعية حيث إنها عامل لفظي عرف بالجنان وتلفظ فيه باللسان وقد فعل النصب في باب المفعول معه في الاسم الواقع مفعولًا معه، والنصب من عوامل الأفعال فتكون «الواو» مما عمل عمل الفعل دون حروفه.

واختلف معه النحاة حيث كانت هناك مذاهب في عامل النصب في الاسم الواقع بعد الواو في هذا الباب.

وكان يلزم قبل البحث في الخلاف وطرح المذاهب تحديد ماهيتة المفعول معه عند العلماء في الاصطلاح.

فقد حده ابن مالك بأنه: الاسم التالي واو تجعله بنفسها في المعنى كمجرور مع، وفي اللفظ كمنصوب معَّدى بالهمزة[١].

وحده ابن هشام بأنه: اسم فضله تال لواو بمعنى «مع» تاليه لجملة ذات فعل، أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه[٢].

فذات الفعل نحو: (سرت والنيل)، والاسم نحو (أنا سائر والنيل).

فلما ترى من تحديد ماهية المفعول معه عند النحاة أنه يشترط لنصب الاسم أن تسبقه واو بمعنى مع متقدم على «الواو» وفعل أو «ما يعمل عمله» من اسم بمعناه وبحروفه.

ولأجل هذه الضوابط المشروطة في حده قرر جمهور البصريين أن العامل في المفعول «معه» النصب - ما تقدمه من «فعل» أو «ما يشبهه» بواسطة «الواو»[٣].

---

(١) شرح التسهيل جـ١/١٧٢.

(٢) أوضح المسالك جـ٢/٢٠١.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي جـ١/٥١٧.

ليكون هذا المذهب أحد مذاهب الخلاف في ناصب المفعول «معه».

فالفعل نحو: ما صنعت وأباك، واستوى الماء والخشبة، ومازلت وزيدًا حتى فَعَل، وسرت والنيل، ولو تركت الناقة وفصيلها لرَضعها.
والاسم نحو: أنا سائر والنيل.
واحتج البصريون لذلك بأن:

العامل هو الفعل، وذلك لأن هذا الفعل، وإن كان في الأصل لازم حيث كان في أصله غير متعدٍّ؛ إلا أنه قَوِيَ بالواو فتعدَّى إلى الاسم فنصبه كما عُدِّيَ بالهمزة في نحو: (أخرجتُ زيدًا) وكما عُدِّيَ بالتضعيف نحو: (خرَّجت المتَاعَ) وكما عُدِّيَ بحرف الجر نحو: (خَرَجْتُ بِهِ).

إلا أن الواو لا تعمل، إذ إن الواو في الأصل حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل، وفيه معنيان العطف ومعنى الجمع، فلما وضعت موضع «مع» خُلِعَتْ عنها دلالة العطف وأخلصت للجمع، كما أن فاء العطف فيها معنيان: العطف، والإتباع؛ فإذا وقعت في جواب الشرط خُلِعَتْ عنها دلالة العطف وأخلصت للاتباع.

ونظير ما نحن فيه من كل وَجْهٍ نصبُهُمْ الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية (إلا) فكذلك ههنا: المفعول معه بالفعل المتقدم بتقوية الواو[1].

وحقيقة الواو عند جمهور البصريين أنها معدِّية لا عاملة[2]، حيث فهم ذلك من قول سيبويه بعد تمثيله بـ: «ما صنعت وأباك ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها.

فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها».

---

(١) انظر: الإنصاف جـ١/٢٤٨، شرح المفصل جـ٢/٤٩.
(٢) الكتاب جـ١/٢٩٧، وانظر: شرح المفصل جـ٢/٤٨.

وخالف السيرافي إذ إن الواو عنده غير معدية إذ يقول: «مذهب سيبويه أن بما بعد الواو منصوب بالفعل لأنها بمعنى مع، وهي والواو يتقاربان، فإنهما جميعًا يفيدان الانضمام، فأقاموا الواو مقام مع لأنها أخف في اللفظ، وجعلوا الإعراب الذي كان في مع في الاسم الذي بعد الواو لأنها حرف، كما فعلوا في المستثنى بإلا فأظهروا الإعراب فيما بعدها»(١).

فعنده: أن العامل في المفعول معه الفعل بواسطة الواو النائبة عن مع في إفادة الانضمام، وأن الاسم بعدها منصوب على الظرفية التي كانت تستحقها «مع»، حيث نقل الإعراب الذي كان على «مع» إلى الاسم بعد الواو.

يفهم من عرض مذهب سيبويه في حقيقة الواو ومذهب السيرافي أن البصريين بعدما اتفقوا على أن الناصب للمفعول معه «الفعل» المتقدم أو «ما يشبهه» من اسم اختلفوا في تفسير النصب على فريقين:

الفريق الأول: سيبويه والفارسي وجماعة، **إذ يرون:** أن المفعول معه المنصوب كالمفعول به في المعنى. وهذا ما اتضح من نصوص سيبويه وأتبعه الأنباري(٢) والزمخشري(٣) وابن يعيش(٤) وابن مالك(٥) وابن هشام(٦)، أخذ هذا من قولهم بأن الواو معدية.

وقد أكد على هذا ابن مالك مستشهدًا بعبارة سيبويه قال:

«إنما أردت ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى، ولكنها تُعْمِل في الاسم ما قبلها»(٧).

ثم قال بعد سوق نص سيبويه السابق:

---

(١) هامش الكتاب جـ١/٢٩٧.
(٢) انظر: الإنصاف جـ١/٢٤٨، لابن الأنباري- المكتبة العصرية- صيدا- لبنان.
(٣) انظر: المفصل في شرح المفصل جـ٢/٤٨.
(٤) شرح المفصل جـ٢/٤٨- ٤٩.
(٥) شرح التسهيل جـ٢/١٧٣.
(٦) انظر: أوضح المسالك جـ٢/٢٠٤.
(٧) شرح التسهيل جـ٢/١٧٣.

وكان حق الواو إذ هي معدية أن تجرّ ما عدّت العامل إليه كما فعلت حروف الجر. إلا أنها أشبهت الواو العاطفة لفظا ومعنى، ولم تُعط عملا، بل أُعطيتْ مثل ما أعطيت العاطفة في اتصال عمل ما قبلها إلى ما بعدها لا على سبيل الإتباع. وكان في ذلك أيضا تنبيه على أن أصل المجرور بحرف أن يكون منصوبا، ولكنه جُرّ لفظا. فحكم على موضع مجروره بالنصب. وأمر آخر وهو أنها لم تجرِ مجرى «مع» في جواز التقديم بل جرت مجرى العاطفة في التأخير(١).

واختلف في واو «مع»:

قال قوم إنها في الأصل، هي العاطفة، ولذلك لا تدخل عليها واو العطف، ولو كانت غيرها لصح دخول واو العطف عليها، كما تدخل على واو القسم.

ورأى المرادي أنها غير واو العطف(٢).

الفريق الثاني:

للأخفش وجماعة من الكوفيين واتبعهم السيرافي إذ يرون: النصب على «الظرفية» والواو مهيئة للظرفية، ونظروه بمسألة النصب «بإلا»، فالاسم بعد الواو انتصب كما انتصب بعد «إلا»(٣).

فيكون الأصل عندهم في: (قمت وزيدًا) (قمت مع زيد) فحذفت مع ووضعت الواو موضعها فانتقل نصب مع إلى ما بعد الواو.

حيث استضعفه ابن الأنباري، لأن «مع» ظرف، والمفعول معه في نحو: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة ونحو ذلك ليس بظرف، ولا يجوز أن يجعل منصوبا على الظرف(٤).

وهو مردود أيضًا بقول ابن الخباز:

---

(١) شرح التسهيل جـ٢/١٧٣.

(٢) الجنى الداني صـ١٥٦، للمرادي– تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نعيم فاضل، دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان.

(٣) انظر: الإنصاف جـ١/ ٣٤٩، شرح المفصل جـ٢/٤٩، الجنى الداني صـ١٥٦.

(٤) انظر: الإنصاف جـ١/ ٣٤٩، شرح المفصل جـ٢/٤٩.

وأبطل النحويون ذلك بأن قالوا «مع» ظرف، و«ما بعد الواو» ليس بظرف[١].

ورده الرضي أيضًا: إذ لو كان النصب كما قال الأخفش لجاز النصب في كل واو بمعنى «مع» مطردًا نحو: (كل رجل وضيعته)[٢].

المذهب الثاني:

للجرجاني أن الواو هي التي أثرت النصب بنفسها. نقله عنه العلماء مثبتين هذا القول له من هؤلاء:

ابن يعيش[٣]، وابن مالك[٤]، والمرادي[٥]، وابن هشام[٦]، وابن عقيل[٧]، عقيل[٧]، والشيخ خالد[٨]، وغيرهم.

ولم يتفق أحد منهم مع رأيه بل خالفوه وكانت لهم ردود لمذهبه من بينها ردود ابن مالك حيث رد مذهبه من ثلاثة أوجه:

أحدها:

أنها لو كانت الواو هي الناصبة بنفسها فلِمَ اشترط في وجودها وجود فعل قبلها أو معنى فعل، فلو كانت هي الناصبة لم يشترط في وجودها وجود فعل قبلها أو معنى فعل، كما لا يشترط في غيرها من النواصب.

ولجاز أيضًا أن يقال: (كلٌّ رجل وضيعته)، بالنصب كما يقال: (عندي كل رجل وضيعته)[٩].

الثاني:

---

(١) التصريح جـ١/٢٤٤.
(٢) السابق نفسه.
(٣) انظر: شرح المفصل جـ٢/٤٩.
(٤) انظر: شرح التسهيل جـ٢/١٧٢.
(٥) انظر: الجنى الداني صـ١٥٥.
(٦) انظر: أوضح المسالك جـ٢/٢٠٣.
(٧) انظر: شرح ابن عقيل جـ١/٥٣٦.
(٨) انظر: التصريح بمضمون التوضيح جـ١/٣٤٤.
(٩) شرح التسهيل جـ٢/١٧٤.

كون الواو هي الناصبة بنفسها يعد حكم بما لا نظير له، إذ ليس في الكلام حرف ينصب الاسم إلا وهو يشبه الفعل مثل إن وأخواتها، أو يشبه ما يشبه الفعل كـ «لا» المشبهة «بإنّ»، والواو المرادفة لـ «مع» لا تشبه الفعل، ولا ما أشبه الفعل، فلا يسند لها العمل، ولا يصح جعلها ناصبة[١].

الثالث:

أن الواو لو كانت عاملة للنصب لوجب اتصال الضمير بها إذا وقع مفعولًا معه، في نحو: سرت وإياك[٢]، كما كان يلزم الاتصال في سائر الحروف الناصبة. إلا أنه انفصل كما في المثال فبان أن المفعول معه منصوب بما قبل الواو من فعل، أو شبهه بواسطة الواو.

وإلى رفض مذهب الجرجاني يشير ابن مالك في ألفيته بأنه غير الأحق بقوله:

بما من الفعل وشبهه سبق ... ذا النصب لا بالواو في القول الأحق

ويرد بهذا الرد على من قال في حروف النداء أنها[٣]: هي العاملة في في المنادى لقوله (يا إياك) دون (إياك).

ويرد أيضًا على من قال: العامل في المستثنى إلا[٤]، لقولهم: إلا إياك إياك دون إلاك، أي: لو كانت هذه عوامل بنفسها لاتصل بها الضمير ولم ينفصل مثلما يتصل بالفعل وما أشبهه في العمل من المصادر والمشتقات.

والأولى عند الرضي:

رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة، ولو نصبت بمعنى مع مطلقا، لنصبت في: كلُ رجل وضيعتُه[٥].

---

(١) شرح التسهيل جـ٢/١٧٤.

(٢) انظر: شرح التسهيل جـ٢/١٧٥، والجنى الداني صـ١٥٥.

(٣) التصريح جـ١/٣٤٤.

(٤) يس على التصريح جـ١/٣٤٤.

(٥) انظر: شرح الكافية جـ١/٥١٨.

ورأي الجرجاني غير صحيح أيضًا عند ابن عقيل، لأن كل حرف اختص بالاسم، ولم يكن كالجزء منه، لم يعمل إلا الجر، كحروف الجر[١].

وقيل: لم نر حرفا ينصب إلا وهو يرفع[٢]، نقله يس.

ويرد هذا «إلا» أيضًا[٣].

المذهب الثالث:

للكوفيين فقد ذهبوا إلى القول: بأن الناصب للمفعول معه «الخلاف»، أي «المخالفة»، ثم اختلفوا في تفسيرها.

فعند ابن الأنباري: مفهوم المخالفة يقتضي عدم صحة تكرار العامل ليرى: أنه عندهم إذا قال (استوى الماءُ والخشبةَ) لا يحسن تكرير الفعل، فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة؛ لأن الخشبة لم تكن مُعْوَجة فتستوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في (جاء زيد وعمرو) فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف وقد ظهر ذلك في تفسير الظرف ومخالفته المبتدأ في نحو: (زيدٌ خلفَك).

واستدل على عدم صحة تكرار العامل: أيضًا أن (استوى) و(جاء) فعلٌ لازمٌ، والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء؛ فدل على صحة قولهم[٤].

والمخالفة مذهب أكثر الكوفيين صرح به ابن هشام في شرح اللمحة.

ومعنى هذا أن الناصب للمفعول عامل معنوي وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها، أي: مخالفة المفعول معه للاسم قبله كما ذهبوا إليه في نصب الظرف إذا وقع خبرًا عن المبتدأ نحو: (زيد عندك) لأن ما بعد الواو لا

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل جـ١/٥٣٦.

(٢) يس جـ٢/٣٤٤.

(٣) السابق نفسه.

(٤) الإنصاف جـ١/٢٤٨، وانظره في شرح المفصل جـ٢/٤٩.

يصلح أن يجرى على ما قبله كـ (قام زيد وعمرو) فلمخالفته في المعنى انتصب على الخلاف[١].

وعلى نفس المعنى وضح يس «المخالفة» عند ابن هشام:

بأن المفعول معه خالف الاسم قبله في إسناد الحكم السابق إليه ورد بصورة المعطوف المشارك.

واستدل على ذلك:

بقول ابن هشام في باب التعجب: إن أفعل في (ما أحسن زيد) مثلا عند الكوفيين اسم فقال ففتحته كالفتحة في (زيد عنَدك) وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضي عندهم نصبه، و«أحسن» في المعنى وصف «لزيد» لا لضمير «ما».

فأنت تراه كيف فسر المخالفة بأن «أحسن» الجاري على ضمير «ما» لفظا إنما هو في المعنى وصف لزيد[٢].

وأبطل مذهب الكوفيين من عدة وجوه:

أولها: قولهم إنه منصوب بالخلاف باطل بالعطف الذي يخالف بين المعنيين نحو قولك: (ما قام زيدُ لكن عمرُو)، و(ما مررت بزيدٍ لكن بكرٍ) وما بعد «لكن» يخالف ما قبلها، وليس بمنصوب، فإن «لكن» يلزم أن يكون ما بعدها مخالفًا لما قبلها على كل حال، ولو كان الأمر على المخالفة يستوجب نصب الثاني لظهر ذلك في باب العطف ولم يثبت «الخلاف» نصبا في باب العطف مع «لكِنْ» وهو حرف لا يكون ما بعده إلا مخالفًا لما قبله[٣].

ثانيها: أنه أيضًا كان يلزم أن يبطل بـ «لا» في قولك: (قام زيدٌ لا عمروٌ)، و(مررت بزيدٍ لا عمروٍ) وما بعد «لا» يخالف ما قبلها. «كلن»،

---

(١) التصريح جـ١/٣٤٤.

(٢) يس جـ١/٣٤٤.

(٣) الإنصاف جـ١/٢٥٠، وانظر: التصريح جـ١/٣٤٤.

وليس بمنصوب، فدل على أن الخلاف لا يكون موجبا للنصب في باب المفعول معه(١).

ثالثا: قولهم الفعل المتقدم لازم؛ فلا يعمل في المفعول معه يرده أنه تعدى بتقوية الواو؛ فخرج عن كونه لازما(٢).

رابعًا: أنه لو جاز نصب الثاني لأنه مخالف للأول لجاز نصب الأول أيضًا لأنه مخالف للثاني، لأن الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني فليس نصب الثاني للمخالفة أولى من نصب الأول(٣).

كما أبطله ابن مالك بإبطال نسبة العمل إلى المخالفة إذ أن المخالفة تعد عاملًا ضعيفًا(٤) لا يقوى على العمل.

وقد أشار إلى ذلك في باب المبتدأ مستعينا بعدة أدلة في ذلك لذلك تراه يقول هنا في الرد على الكوفيين: «وتقدم في باب الابتداء إبطال نسبة العمل إلى المخالفة بدلائل أغنى ذكرها ثَمَّ عن ذكرها هاهنا»(٥).

وأفسده المرادي أيضًا:

بأن الخلاف: معنى، والمعاني المجردة لم يثبت النصب بها(٦).

المذهب الرابع:

للزجاج: أن النصب بفعل محذوف بعد الواو(٧)، والتقدير في: سرت والنيل: سرت ولابست النيل فيكون حينئذ مفعولا به.

---

(١) السابق نفسه، وانظر: شرح المفصل جـ٢/٤٩.

(٢) الإنصاف جـ١/٢٥٠.

(٣) قاله ابن يعيش في شرح المفصل جـ٢/٤٩.

(٤) انظر: شرح التسهيل جـ١/٢٦١- ٢٦٢.

(٥) انظر: السابق جـ٢/١٧٥.

(٦) الجنى الداني صـ١٥٥.

(٧) نقله عنه أكثر النحاة منهم شرح المفصل جـ٢/٤٩، شرح التسهيل جـ٢/١٧٤.

حجته في ذلك: من أجل أنه لا يعمل الفعل في المفعول وبينهما «الواو». وإنما قدر فعل الملابسة؛ لأنها أعم الأفعال إذ لا يتحقق فعل[١] بدونها.

ورده السيرافي[٢]، واستضعفه ابن يعيش: إذ لا يحمل عليه ما وجد عنه مندوحة[٣].

وهو مردود عند ابن مالك من عدة وجوه:

١- قوله: لا يعمل الفعل في المفعول وبينهما الواو قول غير صحيح، لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يصح به الارتباط، فإن ارتبطا بلا واسطة، فلا معنى لدخول حرف بينهما، وإن لم يرتبطا إلا بواسطة فلابد منها[٤].

٢- مما يبين فساد تقدير الزجاج، أنه إما أن يقصد تشريك «صنعت»، و«لابست» في الاستفهام، وإما ألا يقصده، فإن قصده لم يصح، لأن شرط صحة عطف الفعل على الفعل بعد اسم استفهام جواز الاستغناء بالثاني عن الأول، والأمر بخلاف ذلك في التقدير المذكور حيث لا معنى لقول القائل (ما لابست أباك).

وإن لم يقصد التشريك لم يصح أيضًا، إذ لا يُعطف جملة خبرية على جملة استفهامية مع استقلال كل واحدة منهما. فلا يجوز ذلك مع الاستقلال كما في المثال المذكور أحق وأولى[٥].

٣- وأيضًا لو كان ما بعد «الواو» منصوبا بفعل مضمر لم يحتج إلى «الواو» كما لا يحتاج إليها مع إظهاره، لأنك لو أظهرت فعل الملابسة في (ما

---

(١) انظر: التصريح جـ١/٣٤٤.
(٢) هامش الكتاب للسيرافي جـ١/٢٩٧.
(٣) انظر: شرح المفصل جـ٢/٤٩.
(٤) انظر: الإنصاف جـ١/٢٤٩، شرح المفصل جـ٢/٤٩، شرح التسهيل جـ٢/١٧٤.
(٥) شرح التسهيل جـ٢/١٧٤.

شأنك وزيدًا) قلت (ما شأنك تلابس زيدًا) دون «واو» فيلزِم مَنْ حَكَمَ بإضمار «تلابس» الاستغناء عن «الواو»، كما يستغنى عنها مع الإظهار، فالاستغناء فيها باطل، وما أفضى إلى الباطل باطل[1].

تحليل واستنتاج:

بعد العرض للتراكيب التي وردت عن العرب في باب المفعول معه وتحليلها من خلال آراء النحاة فيها يمكن استنتاج عدة نقاط:

١- الاصطلاح على أن المفعول معه اسم منصوب بعد «واو» بمعنى «مع» متقدم عليها فعل أو ما يشبهه.

٢- تنوع التراكيب في الباب فقد يتوافر فيه بحسب الظاهر ما أشير إليه في الاصطلاح وإلا فالفعل مقدر عند جمهور البصريين.

٣- حكم البصريين بأن العامل في المفعول معه ما تقدم من فعل أو ما يشبهه جاء متفقا مع حده وما اشترط فيه.

٤- اختلافهم في حقيقة المنصوب بعد «الواو» على أنه «مفعول به» أو «ظرف» أقيمت «الواو» مقام «مع» وانتقل الإعراب على الاسم بعد «الواو» على حد قولهم- يدل على بُعدهم بالاسم المنصوب عن الباب إذ إنه ليس بمفعول به وليس بظرف والحقيقة أنه مفعول «معه».

٥- اختلاف التراكيب بين تقدم فعل أو ما يشبهه وعدم تقدم ذلك من نحو: هذا لك وأباك ومالك وأباك وكيف لك وأباك يقوي مذهب الجرجاني أخذًا بالظاهر فتكون «الواو» هي التي أثرت النصب حيث إنها لم تصبح العاطفة فهم ينكرون عملها بحسب أصلها إذ إن العاطفة لا تنصب في حين يعترفون أنها في باب المعية لم تلزم أصلها إذ إنها لم تصبح للتشريك في بعض الأمثلة وخاصة التي انتصب فيها الاسم بعدها وجوبا مما يؤكد صلاحية عملها في الباب الجديد باب المفعول «معه».

---

(١) السابق نفسه.

٦- في القول بمذهب الزجاج ضعف إذ لا يحمل عليه ما وجد عنه مندوحة وخاصة أنه مقدر، والأولى الأخذ بالعامل الظاهر الملفوظ به.

٧- اشتراط «الواو» في الباب يدل على أنها العاملة إذ بها يصير الاسم مفعولا معه وبدونها يخرج الاسم من الباب حتى وإن انتصب الاسم لأنه حينئذ بظهور فعل «الملابسة» وسقوط «الواو» يصير مفعولًا «به» ونحن في باب المفعول «معه».

٨- ضعف التقدير في قولهم سرت والنيل. سرت ولابست النيل فهل يعقل أنني وأنا سائر أكون لبست النيل؟ فاللباس من البس واللبس الاختلاط فهل أنا اختلط بالنيل حتى يُفهم هذا التقدير!.

وكذلك لو قلت استوى الماء والخشبة: على تقديرهم استوى الماء ولابست الخشبة، فهل يعقل أن يكون استواء الماء لبس الخشبة فاختلط بها؟ كل هذا يضعف مذهب الزجاج.

٩- ضعف مذهب المخالفة واضح بباب العطف فليس كل ثان مخالف للأول استحق النصب فلم يثبت مثل ذلك في ما بعد «لكن وبل ولا» ثم أن المخالفة معنى مجرد فهو عامل معنوي كيف نقول به ونترك «الواو» العامل اللفظي الملفوظ به باللسان.

١٠- إبطال عمل اسم الإشارة عند سيبويه[1] في هذا الباب وإبطال عمل الجار والمجرور يبطل عمل المخالفة عندي بجامع التفافهم تحت لقب واحد وهو مسمى العامل المعنوي فقول سيبويه في (ما هذا وأباك) أن الناصب مقدر وكذلك (مالك وأباك) يدل على امتناع عمل اسم الإشارة عنده في المثال الأول ويدل على امتناع عمل الجار والمجرور في المثال الثاني فإذا امتنع عمل اسم الإشارة هنا وكذلك الجار والمجرور مع أنهما من العوامل المعنوية عند المتأخرين ومن العوامل اللفظية الملفوظ بها

(١) انظر: الكتاب جـ١/٣٠٧- ٣١٠.

باللسان عند الجرجاني. إلا أنها كلها تحت مظلة عوامل المعاني وحيث إن الخلاف عامل معنوي لأنه معنى مجرد لم يتلفظ فيه باللسان فهو أحق بالضعف في العمل عما تلفظ به اللسان فإذا أبطل ما تلفظ فيه باللسان كان المعنى المجرد عن التلفظ أحق بالإبطال، كل هذا يقوى قول الجرجاني بأن العامل هو الواو نفسها، إذ الأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى المعنوي.

١١- قرب الواو من الاسم المنتصب بعدها يشعر بالعمل حيث لا فصل بين العامل والمعمول مما يقوي رأي الجرجاني أما في إعمال ما سبقها من فعل أو شبهه فصل بين العامل والمعمول، بالإضافة إلى أن العامل السابق على الواو مشروط بلزومه فلم يقوى على تأثير النصب لعدم التعدي.

١٢- مجيء الواو للتعدية على قول جمهور البصريين مما لا نظير له فلم يسمع من أدوات التعدية «الواو» المعدية مثل الهمزة المعدية والتضعيف وحروف الجر.

١٣- مجيء «الواو» بمعنى «مع» مقبول حيث إن كلًا منهما يدل على الاقتران وأما كون «الواو» نابت عن «مع» فانتقل نصب «مع» إلى ما بعد «الواو» فهو تمحل واصطناع وتكلف غير مقبول.

المبحث الثاني

(إلا) في الاستثناء

يقول عبدالقاهر الجرجاني: «والثاني من سبعة أحرف تنصب الاسم فقط: «إلا» للاستثناء. وهو إخراج الشيء عن حكم دخل فيه هو وغيره بإلا وأخواتها»[١].

فقد عد عبدالقاهر الجرجاني من العوامل المائة اللفظية السماعية «إلا» للاستثناء[٢] حيث رأى أنها هي التي نصبت المستثنى بطريق الوجوب في الاستثناء الموجب متصلًا كان نحو: (جاء القوم إلا زيدًا)، أو منقطعًا نحو (جاء القوم إلا حمارًا). أو بطريق الجواز في الاستثناء المنفي التام نحو: (ما جاءني إلا زيدًا)، و(ما جاءني إلا حمارًا).

وإطلاق إلا وعدم تقيدها هنا عند عبدالقاهر يحتمل أنه يرى أحد أمرين:

أحدهما: أن تكون الأداة «إلا» قد أثرت النصب في المستثنى بعدها في هذه المواضع ليست بالأصالة بنفسها وإنما لأنها نابت عن فعل مقدر كان حقه أن يفعل النصب بدونها إذ أن قولك قام القوم إلا زيدًا معناه:

قام القوم استثني زيدًا فلما حضرت «إلا» وغاب الفعل فانتصب الاسم «بإلا» لأنها مضمنة معنى استثنى المقدر.

والاحتمال الثاني أن النصب تم بواسطة إلا نفسها بدون تقدير فعل.

وفي كلا الحالين يعد الجرجاني «إلا» عاملًا لفظيا عرف بالجنان وتلفظ فيه اللسان لذا عده ضمن العوامل المائة اللفظية السماعية.

وقد استوضح الأزهري رأي الجرجاني في شرحه للعوامل المائة فقال:

«فإن قيل: لم خصص المصنف «إلا» بالذكر من بين أدوات الاستثناء؟

---

(١) العوامل المائة صـ١٩٣.

(٢) السابق لوجه عتيق صـ٩.

قيل: إن «إلا» هي أم باب الاستثناء، لأنها موضوعة للاستثناء بل هي موضوعه لمعان آخر من المغايرة – والظرفية– والمجازاة والخلو والنفي.

فهذه الكلمات غير «إلا» استعملت في باب الاستثناء بضرب من المناسبة لا أنها موضوعة للاستثناء. فلهذا خصص المصنف «إلا» بالذكر دون ما عداها»[١].

والحقيقة أن النحاة قد اختلفوا في ناصب المستثنى في الاستثناء التام الموجب أو المنفي حيث كانت المذاهب ثمانية:

المذهب الأول:

ما ذهب إليه الجرجاني في قوله السابق بأن الناصب هو «إلا» نفسها حيث نابت عن «استثنى».

صرح به الزجاج[٢]، وقال به ابن مالك[٣]، وابنه[٤]، والأشموني[٥]، وصححه ابن الحاج[٦]، والفيشي[٧].

وزعم ابن مالك أن هذا القول حاصل كلام سيبويه.

مستدلًا بعده شواهد من نصوص سيبويه توضح أنه يرى أن الناصب للمستثنى هو «إلا» نفسها.

---

(١) العوامل المائة بشرح الأزهري صـ١٨٩.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه جـ١٤١/٢، للزجاج، تحقيق: د/ عبد الجليل عبده شلبي– عالم الكتب، الطبعة الأولى– ١٤٠٨– ١٩٨٨م، وانظر: شرح المفصل جـ٧٦/٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل جـ١٩٥/٢ فما بعدها.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٢٩٢.

(٥) انظر: منهج السالك للأشموني جـ١٤٣/٢.

(٦) انظر: حاشية ابن الحاج على شرح المكودي على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـ٢٧٢/١، دار الفكر ١٤٢٤– ٢٠٠٣م.

(٧) انظر: حاشية الفيشي على شرح قطر الندى وبل الصدى صـ١٤٦، رسالة ماجستير للباحثة/ نادية السيد عبدالراضي.

من ذلك: قول سيبويه في تاسع أبواب الاستثناء بعد أن مثل (أتاني القوم إلا أباك) قال: «وانتصب الأب إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله، ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام»(١).

قال ابن مالك بعد سوق هذا النص لسيبويه:

«قلت: فقد جعل علة نصب الأب عدم دخوله فيما دخل فيه ما قبله، والذي دخل فيه ما قبله إسناد المعنى إلى المعنى، وتأثر اللفظ باللفظ، فلزم من ذلك ألا يكون لفظ الأب منصوبا بلفظ أتى، كما لم يكن لمعناه حظّ في معناه، وإذا لم يكن النصب بأتى تعيّن أن يكون بإلّا»(٢).

فكما ترى أخذ ابن مالك من مفهوم كلام سيبويه أنه يرى أن الناصب «إلا» ومن نسب إليه خلاف هذا فقد تقول أو غلط فيما تقول.

كما أثبته أيضًا للمبرد محتكما بكلامه في المقتضب الذي يدعم ذلك حيث قال في المقتضب:

«وذلك أنك إذا قلت جاءني القوم، وقع عند السامع أن زيدا فيهم، فلما قلت إلا زيدا كانت إلا بدلا من قولك لا أعني زيدا أو استثنى فيمن جاءني زيدا فكانت بدلا من الفعل»(٣).

فيرى ابن مالك: أن مفهوم النص أن الناصب «إلا» نفسها لأنها بدلًا من استثنى وهو ما قال به هو والزجاج وما أثبته لسيبويه(٤).

كذلك قال في الكامل:

«﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾(٥) نصب هذا على معنى الفعل، و«إلا» دليل على ذلك. فإذا قلت: جاءني القوم لم يؤمن أن يقع عند السامع

(١) الكتاب جـ٢/٣٣١.
(٢) شرح التسهيل جـ٢/١٩٥.
(٣) انظر: المقتضب جـ ٤/٣٩٠.
(٤) شرح التسهيل جـ٢/١٩٦.
(٥) من سورة البقرة الآية: ٢٤٩.

أن زيد أحدهم، فإذا قال: إلا زيدا فالمعنى: لا أعني فيهم زيدًا أو استثني ممن ذكرت زيدًا. ولسيبويه فيه تمثيل. والذي ذكرت لك. أبين منه وهو مترجم عما قال غير متناقض له»[١].

فأخذ ابن مالك من هذه النصوص أن المبرد يرى أن الناصب «إلا» لأنها نابت عن أعني واستثني.

وكذلك اعتقد فريق من النحاة أن هذا مذهب المبرد منهم: ابن جني[٢]، والأنباري[٣]، وابن يعيش[٤]، والرضي[٥] وأبو حيان[٦]، والسيوطي[٧]، والأشموني[٨].

والحقيقة:

أن نصوص المبرد تشير إلى خلاف ما اعتقد هؤلاء فقد صرح في نصه في الكامل بأن «إلا» دليل وأن النصب على معنى الفعل فهذا يدل على أن المبرد يرى النصب بالفعل المقدر وليس بـ إلا وما لإلا إلا أنها دليل على تقدير الفعل أو على معنى الفعل المقدر وقد أثبته عنه بوضوح الشيخ عضيمة فقال: أن كلام المبرد في كتابيه المقتضب والكامل يفيد أن ناصب المستثنى ما قبل «إلا»[٩]، وهو ما رأيته الصواب عن المبرد في فصل القول عنه.

حجة هذا القول بأن «إلا» هي العاملة على معنى الفعل:

---

(١) الكامل جـ٤/٢٤٣- ٢٤٤.

(٢) انظر: الخصائص جـ١/٢٧٦.

(٣) انظر: الإنصاف جـ١/٢٦١.

(٤) انظر: شرح المفصل جـ٢/٧٦.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي جـ١/٢٢٦.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب جـ٢/٢٠٠.

(٧) انظر: همع الهوامع جـ٣/٢٥٢.

(٨) انظر: منهج السالك جـ٢/١٤٣.

(٩) انظر: هامش المقتضب لعضيمه جـ٤/٣٩٠.

أنها حرف مختص بالأسماء غير منزل منزلة الجزء وما كان كذلك فهو عامل، ولذلك وجب أن تكون «إلا» عاملة. وهذا العامل يعد عاملًا قياسيًا، فالقياسي ما اختص به ولم يكن كجزء منه، و«إلا» كذلك فيجب لها العمل، كوجوبه لسائر الحروف التي هي كذلك، ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعمول فتلغى وجوبا.

فإذا قيل: قاعدة الدلالة على إلحاق «إلا» بالعوامل إنما هي دعوى اختصاصها بالاسم.

كان الجواب عند ابن مالك: ودخولها على الفعل ليس مانعا من اختصاصها بالاسم، لأن كل فعل دخلت عليه مؤول باسم، ولذا قالوا في (نشدتك الله إلا فعلت) معناه (ما أسألك إلا فِعْلك)[1].

وقد قال سيبويه بعد أن ذكر قول العرب: (ما زاد إلا ما نقص)، و(ما نفع إلا ما ضر) «فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو النقصان والضرر».

أما إذا قيل لو كانت «إلا» عاملة لم يقع الضمير إلا متصلًا كما يقع بعد إن وأخواتها وقد وقع الأمر بخلاف ذلك قال تعالى: ﴿**ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ**﴾[2] وقد قالوا في الاستثناء المنقطع: ما في الأرض أخبث منه إلا إياه. إياه.

فقد أجاب ابن مالك عن هذا من خمسة أوجه:

أحدها: أن المنصوب بـ «إلا» لما كان منصوبا لا مرفوعًا معه أشبه المنصوب على التحذير والنداء، فاستحق الانفصال إذا كان مضمرا، كما استحق شبيهه.

الثاني: لما كان الانفصال ملزما في التفريغ المحقق والمقدر التزم مع عدم التفريغ، ليجري البابُ على وتيرة واحدة.

---

(١) انظر: شرح التسهيل جـ٢/١٩٦.

(٢) من سورة الإسراء آية رقم ٦٧.

الثالث: أنّ «إلّا» عند الاستثناء بها في حكم جملة مختصر فَكُرِه وقوعُه ضميرا متصلا لأنه مختصر بالنسبة إلى المنفصل، والاختصار بعد الاختصار إحجاف.

الرابع: أن «إلا» تشبه «ما» النافية في مرافقة الفعل معنى لا لفظًا، وفي الإعمال تارة والإهمال تارة، ومعمول «ما» إذا كان ضميرًا لا يكون إلا منفصلا، فألحقت بها «إلا».

الخامس: أن «إلا» تشبه «لا» العاطفة في لزوم التوسط، وجعل ما بعدها مخالفا لما قبلها، ولا العاطفة لا يليها المضمر إلا منفصلا فجرت مجراها في ذلك(١).

ولما كان المستحق بعد إلا النصب على الاستثناء شبه بالمفعول المباشر عامله فكان له حظ في اتصال الضمير إذا كان المستثنى مضمرًا تنبيهًا على ذلك بقول الشاعر:

وما أبالي إذا ما كنتِ جارتَنا ... ألّا يُجاورنا إلّاكِ دَيّارُ(٢)

وقول الآخر:

أعوذ بربّ العرش من فِئَةٍ بَغَتْ ... عليَّ فما لي عَوْضُ إلّاهُ ناصِرُ(٣)

وليس هذا ضرورة لتمكّن قائل الأول من أن يقول:

---

(١) انظر: شرح التسهيل جـ٢/١٩٧- ١٩٨.

(٢) بلا نسبة من بحر البسيط. ينظر في: الأشباه والنظائر جـ٢/١٢٩، دار الكتب العلمية- بيروت، أوضح المسالك جـ١/٨٣، تخليص الشواهد صـ١٠٠، لابن هشام الأنصاري - تحقيق: أحمد مصطفى علي الدين، الطبعة الأولى ١٤٠٢- ١٩٨٣م، دار الفكر - دمشق، الخصائص جـ١/٣٠٧، جـ٢/١٩٥، منهج السالك للأشموني جـ١/٤٨، شرح المفصل جـ٣/١٠١، المقاصد النحوية جـ١/٢٥٣، للعيني، د/ على محمد فاخر وآخرون.
والشاهد في قوله: (إلاك ديار) وقع المستثنى ضميرًا متصلًا.

(٣) بلا نسبة من بحر الطويل، ينظر في: المقاصد النحوية جـ١/٢٥٥، شرح ابن عقيل صـ٥١، التصريح جـ١/٩٨.
والشاهد في قوله (إلاه ناصر) حيث وقع المستثنى بعد إلا ضميرًا متصلًا.

وما أبالي إذا ما كنتِ جارتنا ... ألا يكونَ لنا خِلٌّ ولا جارُ

ولتمكّن قائل الثاني من أن يقول:

أعوذ برب العرش من فئة بغت ... عليّ فما لي غيرُه عوضُ ناصرُ

ويرده عند ابن الأنباري خمسة أوجه:

أحدها: أنا نقول لماذا قدرتم أستثني زيدًا فنصبتم؟

وهلا قدرتم امتنع فرفعتم؟

كما روي عن أبي عليّ الفارسي أنه كان مع عضد الدولة في المَيْدَان فسأله عَضُدُ الدولة عن المستثنى، بماذا انتصب؟ فقال له أبو علي: انتصب لأن التقدير أستثني زيدًا، فقال له عضد الدولة: وهلَّا قدرت امتنع فرفعت زيدًا، فقال له أبو علي: هذا الجواب الذي ذكرت لك مَيْدَانِي، وإذا رجعنا ذكرت لك الجواب الصحيح، إن شاء الله تعالى(١).

الثاني: أن هذا يؤدِّي إلى إعمال معاني الحروف؛ وإعمال معاني الحروف لا يجوز، فقولك (ما زيدٌ قائمًا) كان صحيحًا فلو قلت (ما زيدًا قائمًا) على معنى نفيت زيدًا قائمًا لكان فاسدًا.

وإنما لم يجز إعمال معاني الحروف لأنها وضعت نائبة عن الأفعال طلبًا للاختصار؛ فإذا أعملت رجعت إلى الأفعال، وبطل الإيجاز والاختصار.

الثالث: لو كان العامل «إلا» بمعنى أستثني لوجب أن لا يجوز في المستثنى إلا النصب، ولا خلاف في جواز الرفع والجر في المنفي نحو: ما جاءني أحد إلا زيدٌ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ، فدلَّ على أنها ليست هي العاملة بمعنى أستثني.

الرابع: أنه يبطل بقولك: (قام القوم غير زيد)، فلا وجود لـ «إلا».

الخامس: أنا إذا أعملنا «إلا» بمعنى أستثني كان الكلام جملتين، وإذا أعملنا الفعل كان الكلام جملة واحدة.

وخطأه ابن عصفور أيضًا: بدعوى أن حرف الجر لا يعمل إذا كان مختصا باسم واحد إلا جرًا.

---

(١) الإنصاف جـ١/٢٦٣.

وأيضًا فإنه يبطل بـ «غير» وما في معناها من الأسماء، ألا ترى أنه منصوب وليس قبله «إلا»(١).

وقد أجاب ابن مالك عن هذا أيضًا بأنه: لا نسلِّم أن اللائق بعامل الاسم الذي لا يشبه الفعل هو الجر خاصة، بل اللائق به عمل لا يصلح للفعل، وهو جر أو نصب لا رفع معه، فكان النصب أولى بالأربعة، لأنه أخف من الجر ومنعت منه (عدا وحاشا وخلا)، لأنهن يكنّ أفعالًا فيستوْجبْنَ النصب حينئذ، فلو أعملته وهنّ أحرف لجُهلتْ الحرفية فتعين الجر بهنّ إذا كنَّ أحرفا، ولم يمنع من النصب بإلا مانع فعملت.

وأيضا: حيث إلا مخصوصة بكثرة الاستعمال والتعرض للتكرار، فأُوثِرتْ من بين أخواتها الحرفية بأخف الإعرابين(٢).

كما أفسده ابن عصفور بقولهم: إنما انتصب بما في «إلا» من معنى الفعل؛ لأن المعاني لا تعمل إلا في الظروف والمجرورات والأحوال، وهو مذهب المازني(٣).

المذهب الثاني:

وإليه ذهب البصريون إذ يرى أن الناصب الفعل المتقدم على «إلا» لكن بواسطة «إلا» وينسب هذا إلى السيرافي(٤) والفارسي(٥) وابن بابشاذ(٦)

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور جـ٢/٢٥٢.
(٢) انظر: شرح التسهيل جـ٢/١٩٩.
(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور جـ٢/٢٥٣، وانظر الإنصاف جـ١/٢٦٢.
(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي جـ٣/٦٠، تحقيق: أحمد حسن مهدي، على سيد علي، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
(٥) انظر: الإيضاح العضدي صـ٢٠٥، لأبي علي الفارسي- تحقيق: حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى ١٣٨٩- ١٩٦٩م.
(٦) انظر: همع الهوامع جـ٢/٢٥٤.

والباذش[١] والرندي واختاره ابن الضائع[٢]، وصححه الاسفراييني[٣] والمالقي[٤] والشلوبين[٥].

ونسبه أبو جعفر النحاس إلى سيبويه حيث قال: عند إعراب قوله تعالى: ﴿ **يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ** ﴾[٦].

قال: «إلا ما يتلى عليكم في موضع نصب بالاستثناء وهو عند سيبويه بمنزلة المفعول»[٧].

وقال أيضًا عند إعراب قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا**﴾[٨].

قال: «منصوب على الاستثناء من الموجب وهو عند سيبويه بمنزلة المفعول، لأنه مستثنى عنه كالمفعول»[٩].

فقد أفاد أبو جعفر النحاس أن المستثنى يشبه المفعول فيلزم على ذلك أن يكون الناصب له ما قبله من فعل أو شبهه، لأن المفعول هو انتصب بما قبله من فعل ونحوه.

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور جـ٢/٢٥٣.

(٢) انظر: التذييل والتكميل جـ٨/١٨٣، لأبي حيان- تحقيق: د/ حسن هنداوي- دار القلم- دمشق، الهمع جـ٢/٢٥٢.

(٣) انظر: اللباب في علم الإعراب صـ١٥٩ للإسفراييني، تحقيق: د/ شوقي المعري- مكتبة لبنان- الطبعة الأولى- ١٩٩٦م.

(٤) انظر: رصف المباني صـ٩١.

(٥) انظر: التذييل والتكميل جـ٨/١٨٣، همع الهوامع جـ٢/٢٥٢.

(٦) من سورة المائدة آية: رقم ١.

(٧) انظر: إعراب القرآن جـ٢/٣، لأبي جعفر النحاس- تحقيق: د/ زهير.

(٨) من سورة العنكبوت آية: رقم ١٤.

(٩) انظر: إعراب القرآن جـ٣/٢٥٠.

هذا وقد سبق أن ابن مالك استوثق أن الناصب عند سيبويه هو إلا نفسها لأنها نابت عن المستثنى وليكن لنا هنا أن نطرح ظاهر نصوص سيبويه للتبيان والفصل إذ يقول:

«باب ما يكون استثناء بإلا. اعلم أن إلا يكون الاسم بعدها على وجهين: فأحدُ الوجهين ... والوجه الآخر: أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله، عاملا فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهما»(١).

وقال أيضًا: «باب لا يكون المستثنى فيه إلاَّ نصبا، لأنه مخرَجٌ مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهما»(٢).

فظاهر النصوص هنا تدل وبصريح القول أن العامل في المستثنى ما قبله، أنظر إلى قول سيبويه: «فعمل فيه ما قبله».

والحقيقة أن ما قبله يحتمل أحد ثلاثة أشياء:

١- أن يكون «الفعل» المتقدم أو ما يشبهه مما كان على معنى الفعل.

٢- «إلا »لأنها تعد قبله أيضًا.

٣- «تمام الجملة» قبله.

فأحد هذه الأشياء تعد قبل المستثنى المنصوب ولذلك كان تفسير أبي جعفر أنه العامل المتقدم من فعل أو شبهه، وكان تفسير ابن مالك أن المتقدم هو «إلا» لأنها نائب عن استثنى وكان تفسير البعض الثالث أنه «تمام الكلام» المتقدم.

وربما قصد ابن مالك أن المتقدم يعمل فيه من حيث المعنى لا العمل ولكلٍ وجهة نظره.

وحجة القائل بهذا المذهب وهم البصريون:

---

(١) الكتاب جـ٢/٣١٠.

(٢) السابق جـ٢/٣٣٠.

ذلك لأن الفعل المتقدم، وإن كان فعلًا لازمًا في الأصل، إلا أنه قَوِيَ بـ «إلا» فتعدَّى إلى المستثنى، كما تعدَّى الفعل بحرف الجر، إلا أن «إلا» لا تعمل، وإن كانت مُعَدِّية كما يعمل حرف الجر؛ لأن «إلا» حرف يدخل على الاسم والفعل المضارع، نحو: (ما زيد إلا يقومُ، وما عمرو إلا يَذْهَبُ) وإن لم يجز دخوله على الفعل الماضي نحو: (ما زيد إلا قام)، و(ما عمرو إلا ذهب) والحرف متى دخل على الاسم والفعل لم يعمل في واحد منهما، وعدم العمل لا يدل على عدم التعدية قياسًا على الهمز والتضعيف.

وقياسًا على «الواو» المعدية في باب المفعول «معه» قولهم (استوى الماءُ والخشبة) حيث انتصب الاسم بعد «الواو» بـ «الفعل» المتقدم بتقوية الواو المعدية[١].

فالمستثنى عندهم منصوب بالفعل بواسطة إلا، وانتصب (غير) وما في معناه بالفعل من غير واسطة. حيث شبهه ابن الباذش في ذلك بالظروف، فكما أن الفعل يصل إلى الظرف المختص بحرف الجر، فكذلك ما بعد «إلا» بمنزلته، فلا يصل الفعل إليه إلا بوساطتها، و(غير) لإبهامها مشبهة بالظرف المبهم، فكما أن الفعل يصل إلى الظرف المبهم بنفسه فكذلك (غير) وما في معناها[٢].

وصححه ابن الحاجب بشرط أن يكون المستثنى فضلة، نحو: «جاء القوم إلا زيدًا» فزيدًا وقع فضلة[٣].

وقد اشترط كونه فضلة: لأنه إذا لم يقع فضلة صار إما أحد جزأي الجملة، فيكون له حكمه، وإما من باب آخر غير باب الاستثناء نحو: ما ضربت إلا زيدًا[٤].

---

(١) الإنصاف جـ١/٢٦٢.
(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور جـ٢/٢٥٣، والتذييل جـ٨/١٨٣.
(٣) الإيضاح في شرح المفصل جـ١/٣٢٥، ٣٢٦.
(٤) السابق نفسه.

وخطأ هذا المذهب ابن عصفور بحجة أن: هذه الأسماء قد انتصبت وإن لم يتقدمها فعل نحو قولك: (القوم إخوتك إلا زيدًا)[١]، وكذلك ذكره فريق من النحاة[٢].

وأبطله ابن مالك بصحة تكرير الاستثناء نحو: (قبضت عشرة إلا أربعة إلا درهما إلا ربعا).

وأجيب بأحد أمرين:

الأول: أن معنى الفعل موجود، وهو أن المعنى: (القوم يناسبونك إلا زيدًا) أو القوم يصادقونك إلا زيدًا، فإلا قوت الفعل المقدر، فأوصلته إلى زيد فنصبه[٣].

والثاني: أن الحكم إذا ثبت بعلة ثبت في مواضع، وإن لم تكن العلة موجودة طردًا للباب كما في قولهم: أعد ونعد وتعد؛ حملًا على يعد، وكذلك نكرم وتكرم ويكرم، حملًا على أكرم[٤].

المذهب الثالث:

وهو ثابت للمبرد في الصحيح من خلال كتبه[٥] حيث يرى أن ناصب المستثنى هو الفعل المحذوف المقدر، و«إلا» دليل وبدل من هذا الفعل، وليس لا «إلا» عمل في المستثنى.

واختلط على المبرد:

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور جـ٢/٢٥٣، عدة السالك جـ٢/٢١٣.

(٢) انظر: الإنصاف جـ١/٢٦٤، همع الهوامع جـ٣/٢٥٢، منحة الجليل بشرح ابن عقيل جـ٢/٢١١، حاشية الخضري جـ١/٢٠٣.

(٣) انظر: التبيين في مسائل الخلاف صـ٤٠٢، لأبي البقاء العكبري- تحقيق: د/ عبدالرحمن العثيمين- دار الغرب الإسلامي- الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، والإنصاف جـ١/٢٦٤، همع الهوامع جـ٣/٢٥٢، حاشية الخضري جـ١/٢٠٣.

(٤) انظر: التبيين صـ٤٠٢.

(٥) انظر: المقتضب جـ٤/٣٩٠، والكامل جـ٤/٢٤٣- ٢٤٤، للمبرد- تحقيق أبو الفضل إبراهيم- دار الفكر العربي، ط٣، ١٤١٧- ١٩٩٧م.

فتصور رأيه مترجم عن رأي سيبويه غير متناقض له.

والحقيقة أن سيبويه لا يرى النصب بالفعل المحذوف كما زعم هو.

وحجة هذا القول:

أنه إذا قيل: قام القوم إلا زيدًا، فكأنه قيل: قام القوم أعني أو استثنى زيدًا، فوجب أن تنصب (زيدًا) بـ أعني أو استثني، فكذلك مع ما قام مقامه، ولأن هذا الفعل المقدر على معنى الكلام، والأصل في العمل: للفعل أو نائبه(١).

واستدلوا على صحة هذا القول أيضًا:

بأن الفعل المتقدم فعل لازم فلا يجوز أن يكون هو العامل في المستثنى النصب.

لأن الفعل اللازم لا يجوز أن يعمل في هذا النوع من الأسماء فدل على أن العامل هو الفعل المقدر المحذوف وإلا دليل عليه.

يضاف إليه:

أنه قد لا يكون في الكلام فعل أصلًا كما تقول: القوم إخوتك إلا زيدًا فدل على ما أثبته.

ورده ابن مالك:

لمخالفته النظائر، إذ لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه لا بإضمار، ولا بإظهار، ولو جاء ذلك لنصب ما ولي: (ليت وكأن ولا) بأتمنى وأشبه وأنفي، وفي الإجماع على امتناع ذلك دلالة على فساد إضمار استثنى(٢).

المذهب الرابع:

---

(١) انظر: الإنصاف جـ١/٢١٢، التبيين صـ٣٩٩، شرح المفصل جـ٢/٤٧، شرح الكافية للرضي جـ٢/٨٠، الاستغناء في الاستثناء للقرافي صـ٦٨، تحقيق محمد عبدالقادر عطا- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

(٢) انظر: شرح التسهيل جـ٢/٢٠١، وشرح الألفية لابن الناظم صـ٢٩٣- ٢٩٤.

ذهب إليه الفراء ومن تابعه من الكوفيين؛ ليروا: أن «إلا» مركبة من «إن» المؤكدة و«لا» العاطفة، ثم خففت «إن» بحذف أحد نونيها، ثم أدغمت في «لا»، فإذا انتصب ما بعدها فذلك من أجل تغليب حكم «إن»، وإذا لم ينتصب فمن أجل تغليب حكم «لا» العاطفة. فقولك: (جاء القوم إلا زيدًا)، فزيد اسم «إن» و«لا» كَفَتْ عن الخبر؛ لأن التأويل: (إن زيدًا لم يقم) كما ركبت «لو» مع «لا» وجعلا حرفا واحدًا[1].

ورد هذا القول بعدة ردود:

أولها: قوله أن الأصل فيها «إنَّ» و«لا» ثم خففت وركبت مع «لا» فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل.

الثاني: لو صلح القول بأنها مركبة من «إنَّ» و«لا» لوجب أن لا تعمل، لأن إنَّ الثقيلة إذا خففت بطل عملها خاصة على مذهبكم- مذهب الكوفيين.

الثالث: لو جاز التركيب على ما قلتم لوجب أن لا يجوز مثل: (ما قام إلا زيدٌ)، لأن هذا الموضع لا تصلح فيه «لا» ولا «إنَّ».

وأيضًا: فإن الخبر الذي أدعى حذفه لم يظهر في موضع[2] وبالجملة فهذا المذهب دعوى لا دليل عليها.

الرابع: لو صح القول بأن «لا» عاطفة، فإن «لا» العاطفة لا تأتي إلا بعد الإثبات نحو: جاءني زيد لا عمرو، أما هنا فنقول: ما جاءني القوم إلا زيد.

---

(١) انظر: الإنصاف جـ١/٣٦٤، وشرح الجمل جـ٢/٢٥٣، وشرح السيرافي كتاب سيبويه جـ٣/٦٢، الغرة في شرح اللمع لابن الدهان جـ٢/٤٦٣، تحقيق: فريد بن عبدالعزيز، دار التدميرية، الطبعة الأولى، ١٤٣٢- ٢٠١١م، والإيضاح في شرح المفصل جـ١/٣٢٥، ومعاني الحروف للرماني ١٢٦، وجواهر الأدب ٤٧٨، شرح التسهيل جـ٢/٢٠١، وشرح الكافية للرضي جـ١/٢٢٦، ارتشاف الضرب جـ١/٣٠٠، والجنى الداني ٥١٧، والتصريح جـ١/٣٤٩، همع الهوامع جـ٣/٢٥٣، والاستغناء للقرافي ٦٨، شرح الجمل لابن الفخار جـ٣/٩٦٢.

(٢) انظر: الإنصاف جـ١/٢٦٣، شرح المفصل جـ٢/٧٧، شرح الجمل لابن عصفور جـ٢/٢٥٤.

وأن في هذا عزلًا لـ «أن» مرة ولـ «لا» مرة أخرى عن مقتضيهما، فقد ينصب بها مرة ويتبع بها أخرى، ولا يجتمع الحكمان معا في موضع.

ولأن المعطوف عليه، قليلا ما يحذف، والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو: ما قام إلا زيد[١].

الخامس: تشبيهه لها بلولا فحجة عليه، لأن «لو» لما ركبت مع «لا» بطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد، وحدث لهما بالتركيب حكم آخر، وكذلك كل حرفين ركب أحدهما مع الآخر؛ فإنه يبطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد، ويحدث لهما بالتركيب حكم آخر، وصار هذا بمنزلة الأدوية المركبة من أشياء مختلفة فإنه يبطل حكم كل واحد منها عما كان عليه في حالة الإفراد، ويحدث لها بالتركيب حكم آخر. وهو لا يقول في إلا كذلك، بل يزعم أن كل واحد من الحرفين باقٍ على أصله وعمله بعد التركيب كما كان قبل التركيب.

ويدل على فساد قولهم: نحو (ما قال إلا له) فإن له لا شيء قبله يعطف عليه، وليس في الكلام منصوب فتكون «إلا» عاملة فيه. فدلَّ على فساد ما ذهب إليه[٢].

المذهب الخامس:

للكسائي وفيه يرى أن الاسم المنصوب بعد إلا منصوب «بأنَّ» مضمرة، كأنه قال: قام القوم إلا أنَّ زيدًا لم يقم فحذف الخبر[٣].

واستضعفه ابن مالك وغيره.

---

(١) انظر: الكافية من خلال شرح الكافية جـ١/٢٢٦.

(٢) انظر: الإنصاف جـ١/٢٦٤- ٢٦٥.

(٣) شرح السيرافي جـ٢/٦١، الإنصاف جـ١/٢٦١، وشرح التسهيل جـ٢/٢٠١، وشرح المفصل جـ٢/٧٧، الرضي جـ١/٢٢٦، وجواهر الأدب ٤٧٧، ورصف المباني صـ٩١، والارتشاف جـ١/٣٠٠، والجنى الداني ٥١٦، والتصريح جـ١/٣٤٩، والهمع جـ٣/٢٥٣، ائتلاف النصرة صـ١٧٤، تحقيق: د/ طارق الجنايني- بيروت.

لأنه مبني على ادّعاء تقدير ما لا دليل عليه، ولا حاجة إليه، ولأنه لو سلّم تقدير «أنَّ» يلزم أن يكون لها عامل يعمل فيها، لأنها مع ما تعمل فيه في تأويل مصدر فيجعل الذي عمل فيها عاملا فيما قدّرت من أجله ويستغنى عنها. وأيضا لو كانت أنّ مقدرة لم يتم الكلام بمنصوبها مقتصرا عليه، كما لم يتم به إذا ذكرت، لأن العامل إذا حذف لا يختصر عمله[١].

ورده أيضًا ابن الدهان[٢] والقرافي[٣]: بأن الحروف لا تضمر، ولا تعمل إلا فيما لا اعتداد به، كحرف القسم، ولو جاز هذا لجاز في كل موضع يجوز أن توجد فيه أن يكون ما بعدها منصوبا، وإما نحو: (ما تأتيني فأكرمك)، حيث نصبت «أن» مضمرة، فلأن لها في اللفظ عوضا، وهو الفاء.

كما رده الرضي أيضًا:

بأن الموجب للنصب على هذا التقدير: أنه لم يفعل إلا أنَّ، فإن أراد أن الموجب للنصب أنه لم يفعل لبطل بقولك: قام زيدُ لا عمروُ. وإن أراد أن «أن» هي الموجبة للنصب كان اسمها وخبرها في تقدير اسم. وحينئذ لابد أن يقدر له عامل يعمل فيه، وهو موطن الخلاف[٤].

المذهب السادس:

ونسب للكسائي أيضًا: حيث يرى أن الاسم انتصب لمخالفته للأول. إذ إن قولك: (قام القوم إلا زيدًا) ترى أن ما بعد إلا منفي عنه القيام، وما قبلها موجب له القيام.

أثبته للكسائي ابن عصفور[٥] وأبو حيان[٦]، وأبطله ابن عصفور بالعطف.

---

(١) شرح التسهيل جـ٢/٢٠١، وانظر: الإنصاف جـ١/٢٦٥.
(٢) انظر: الغرة في شرح اللمع جـ٢/٤٦٤.
(٣) انظر: الاستغناء في الاستثناء صـ٦٩.
(٤) شرح الكافية جـ١/٢٢٦.
(٥) انظر: شرح جمل الزجاجي جـ٢/٢٥٣.
(٦) انظر: ارتشاف الضرب جـ٣/١٥٠٦.

لأن الخلاف لو كان يوجب النصب لأوجبه في قولك: (قام زيدٌ لا عمروٌ) إذ أن ما بعد «لا» مخالفٌ لما قبلها ولم ينتصب وكذلك في نحو: (ما قام زيدٌ لكن عمروٌ) ومثل ذلك كثير. فبطل القول النصب بالمخالفة[١].

المذهب السابع:

ونسب للكسائي أيضًا وهو أن الاسم بعد إلا انتصب عن تمام الكلام، والتشبيه بالمفعول كالتمييز، كما انتصب درهما بعد عشرين[٢].

وعزى هذا الرأي لسيبويه[٣]، وصححه الصميري[٤] وابن عصفور[٥].

والحقيقة أن نصوص سيبويه في بداية المسألة تشير بهذا الرأي له وللخليل[٦].

ولم يسلم هذا القول من الرد: حيث رد بأن يقال: لا يخلو أن يكون المعنى: أن نصب هذا المستثنى إما بالتمام نفسه، وهو معنى معلق بالجملة.

أو يكون منصوبا بالجملة نفسها، من حيث هي جملة، وكلاهما باطل باتفاقهم على جواز توسط المستثنى، والمعمول هناك لا يصح توسطه بين أثناء العامل في نحو: (عندي عشرون درهما) فلا يقال: درهما عندي عشرون، ولا عندي درهما عشرون.

المذهب الثامن:

أثبته ابن مالك[٧] وغيره لابن خروف. حيث يرى أن الناصب ما قبل إلا على سبيل الاستقلال.

---

(١) انظر: شرح الجمل جـ٢/٢٥٣.

(٢) انظر: التبيين عن مسائل الخلاف صـ٤٠٠، والإنصاف جـ١/٢٦١.

(٣) انظر: شرح السيرافي جـ٣/٦٢.

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة ٣٧٥.

(٥) انظر: شرح الجمل جـ٢/٢٥٤.

(٦) انظر: هامش شرح الجمل لابن عصفور جـ٢/٢٥٤.

(٧) انظر: شرح التسهيل جـ٢/٢٠٠، وانظره في شرح الألفية لابن الناظم ٢١٥، ارتشاف الضرب الضرب جـ٣/١٥٠٦، شفاء العليل جـ١/٤٩٩، والتصريح جـ١/٥٤١، همع الهوامع جـ٢/٢٥٢.

والذي دعا ابن خروف إلى هذا الرأي: انتصاب غير إذا وقعت موقع إلا المنتصب ما بعدها نحو: (قاموا غيرَ زيد)، فنصبوها على الاستثناء، قال: فلو كان المنصوب على الاستثناء مفتقرا إلى واسطة لم تنصب غير بلا واسطة(١).

وجرَّأه على هذا أيضا:

قول سيبويه في باب غير: «ولو جاز أن تقول (أتاني القوم زيدا) تريد الاستثناء ولا تذكر «إلا» لما كان إلا نصبا»(٢).

ورده ابن عصفور أيضًا:

بأنه حكم بما لا نظير له، وذلك أن المنصوب على الاستثناء بعد إلا لا مقتضى له غيرها، لأنها لو حذفت لم يكن لذكره معنى، فلو لم تكن عاملة فيه ولا موصلة عمل ما قبلها إليه مع اقتضائها إياه لزم عدم النظير، فوجب اجتنابه(٣).

وقد أجاب عن نصب غير بلا واسطة:

فعنده أنه منصوب على الحال، وفيه معنى الاستثناء، كما أنه مذهب أبي علي في التذكرة.

فغير في (قاموا غير زيد) حال، وهو الظاهر من قول سيبويه في باب غير، بعد تمثيله بأتاني القوم غير زيد، فغير الزيدين جاءوا ولكنه فيه معنى إلا. هذا نصه(٤).

كما أجاب عن قوله:

لو جاز أن يقول (أتاني القوم زيدا) تريد الاستثناء ولا تذكر إلا لما كان إلا نصبا؛ أن يحمل على حذف إلا وإبقاء عملها، أو على حذف (غير)

---

(١) انظر: شرح التسهيل جـ٢/٢٠٠.
(٢) انظر: الكتاب جـ٢/٣٣٠.
(٣) انظر: شرح الجمل جـ٢/٢٥٤.
(٤) السابق نفسه.

وإقامة «زيد» مقامها في الإعراب كما فُعِل «بكل» مضاف إليه إذا حذف المضاف وأقيم هو مقامه[1].

تحليل واستنتاج:

بتحليل التراكيب الواردة في باب الاستثناء نستنتج بعض الدلائل التي تقودنا إلى تحديد العامل في المستثنى ليكون الناصب هو «إلا» نفسها حيث عملت النصب لأنها ضمنت في معنى الفعل إذ كان مفاد التراكيب معها في قولك: (جاء القوم إلا زيدًا) على معنى (استثنى زيدًا) **وهذه الدلائل هي:**

١- أن الاستثناء لغة الإخراج واصطلاحًا الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها، فيلزم من هذا أن إلا دائما تحمل هذا المعنى المعبر عنه بالفعل (استثنى) الدال على الإخراج فهي تخرج المدخل وتدخل المخرج، فإذا كان هذا المعنى يلازمها فيلزم أن تكون هي الناصبة لأنها في معنى هذا الفعل وما كان في معناه عمل عمله فيثبت لها العمل.

٢- ثبوت العمل لـ «إلا» من منطلق ملاحظة ثبوت العمل لأدوات الاستثناء على الإطلاق فإذا نظرنا إلى «غير» و«سوى» إذا قلت: (جاء القوم غيرَ زيدٍ) لاحظنا أن ما كان مستحقًا للمستثنى بـ «إلا» ثبت «لغير» باعتبارها اسمًا حتى مع فقد «إلا» شكلًا في التركيب إلا أن المعنى قائم وهو معنى الفعل استثنى ألا ترى أن معنى قولك: (جاء القوم غير زيد)، معناه: (جاء القوم استثني زيدًا).

لذا وجب النصب (لغير) ثم ثبت لها بأسميتها إضافتها إلى المستثنى بعدها وكذلك سوى.

أما ليس ولا يكون: فيلاحظ أنها قامت بالتأثير والعمل في المستثنى حيث كان هذا المستثنى منصوب بعدها على أنه خبرًا لها فهذا دليل آخر على استمرارية عمل أدوات الاستثناء على معنى استثنى.

كذلك «خلا» و«عدا»:

---

(١) انظر: شرح التسهيل جـ٢/٢٠٠.

فإذا اعتبرا فعلين أثرا النصب في المستثنى بعدهما وهما في هذا الحال فعلان جامدان لوقوعهما موقع إلا وفاعلهما مستتر.

فإذا كان الأفعال التي وقعت موقع إلا قد أدت العمل وأثرت في المستثنى بعدها؛ وقد روعي أصل الموقع حيث جعلا فعليين جامدين لأن الموقع للحرف «إلا» فكان لـ «إلا» أن يثبت لها العمل أحق إذ إنها أم الباب كما يتضح وأن الموقع لها حتى في حال خلو التركيب منها حيث احتفظ لها بحقها فيه.

وما يقال في «خلا» و«عدا» يقال في «حاشا».

٣- قولهم إن معاني الحروف لا تعمل فقولك: ما زيدٌ قائما صحيح وقولك: ما زيدًا قائما غير صحيح على معنى نفيت زيدًا أقول: أننا في عمل معاني الحروف مقيدين في العمل بالوارد والمسموع عن العرب فلم يثبت بالسماع أنهم قالوا (ما زيدًا قائمًا) بالنصب على معنى (نفيت زيدًا قائما)، ولكن ثبت قولهم: جاء القوم إلا زيدًا بنصب زيد فيلزم من وجود عامل لزيد وقد قامت «إلا» مقام «استثنى» في المعنى وما قام مقامه في المعنى فليعمل عمله.

٤- قولهم إن معاني الحروف لا تعمل فهلا أعملتم الحروف المشبهة بالفعل في المعنى من باب «إنّ» وأخواتها فادعيتم أنها عملت لأن كل حرف كان في معنى فعل بعينه فلماذا تنكرونه في «إلا» وتثبتونه «لإن» وأخواتها علما بأن جميعهم «حروف».

٥- يدلك على أن العمل لـ «إلا» أيضًا أنه في الاستثناء المفرغ معنى استثنى غير قائم فإذا قلت: (ما محمدٌ إلا رسول) كان المعنى قصر الرسالة على محمد وليس هناك مخرج فلما فقد معنى الإخراج سلط العامل المقدم ولم يكن لـ «إلا» عمل إذ معناها تحول من إخراج إلى قصر وحصر فهذا يؤكد أنه في حال الاستثناء التام بنوعيه تعمل إلا لأنها على معنى الإخراج أو على معنى استثنى.

٦- لو كان العمل للفعل المتقدم لما ارتبط الكلام بإلا، وقد كان في فقدها خروج الكلام عن الباب بأسره فهي مؤدية معنىً وعملًا.

٧- قولهم الفعل المتقدم هو العامل بتعدية «إلا» مردود بأنه لم يثبت من أدوات التعدية إلا «حروف الجر»، -و«الهمزة»- و«التضعيف».

٨- قولهم بالتركيب دعوى للتكلف.

٩- قولهم النصب على أنه اسم أنّ مقدرة والخبر محذوف لا دليل عليه لأنه لم يثبت ظهوره في موضع.

١٠- قولهم انتصب عن تمام الكلام باطل بجواز توسط المستثنى أو تقدمه.

١١- قولهم بالمخالفة مردود بالعطف بإلا ولكن.

١٢- قولهم بالفعل المقدر فيه مخالفة للنظائر فلم يثبت النصب بأتمنى مقدر بعد ليت، ولم يثبت النصب باأستدرك مقدر بعد لكن، ولم يثبت النصب بأترجى بعد لعل.

فدل: على ثبوت العمل لـ «إلا» بنفسها لأنها في معنى الفعل. فأثرت النصب وهو واحد من اثنين يعمله الفعل فتكون مما عمل عمل الفعل دون حروفه لكونها في معناه، وهو ما ذهب إليه الجرجاني في العوامل المائة.

المبحث الثالث

(يا، وأيا، وأي، والهمزة)

فقد ذكر عبدالقاهر الجرجاني من العوامل اللفظية السماعية التي تنصب الاسم فقط أحرف النداء وهي: («يا» وهي أعم، وأيا و«هيا» لنداء البعيد، وأي- والهمزة، لنداء القريب)[١].

حيث يكون المطلوب إقباله، أو المسئول إجابته بـ «يا» وأخواتها سواء كانت ملفوظة نحو: يازيد أو مقدرة نحو قوله تعالى: ﴿**يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا**﴾[٢]، أي: (يايوسف اعرض عن هذا).

وأصل يا زيد: أدعوا زيدًا.

فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله، ولدلالة حرف النداء عليه.

فعامل المنادى: حرف النداء على ما عليه عبدالقاهر الجرجاني حيث ناب عن الفعل المحذوف في المعنى والعمل إذ أنه ضمن معنى الفعل فعمل عمله لأنه في معنى أدعو فنصب زيدًا كما انتصب الحال في قولهم (هذا زيدٌ قائمًا) لأنه على معنى أشير أو أنبه[٣]. وانتصب المنادى هنا على أنه مشبهة بالمفعول به.

هذا وقد حد الجمهور المنادى بأنه:

مفعول في المعنى، لأنه مدعو، فيستحق النصب لفظًا إن كان معربًا قابلًا لحركة الإعراب، كيا عبدالله، أو تقديرًا إن كان مبنيا أو معربا غير قابل لحركة الإعراب كيا زيدُ، ويا قاسِ، ويا فتى، ويا أخي[٤].

إلا أنه اختلف العلماء في الناصب له على خمسة أقوال:

القول الأول:

---

(١) انظر: العوامل المائة في لوحة عتيق صـ٩، ١٩٦.

(٢) من سورة يوسف آية رقم: ٢٩.

(٣) انظر: جواهر الأدب ٣٦٠ بالهامش.

(٤) شرح التسهيل جـ٢/٢٤٢.

رأي: أن الناصب هو الحرف نفسه، لأنه على معنى الفعل المتروك إظهاره فعمل لأنه ناب عن الفعل وإليه ذهب عبدالقاهر الجرجاني في رأيه السابق.

وهو رأي ابن جني[١]، وابن برهان[٢]، والعكبري[٣]، وقد نسب إلى المبرد، حيث أثبته له ابن يعيش[٤]، والرضي[٥]، والجامي[٦]، والأشموني[٧]، والخضري[٨]، وفي المقتضب خلاف ذلك[٩].ونسبه السيوطي للفارسي في بعض مذاهبه[١٠].

حجة أصحاب هذا القول:

قالوا: إنما قلنا أن المنادى في موضع نصب، لأنه مفعول؛ لأن التقدير في قولك: يازيدُ أدعو زيدًا، أو أنادي زيدا، فلما قامت «يا» مقام أدعو عملت عمله. فانتصب المنادى على أنه مشبه بالمفعول[١١].

والذي يدل على أنها قامت مقامه عدة وجوه:

---

(١) انظر: الخصائص جـ٢/٢٧٦.

(٢) انظر: شرح اللمع لابن برهان جـ١/٢٧١، تحقيق فائز فارس- الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

(٣) انظر: التبيين عن مذاهب النحويين صـ٤٤٣.

(٤) انظر: شرح المفصل جـ١/١٢٧.

(٥) انظر: شرح الرضي جـ١/٣٤٦.

(٦) انظر: الفوائد الضيائية جـ١/٢٤٦، للجامي- تحقيق: أحمد عزو على محمد مصطفى، بيروت، ط١، لبنان ١٤٣٠- ٢٠٠٩م.

(٧) انظر: منهج السالك جـ٣/٢٣.

(٨) انظر: حاشية الخضري جـ٢/٤٦، دار الفكر ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

(٩) انظر: المقتضب جـ٤/٢٠٢، وفيه كلام المبرد صريح في أن الناصب للمنادى الفعل الفعل المحذوف وجوبا، ويا بدل منه. وليس الناصب «اليا» كما نسب إليه.

(١٠) انظر: همع الهوامع جـ٣/٣٣.

(١١) انظر: همع الهوامع جـ٣/٣٣.

أحدها: أنها تدخلها الإمالة نحو: (يازيد)، و(ياعمرو)، والإمالة إنما تكون في الاسم والفعل، دون الحرف، فلما جازت فيها الإمالة دل على أنها قد قامت مقام الفعل(١).

الثاني: أن لام الجر تتعلق بها نحو (يالزيدٍ، ويالَعَمْروٍ) فإن هذه اللام لام الاستغاثة وهي حرف جر؛ فلو لم تكن «يا» قد قامت مقام الفعل، ما جاز أن يتعلق بها حرف الجر؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف، فدل على أنها قد قامت مقام الفعل، ولهذا زعم بعض النحويين أن فيها ضميرًا كالفعل(٢).

الثالث: أن الكلام يتم بها وبالاسم، وليس هذا شأن الحروف، ولولا وقوعها موقع الفعل لم تكن كذلك(٣).

الرابع: أنهم نصبوا بها الحال فقالوا: يا زيد راكبا(٤).

فقد حكى أبو بكر بن السراج عن أبي العباس المُبَرِّد أنه قال: قلت لأبي عثمان المازني(٥):

ما أنكرت من الحال للمَدْعُوِّ؟ قال: لم أنكر منه شيئًا، إلا أن العرب لم تَدْعُ على شريطةٍ؛ فإنهم لا يقولون: (يا زيد راكبًا) أي: ندعوك في هذه الحالة ونمسك عن دعائك ماشيًا؛ لأنه إذا قال (يا زيد) فقد وقع الدعاء على كل حال، قلت: فإن احتاج إليه راكبا ولم يحتج إليه في غير هذه الحالة، فقال: ألست تقول: (يا زيد دعاء حقًّا)؟ فقلت: بلى، فقال: على ما تحمل المصدر؟ قلت: لأن قولي يا زيد كقولي أدعو زيدًا؛ فكأني قلت: أدعو دعاء حقًّا، فقال: لا أرى بأسًا بأن تقول على هذا: يا زيد راكبًا، فالزم القياس.

قال أبو العباس: وجدت أنا تصديقًا لهذا قول النابغة:

---

(١) انظر: الإنصاف جـ١/٣٢٦، وشرح المفصل جـ١/١٢٧، شرح الرضي جـ١/٣٤٦.

(٢) انظر: الإنصاف جـ١/٣٢٦- ٣٢٧، وانظر: جواهر الأدب صـ٣٦١.

(٣) انظر: التبيين عن مذاهب النحويين صـ٤٤٣.

(٤) انظر: التبيين عن مذاهب النحويين صـ٤٣٣.

(٥) انظر: الإنصاف جـ١/٣٢٩.

قالت بَنُو عامر: خَالُوا بني أسد ... يا بُؤْسَ للجهل ضَرَّارًا لأقوام[1]

قال الرضي: «واعلم أنه قد ينصب عامل المنادى، المصدر اتفاقا، نحو: يا زيد دعاءً حقًا»[2].

ثم قال: «وأجاز المبرد نصبه للحال، نحو يا زيد قائما، إذا ناديته في حال قيامه قال: ومنه:

يا بؤس للجهل ضرَّارًا بأقوام

والظاهر أن عامله بؤس»[3].

وعلى هذا المذهب: يكون تركيب النداء في نحو: (يا زيد) جملة. فحرف النداء سد مسد أحد جزأي الجملة أي «الفعل»، أما «الفاعل» فمقدر.

وأيده الرضي حيث قال: ولا منع من دعوى سده مسدَّهما، والمفعول به على هذا المذهب واجب الذكر لفظا أو تقديرًا، إذ لا نداء بدون المنادى[4].

---

(١) البيت للنابغة الذبياني. من بحر البسيط. ينظر في: ديوان النابغة صـ٧١، والخصائص جـ٣/١٠٦.

وهو من شواهد الكتاب جـ١/٣٤٦، وشرح الرضي جـ١/٣٤٧، همع الهوامع برقم ٦٦٧.

ومعنى (خالوا بني أسد) أي تاركوهم وقاطعوهم، وحرفيته خلوا بينهم وبين أنفسهم ولا تكونوا معهم.

ومعنى قوله: (يا بؤس للجهل) ما أبأس الجهل على صاحبه وأضره له.

ومحل الاستشهاد قوله (يا بؤس للجهل ضرارًا) فإن هذه الكلمة حال، وقد جعله المُبَرِّد حالًا من المضاف الذي هو المنادى، ومن المعلوم أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، فيكون العامل في هذه الحال هو العامل في المنادى –وهو حرف النداء النائب مناب أدعو– وكأنه قال: أدعو بؤس الجهل أدعوه حال كونه ضرارًا لأقوام.

ومن النحاة من جعل هذه الحال من المضاف إليه الذي هو الجهل؛ فيكون العامل فيه هو المضاف لأنه هو العامل في صاحبه، ومن هؤلاء الرضي، انظر: في شرح الرضي جـ١/٣٤٧.

انظر: الانتصاف من الإنصاف جـ١/٣٣٠، لمحي الدين عبدالحميد.

(٢) شرح الكافية جـ١/٣٤٧.

(٣) انظر: السابق جـ١/٣٤٦.

(٤) السابق نفسه.

أما ابن مالك فقد رده: بجواز حذف حرف النداء وهو على قولهم عوض محض، والعرب لا تجمع بين حذف العوض والمعوض منه(١)، نحو ما كان في:

أبا خُراشَةَ أمّا أنت ذا نفر ... فإن قومي لم تأكلهم الضّبع(٢)

ورد من وجوه أخرى هي:

١- أن الإمالة لا توجب العمل، بدليل إمالة «بلى» ولم تعمل.

٢- وبمنع تعلق الجار، وانتصاب الحال بها، وإنما هو بالمنوب عنه.

٣- وبأنه يلزم حصول الجملة من حرف واسم، وهو باطل(٣).

وأجاب علاء الدين الأربلي عن هذه الردود:

أما الأول: فبأن الإمالة إنما لم توجب العمل، لضعف المشابهة بها وحدها، وهنا اعتضدت بتعدد جهة الشبه، فعملت لقوتها.

وأما الثاني: فبأنه لم يعهد في الكلام انتصاب الحال، وتعلق الجار بمحذوف معوض عنه، لا يمكن الإتيان به، فتعين كون الانتصاب والتعليق بالعوض، وهو المطلوب.

وأما الثالث: فبمنع بطلان تركيب الكلام من حرف واسم مطلقا؛ لتصريحهم باستثناء هذه الصورة.

وأما قياس «يا» على «هذا» ففاسد؛ لأن المقيس عليه لما لم تقو جهة شبه الفعل فيه- وقد انتصب الحال بعده- وجب أن ينسب العمل إلى ما دل عليه من معنى الإشارة، أو التنبيه بخلاف المقيس(٤).

---

(١) انظر: شرح التسهيل جـ٣/٢٤٢.

(٢) قائله العباس بن مرداس، جمع وتحقيق: يحي الجبوري- العراق- بغداد، ١٩٦٨م، من بحر البسيط.

ينظر في: ديوانه صـ١٢٨، الأشباه والنظائر جـ٢/١١٣، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة- بيروت ط١، تلخيص الشواهد ٢٦٠، شرح المفصل جـ٢/٩٩، جـ٨/١٣٢، شرح التسهيل جـ٣/٢٤٢، والهمع برقم: ٤١٣.

الشاهد في قوله (أما) حيث حذف كان بعد «أن» الناصبة و«ما» عوض عنها، وكان سيبويه لا يجيز ذكر «كان» بعد (أما) لما فيه الجمع بين العوض والمعوض عنه.

(٣) انظر: جواهر الأدب صـ٣٦١.

(٤) السابق نفسه.

القول الثاني:

للبصريين اتباعا لمذهب سيبويه: وهو قولهم: أن الناصب للمنادى الفعل المقدر حيث لزم إضماره، وقد انتصب المنادى بهذا العامل المقدر على أنه مفعول به له ولزم إضماره بعد الأداة.

إذ يقول سيبويه: «ومما يَنتصب في غير الأمر والنهى على الفعل المتروك إظهارُه قولك: يا عبد الله، والنَّداءُ كلُّه... حذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار يَا بدلا من اللَّفظ بالفعل، كأَنه قال: (يَا، أُريدُ عبدَ الله)، فحذَف أُريدُ وصارت يا بدلاً منها، لأنّك إذا قلت: يا فلانُ، علم أنك تريده.

ومما يدلك على أنّه يَنتصب على الفعل، وأنّ «يا» صارت بدلًا من اللفظ بالفعل، قولُ العرب: يا إيّاك، إنما قلتَ: يا إيّاك أَعْنى، ولكنَّهم حذفوا الفعلَ وصار يا وأَيَا وأَىْ بَدَلاً من اللفظ بالفعِل»[1].

فالعامل على هذا المذهب هو الفعل المقدر نفسه وظهرت الياء نائبة عنه في الشكل وليست هي التي فعلت النصب.

وإليه ذهب المبرد بقوله: «اعلم أنك إذا دعوت مضافا نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: يا عبد الله لأن (يا) بدل من قولك: أدعو عبد الله، وأريد لا أنك تخبر أنك تفعل، ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلا، فإذا قلت: يا عبد الله، فقد وقع دعاؤك بعبد الله، فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك»[2].

وعلى الرغم من هذا الوضوح في نص سيبويه، ونص المبرد فقد التبس على بعض النحاة. حيث نسب أبو حيان لسيبويه أن الناصب الحرف نفسه لنيابته عن الفعل[3]. وكذلك أثبت للمبرد خلاف ما ورد في نصه.

---

(١) الكتاب جـ١/٢٩١.

(٢) راجع المقتضب جـ٤/٢٠٢، وانظر: هامش نفس الصفحة للشيخ عضيمة.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب جـ٣/١١٧.

هذا وقد اتبع سيبويه وجمهور البصريين أكثر النحاة، منهم: ابن السراج، الزمخشري، وابن يعيش، وابن الحاجب، والرضي، وابن مالك، وابن هشام الأنصاري، والسيوطي(١).

حجتهم: أن المنادى مفعول إذ إن قولك (يازيد) تقديره: (أعني أو أنادي أو أدعو زيدًا).

وإنما وجب إضماره لعدة أسباب:

أحدها: كثرة الاستعمال حيث صار يازيد بدلًا من ادعو زيدًا.

الثاني: أنك إذا صرحت بالفعل وقلت أدعو زيدًا أو أنادي زيدًا أو أريد زيدًا كان إخبارًا عن نفسك، والنداء ليس بإخبار وإنما هو نفس التصويت بالمنادى، ثم يقع الإخبار عنه. فيما بعد أي أنه أسلوب إنشاء عندما تقول: يازيد ثم يقع الإخبار عنه بعد ذلك فتقول: فيما بعد الانتهاء من التصويت: ناديت زيدًا(٢).

الثالث: الاستغناء بظهور معناه.

إذ يقول ابن السراج: «وينبغي أن تعلم: أن حق كل منادى النصب، من قبل أن قولك: يا فلان ينوب عن قولك: أنادي فلانا، لأن قولك: (يا) هو العمل بعينه، وأنه فارق سائر الكلام. لأن الكلام لفظ يغني عن العمل، وهذا العمل فيه هو اللفظ»(٣).

الرابع: أنهم عوضوا من هذا الفعل حرف النداء، وهم لا يجمعون في الكلام بين العوض والمعوض(٤).

---

(١) انظر: الخصائص جـ٢/٢٧٦، العوامل المائة صـ٩، والأصول لابن السراج جـ١/٣٣٣، والمفصل من خلال شرح المفصل جـ٢/١٢٧، وشرح المفصل جـ٢/١٢٧، الكافية من خلال شرح الكافية جـ١/٣٤٤، شرح الرضي للكافية جـ١/٣٤٥، وشرح التسهيل جـ٣/٢٤٢، همع الهوامع جـ٣/٣٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل جـ٣/٢٤٢.

(٣) انظر: الأصول في النحو جـ١/٣٣٣.

(٤) انظر: شرح التسهيل جـ٣/٢٤٢.

ذلك أن: الأصل في العمل للأفعال، والحرف ينبه على ذلك الفعل، لا أنه يعمل، ألا ترى أن أدوات الشرط إذا حذف عنها الفعل أعربت بفعل محذوف دل عليه الحرف، فكذلك هاهنا(١).

وعلى هذا المذهب: (فيا زيد) جملة، وليس المنادى أحد جزأي الجملة. فعند سيبويه: جزءا الجملة– أي الفعل والفاعل– مقدران(٢).

وأما (زيد) فهو المفعول به، محله النصب واجب الذكر لفظًا أو تقديرًا، إذ لا نداء بدون المنادى. والفعل المقدر هنا وإن كان جملة إلا أنه مقصود به الإنشاء فالأولى أن يقدر بلفظ الماضي، أي دعوت، أو ناديت، إذ إن الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي(٣).

القول الثالث:

يرى أن العامل في المنادى هو «الأداة»، لأن هذه الأداة «اسم فعل» مضارع بمعنى ادعو كما أن أف اسم فعل مضارع بمعنى اتضجر. ونسبه ابن يعيش لأبي على في بعض مذاهبه(٤)، وكذلك نسبه الرضي(٥) ومحي الدين عبدالحميد(٦)، وأثبته أبو حيان(٧) وعلاء الدين بدون نسبة لبعضهم(٨)، وأثبته وأثبته المرادي نقلا عن الكوفيين(٩).

ورد بعدة ردود منها:

---

(١) انظر: التبيين عن مذاهب النحويين صـ٤٤٣.
(٢) قاله الرضي انظر: شرح الكافية جـ١/٣٤٦.
(٣) السابق نفسه.
(٤) انظر: شرح المفصل جـ١/١٢٧.
(٥) انظر: شرح الرضي جـ١/٣٤٦.
(٦) انظر: عدة السالك جـ٤/٣.
(٧) انظر: ارتشاف الضرب جـ٣/١١٧.
(٨) انظر: جواهر الأدب صـ٣٦١.
(٩) انظر: الجنى الداني صـ٣٥٥.

١- أن اسماء الأفعال تتحمل الضمائر، نحو: هيهات ورويد، وهذه لا تتحمل الضمائر، ولو تحمل الضمير لاستقل كلامًا، وصار جملة تامة يصح أن يكتفى بها، ولا يحتاج إلى أن يذكر المنادى معها، لأنه فضلة، ولم يذهب أحد إلى ذلك لأن هذه لا تستقل، أو لا يكتفى بها بل يحتاج المتكلم أن يذكر المنادى معها.

٢- أن من جملة حروف النداء الهمزة، وليس من أسماء الأفعال اسم على حرف واحد.

٣- أن هذه الأدوات لو كانت أسماء أفعال لكان فيها ضمير مستتر كما في سائر أسماء الأفعال، ولو كانت محتملة للضمير لجاز اتباعه.

٤- يجوز حذف حرف النداء مع بقاء عمله بخلاف اسم الفعل.

٥- أنه يستعمل بالإفادة بالنظر إلى مسماه، لأنه جملة، وحرف النداء ليس كذلك(١).

وقد أجاب الرضي عن الأول بأنه: اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا أو مضمرا غائبا أو متكلمًا أو مخاطبا، لكن لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر، تقول: صه، في المفرد المذكر والمؤنث، وكذا في مثناهما، ومجموعهما، وإذا كانت أداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون، كما قال بعضهم، في أف، أنه بمعنى أتضجر أو تضجرت وفي: أوه، أنه بمعنى أتوجع أو توجعت(٢).

كما أجاب عن الثاني بأنه: يمكن أن يقال: خالفت أخواتها لكثرة استعمال النداء، فجوز في أدواته مالم يجوز في غيرها. ألا ترى إلى الترخيم(٣).

---

(١) انظر: أمالي ابن الحاجب جـ١/٤٢٥، تحقيق: د/ فخر صالح سليمان قدارة، دار عمان الأردن، دار الجيل – بيروت، وجواهر الأدب ٣٦٢، والهمع جـ٣/٣٤، وعدة السالك جـ٤/٣.

(٢) شرح الرضي جـ١/٣٤٦- ٣٤٧.

(٣) السابق جـ١/٣٤٦.

وأجاب عن الأخير بأنه: قد يعرض للجملة ما لا تستقل كلاما إلا بوجوده، كالجملة القسيمة والشرطية، والنداء لابد له من منادى(١).

القول الرابع:

ذهب بعضهم إلى أن الناصب له معنوي وهو: القصد وهو السهيلي حيث قال: «والذي يظهر لي الآن أنَّ (يا) تصويت بالمنادى، نحو: (جوت)(٢)، و(ها)، ونحو ذلك، والمنادى منصوب بالقصد إليه، وإلى ذكره، كما تقدم من قولنا في كل مقصود إلى ذكره مجردًا عن الإخبار عنه: أنه منصوب»(٣).

ورد: بأنه لم يعهد في عوامل النصب. قاله السيوطي(٤).

القول الخامس:

أن العامل في المنادى هذه الأدوات على أنها أفعال، لا أسماء أفعال، ولا حروف عوض بها عن أفعال(٥).

وهو مردود:

بما رد به على القول بأنها أسماء أفعال وهي: أنها لو كانت كذلك أفعالا لكان فيها ضمير مستتر، ولو كانت متحملة للضمير لجاز اتباعه، ولو كان هذه الأدوات متحملة للضمير لكانت هي والضمير المستتر فيها جملة تامة يصح أن يكتفى بها، ولا يحتاج المتكلم إلى أن يذكر المنادى معها لأنه فضلة، ولم يذهب إلى ذلك أحد(٦). فدل على أنها ليست أفعالا.

---

(١) شرح الرضي جـ١/٣٤٧.

(٢) في تاج العروس للزبيدي، دار الهداية- جوت- مثلثة الآخر مبنية- دعاء للإبل إلى الماء وذكرها ابن الطراوة في الإفصاح ورقة، «حوب» بالحاء والباء، وقال زجر للإبل لتمضي. نتائج الفكر بالهامش صـ٧٧.

(٣) انظر: نتائج الفكر صـ٧٧، وانظر: همع الهوامع جـ٣/٣٣، عدة السالك جـ٤.

(٤) انظر: همع الهوامع جـ٣/٣٣.

(٥) انظر: همع الهوامع جـ٣/٣٤، عدة السالك جـ٤/٤.

(٦) انظر: ما سبق نفس الموضع.

أما المحدثون:

فلا يقولون بعامل لا رفعًا ولا نصبًا ولا جارًا.

أما الحركات التي تظهر في آخر المنادى فليست أثرًا لعامل من العوامل، ولكنها حركات لابد منها لوصل الكلام، أو تخفيفه(١).

وإنما دعاهم إلى هذه الحركات: التخفيف عندما احتكموا إلى الاستعمال، مستشهدين بمقولات الخليل توضح ذلك.

إذ يقول الخليل: «أنهم إنما نصبوا المضافَ نحو: يا عبدَ الله ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلا صالحا، حين طال الكلام، كما نصبوا: هو قبلَك وهو بعدَك. ورفعوا المفردَ كما رفعوا قبلُ وبعدُ وموضعهما واحد»(٢).

وكان يقول أيضًا:

«إذا أردت النكرة فوصفتَ أو لم تصف فهذه منصوبة؛ لأن التنوين لحقها فطالت، فجُعلت بمنزلة المضاف لما طال نُصب ورُدّ إلى الأصل، كما فُعل ذلك بقبلُ وبعدُ»(٣).

ويذهب هؤلاء إلى القول بأنه: إذا كان الغرض من أدوات النداء هو رفع الصوت لتنبيه المخاطب أو المنادى فيلزم أن أسلوب النداء ينبني على شيئين أداة نداء، ومنادى.

ومن هنا اختلفت رؤية هؤلاء المحدثين لهذا التركيب حيث تعددت اتجاهاتهم:

فيراه الدكتور عبدالرحمن محمد أيوب(٤) جملة غير إسنادية إذ أن الأسلوب أفاد بدون إسناد، وإليه ذهب الدكتور محمد عبداللطيف حماسة(٥).

---

(١) انظر: في النحو العربي نقد وتوجيه صـ٣٠٦.

(٢) الكتاب جـ٢/١٨٢.

(٣) الكتاب جـ٢/١٩٩.

(٤) انظر: دراسات نقدية في النحو العربي جـ١/١٢٩.

(٥) انظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث صـ٣٣، ٦١، ٩٧.

ويراه الدكتور مهدي المخزومي: أنه مركب لفظي ليس فيه معنى فعل مقدر، وليس فيه إسناد، ولا يصح أيضًا عنده أن نعده في الجملة الفعلية كما قصد النحاة إليه، ولا يصح أيضًا أن نعده جملة حتى ولو كانت جملة غير إسنادية كما زعم الدكتور عبدالرحمن محمد أيوب، إلا إذا أردت أن يوسع مفهوم الجملة، فتطلق على مثل هذا التركيب، وهو خروج بالجملة إلى معنى غريب(١).

فليس في مثل قولهم: يا زيد، ويا رجل، ويا عبدالله، ويا طالعا جبلا، ويا رجلا صالحا، شيء من إسناد، أو تقدير فعل، لأن ذلك كله نداء، والنداء تنبيه ولا شيء غيره.

ويدلك على أن هذه الأداة استعملت دالة على التنبيه أصالة لا نيابة دخولها على الفعل حيث لا يذكر منادى، ولا يقصد إلى تقدير مناد في مثل قول ذي الرمة:

أَلا يَا اسْلَمي يَا دَارَمِيَّ عَلَى البلَى ... وَلَا زَال مُنْهلًا بجَر عَائِك القَطْرُ(٢)

فالمنادى هنا هو (دار مي)، وقد نوديت بيا الداخلة عليها أما (يا) الداخلة على «الفعل» أسلمي فأداة تنبيه، لم يرد بعدها منادى، ولا يصح تقديره

---

(١) انظر: في النحو العربي نقد وتوجيه صـ٢٠٤.

(٢) قائله ذو الرمة، من بحر الطويل، ينظر في: تلخيص الشواهد وتخليص الفوائد صـ٢٣١، منهج السالك للأشموني جـ١/٣٧، ٢٢٨، والتصريح جـ١/١٨٥، والهمع جـ١/١١١.
والمعنى: ألا ياهذه سلمك الله على أنك قد بليت وتغيرت فحذف المنادى، ولا يحسن تقدير (يا) هنا للتنبيه، لدخول ألا عليها. (تلخيص الشواهد صـ٢٣١).
إلا أن الدكتور مهدي المخزومي يزعم العكس فعنده أن يا في يا أسلمي دخلت على الفعل للتنبيه لأنه لا يقول بالتقدير فيأخذ بالظاهر علمًا بأنه لا يجوز هنا حملها على التنبيه لدخول «إلا» عليها.
والجرعاء: أرض لينه لا يبلغ ترابها أن يكون رملا.
وقد عيب عليه عجز البيت، وقيل: أراد أن يدعوا لها، فدعا عليها بالخراب. والجواب أنه قدم الاحتراس بقوله (أسلمي).

بعدها، وقد استعملت (يا) قبل الفعل هنا لتعبر عما تعبر عنه (ألا) في التنبيه ومثله قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَالَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا**﴾[١]، فيا في هذه المواضع للتنبيه.

والتنبيه مستفاد منها، لا من تضمنها معنى (أدعو) أو أنادي، ولو كانت (يا) قائمة هنا مقام الفعل لاقتضى ذلك تقدير منادى، ليكون له مفعولًا، ولكن تقدير أي منادى في مثل هذه الآية يحيل الكلام إلى ضرب من الحشو والتطويل[٢].

أما الدكتور عبد اللطيف حماسة: فرجح رأي الدكتور عبدالرحمن أيوب وهو أن أسلوب النداء جملة غير إسنادية معتمدًا على ما رآه أبو علي الفارسي أن نحو: (يازيد) يكون كلامًا[٣].

حجته: أن محاولة قصر الأساليب على نوعين اثنين من الجمل، والبحث عن عوامل أديا إلى نشأة الخلاف من وجهة نظره عند النحاة.

مستشهدًا على الخلاف برأي ابن جني بوجوب إضمار فعل النداء، لأنه لو ظهر استحال الكلام على جهته، وانصرف من الإنشاء إلى الطلب[٤] مما يظهر لنا أن الجمل على شرط الإسناد يكلفنا ما يخرجنا عن الوجه المطلوب –من وجهة نظر حماسة– وعنده يكتفى أن يقال (حرف الأداة حرف نداء وما بعدها منادى منصوب أو مبني وهي جملة إفصاحيه أي كانت في أول أمرها تعبيرًا انفعاليا ثم جمد بعض عناصرها على صيغته التي ورد بها فجرى مجرى الأمثال). وفيه دعوى إلى إبطال العامل كما دعا إليه الدكتور تمام حسان.

---

(١) من سورة النبأ: آية رقم ٤٠.

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه صـ٣٠٥– ٣٠٦.

(٣) انظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث صـ٦١، ٩٧، ١٠٦، ١٠٧.

(٤) انظر: الخصائص جـ١/١٨٦.

لذلك لا يلزم اعتبار الشكل كما فعل النحاة في قولهم: بالجملة الإسنادية في أسلوب النداء عن طريق الحذف والاستتار حتى يكمل لهم ما أرادوا، وإنما ينبغي أن يرد إلى كل تركيب بالنظر في القالب الذي انصب فيه.

لذلك فأسلوب النداء جملة غير إسنادية ولا يوجد عامل إذ إن الضمة علم على أن الاسم متحدث عنه والنصب يرد في مجال التخفيف فليس بعلامة عند هؤلاء، معتمدين على رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى في ذلك، ولما كان المنادى ليس متحدثا عنه علل لبنائه على الضم بأنه أمرًا اضطراريا حيث كان حقه النصب إذا كان منصوبا في كل أحواله إلا حالة مجيئه مفردًا معرفة أو نكرة مقصودة.

فبني لأن كان حقه التنوين لأنه ليس بمضاف ولا شبيه بالمضاف وحذف التنوين منه لإرادة التعريف ولزم الضمة حتى لا يلتبس بالمضاف المنصوب وفرارًا أيضًا من الكسرة حتى لا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم في بعض اللغات من قولهم: «يا أبتِ» فأختير البناء على الضم(١).

تحليل واستنتاج:

بتحليل تراكيب النداء وبحثها عند العلماء يمكن استنتاج الآتي:

١- فصل القول بأن «الأثر» الإعرابي دليل محض على وجود العامل فلا أثر دون عامل فهذا يدل على أن المنادى انتصب لفظا أو محلًا بعامل كما هو معهود عند القدامى.

٢- الناصب للمنادى هو «الأداة» نفسها إذ إن النداء قائم على أداة نداء، ومنادى وهذا التركيب ظاهرة ليس فيه إسناد إلا أنه أفاد فائدة يحسن السكوت عليها وهذه الإفادة محصلة من تأدية الأداة «يا» معنى الإسناد المفهوم بمعنى: أنادي، أو أدعو، أو أريد، ولكن بأسلوب يحمل على التعبير عن انفعال النفس أول وهلة فيلزم رصد هذه الظاهرة في قالبها

(١) انظر: إحياء النحو صـ٦١- ٦٢.

المفترض لها دون زيادة أو نقص وقد قامت الياء بتأدية هذا القالب مما يستوجب أنه لا عامل إلا هي وأخواتها. وهو ما قال به الجرجاني في كتابه العوامل المائة فيعدها عاملًا لفظيا ضمن معنى الفعل فأفاد فائدته فعمل عمله فانتصب المنادى بعده على التشبيه بالمفعول به.

٣- في جعل «يا» هي العاملة إبقاء على مقاصد المتكلمين إذ إن وجوها في الاسلوب تجعله في حيز الإنشاء ولا تخرجه إلى حيز الخبر.

٤- القول بالتقدير خلاف الظاهر.

٥- القول بالتقدير يحول الأسلوب إلى خبر والنداء، إنشاء، وأما قولهم بأن الفعل أدعو المقدر نقل إلى الإنشاء لا دليل عليه إذ لا يظهر لنا إلا الأداة فالقول بالفعل دعوى بلا دليل.

٦- سياق الأسلوب يفهم المعنى ويتمه دون تقدير فما الداعي إليه؛ مما يدل على أن الحرف ضمن معنى الفعل فعمل النصب في الاسم الواقع بعده وهو عمل مستحق للفعل وقد قام به الحرف نفسه. لأنه ناب مناب الفعل وزيادة في تحصل المعنى من إرادة التنبيه ومدّ الصوت ومنح الإنشاء.

٧- القول بأن الأدوات وردت للتنبيه بدليل دخولها على الأفعال والحروف؛ لا يخرجها هذا القول عن استحقاقها للعمل؛ إذ أن النداء تنبيه بالأساس والتفات ودعوة إلى الالتفات، ألم تر أن في مد الصوت: تصويت والغرض منه التنبيه ولفت الإنباه فلا تعارض من مجيئها في بعض المواضع وقد دخلت على الحرف أو الفعل إذ إن المنادى في هذه المواضع قد حذف لغرض بلاغي للرغبة في إظهار الحسرة كما في قوله تعالى مثلًا: ﴿**يَالَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا**﴾[١]، أو نحو قوله: ﴿**يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا**﴾[٢]، ففيه اسراع بحذف المنادى بالتعجيل بإظهار الحسرة في الأولى والتنبيه والالتفات في الثاني.

---

(١) من سورة النبأ: آية رقم ٤٠.

(٢) من سورة النساء: آية رقم ٧٣.

٨- جعل الأداة هي العاملة يحمل على التوافق في النداء بين اللفظ والمعنى إذ إن النداء في حده عند ابن الحاجب: **المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو**(١)، فجاز القول بالاستغناء عن التقدير. فليس ثمة ملفوظ به حتى ينتصب المنادى على أنه مفعول به، بل مشبه بالمفعول به ولا يبعد طالما المعنى متحصل.

٩- الاتفاق على ترك إظهار الفعل، فلا جدوى من تقديره بوضوح المعنى، لما قامت الياء مقامه وسدت مسده.

١٠- تعليق لام الجر بها في قولهم: يالزيد لعمر دليل على إفادتها معنى الفعل يقوي أن تكون عاملة.

١١- قول بعض النحويين أن فيها ضميرًا كالفعل يدعم القول بعملها بنفسها لأنها مضمنة معناه.

١٢- دخول الإمالة عليها يقوي كونها عاملة بنفسها وقولهم أن الإمالة تدخل على «بلى» و«بلى» غير عاملة نقول: العبرة بالسماع والقواعد وضعت على المسموع ولم يسمع عمل «بلى» فيما بعدها.

١٣- كون الكلام لا يتم بدونها لفظا أو تقديرًا وليس هذا شأن الحروف دليل على أنها وقعت موقع الفعل وضمنت معناه وعملت عمله.

١٤- نصبهم الحال بها في قولهم يازيدُ راكبا وتأكد هذا بما حكاه المازني مع المبرد وإقرار المازني بجواز ذلك إذا أردت أن تناديه وهو في هذه الحالة دون غيرها.

١٥- سمع في النظم من قول الشاعر:

يا بؤس للجهل ضرَّارًا بأقوام

تأكيد على نصبهم الحال بها فإذا عملت في موضع استحق لها العمل في كل موضع.

---

(١) انظر: الكافية من خلال شرح الكافية جـ١/٣٤٤.

١٦- شهادة الرضي في اتفاقهم على نصب المصدر بها في قولهم: يازيد دعاءً حقًا، دليل آخر على أنها إذن تعمل في باب النداء النصب في المنادى بعدها.

١٧- الياء على هذا المذهب سدت مسد جزأي الجملة وهو الفعل والفاعل مقدر وما انتصب بعد مشبه بالمفعول إذ لا حقيقة واقعة للفعل لا لفظا ولا تقديرًا بل الحرف ضمن معناه.

١٨- جواز حذف حرف النداء لا يرد القول بعدم العمل على ما رآه ابن مالك بدعوى الجمع في «الحذف» بين العوض والمعوض عنه. لأن الفعل هنا ليس مقدر حتى يكون هناك جمع بين العوض والمعوض لأن الفعل حذف حذفا فلم يظهر البتة وسد حرف النداء مسده في تأدية المعنى فإذا حدث حذف الحرف لم يكن جمع في «الحذف» بين العوض والمعوض.

١٩- حصول الجملة من (حرف واسم) شهد به الفارسي وهذا غير باطل كما يزعم البعض واستشهد بذلك بـ (يازيد) ونقله عنه السيوطي في الهمع في باب النداء جـ١/١٢ وأقره محمد حماسة عبداللطيف في كتابه العلامة الإعرابية صـ٣٣.

٢٠- قولهم انتصاب الحال عند البعض وتعلق الجار بمحذوف لا يمكن الإتيان به فتعين كون الانتصاب والتعليق بالعوض، وهو المطلوب.

٢١- قولهم الإمالة لم توجب العمل لضعف المشابهة بها وحدها، ونقول هنا اعتضدت بتعدد جهة الشبه فعملت لقوتها.

٢٢- منع بطلان تركيب الكلام من (حرف واسم) مطلقا لتصريحهم باستثناء هذه الصورة.

٢٣- قياس «يا» على «هذا» فاسد، لأن المقيس عليه لما لم تقو جهة شبه الفعل فيه- وقد انتصب الحال بعده- وجب أن ينسب العمل إلى ما دل عليه من معنى الإشارة، أو التنبيه بخلاف المقيس.

٢٤- حملها على أنها اسم فعل دعوى بلا دليل.

٢٥- حملها على أنها «فعل» لا نظير له في الأفعال مما يثبت أن أدوات النداء سدت مسد الفعل فنابت عنه وعملت النصب في المنادى حيث ضمنت معنى الفعل دون حروفه.

٢٦- قول المحدثين بأنه لا عامل على الإطلاق وإنما النصب لزم هذه الأسماء المنصوبة ضربا من التخفيف يرده أن النصب علامة إعراب دلالة على أن هذه الأسماء وقعت مواقع الفضلات فاستحقت النصب موافقة لما عليه الإجماع وقد بني الإجماع بناء على الوارد في الواقع اللغوي والمسموع من كلام العرب إذ أن علامات الإعراب دوال على المعاني فكما أن الضمة علامة الرفع والكسرة علامة الجر فالفتحة علامة النصب فلا عبرة بما بنوا عليه مذهبهم في الخروج عن المألوف وما عليه قواعد العرب.

٢٧- في القول بأن الياء أفادت المعنى والعمل قريب منه القول بـ المركب اللفظي الذي ذهب إليه بعض المحدثين إذ يرى مهدي المخزومي فيه أنه تركيبا مستقلًا أفاد فائدة يحسن السكوت عليها. واكتفى بذلك راغبا في مخالفة ما عليه القدامى من القول بالعامل والمعمول تلك عقدة المحدثين والتي بها يثبتون ذاتهم في المخالفة عما قاله السابقون.

٢٨- وقريب منه أيضًا قول حماسة بالجملة غير الإسنادية في أسلوب النداء إذ يطلق عليها مصطلح الجملة من حيث أنها أفادت فائدة يحسن السكوت عليها إلا أنه يراها ذات طرف واحد وهو المسند إليه فيخرج عن المألوف ويطلق عليها مسمى الجملة غير الإسنادية على الإطلاق ليثبت مخالفته للقدامى حتى يستظل بمظلة الحداثة إذ يتفق مع القديم في أنها جملة ولكن لا عاملَ ولا معمولَ ولا إسنادَ ولكن جملة غير إسنادية.

الفصل الثاني

حروف تنصب الاسم وترفع الخبر

المبحث الأول

(إنَّ، وأنّ، ولكنَّ، ولعل، وليت، وكأن)

وتسمى هذه الأحرف «المشبهة بالأفعال». وهي إنَّ وأنَّ وكأن ولكنَّ وليت ولعلَّ.

ووجه المشابهة:

إما لفظًا: فلأن انقسامها كانقسام الفعل إلى **الثلاثي** نحو: إنَّ- وأنَّ، **والرباعي:** نحو كأنَّ- **والخماسي:** نحو: لكنَّ- لأن أصله لا كأن- فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف بعد سلب حركتها وحذفت الهمزة، ولبنائها على الفتح مثل الفعل.

وإما معنى: فلأن معانيها معاني الأفعال فمثلًا: **إنَّ وأنَّ:** معناهما أكدت، **وكأن:** معناه شبهت، **ولكن:** معناه استدركت، **وليت:** معناه تمنيت، **ولعل:** معناه ترجيت.

وأيضًا تختص هذه الأحرف بالدخول على الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر ونظرًا لهذه المشابهة اللفظية والمعنوية بينها وبين الفعل قرر جمهور البصريين إعمالها في المبتدأ والخبر، فتفعل نصبًا في المبتدأ ويصير المنصوب اسما لها وتفعل رفعا في الخبر ويصير المرفوع خبرًا لها هذا ويتوافق الجرجاني فيعدها ضمن العوامل المائة «اللفظية السماعية» التي تعمل عمل الفعل دون حروفه(١).

حجة أصحاب هذا المذهب: إنها لما قويت مشابهتها للفعل؛ وجب لها أن تعمل عمله، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب، فكذلك هذه

(١) العوامل المائة صـ٩، ١٤٧.

الأحرف، إلا أن المنصوب ههنا قدم على المرفوع، وذلك لأن عمل «إن» فرع، وتقديم المنصوب على المرفوع فرعٍ، فألزموا الفرع الفرع.

وإلى ذلك يشير سيبويه فيقول:

«وزعم الخليل أنها عملت عملين: الرفعَ والنصب، كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيدٌ. إلا أنه ليس لك أن تقول: كأن أخوك عبدَ الله، تريد: كأن عبدَ الله أخوك، لأنها لا تصرف تصرف الأفعال، ولا يضمَر فيها المرفوع كما يضمَر في (كان). فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال»(١).

فسيبويه يفسر عمل إن وأخواتها عمل الفعل: لمشابهتها بـ (كان) الناقصة، في لزوم المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما. إلا أنه في الوقت نفسه يبين أنها لم تقو قوة «كان» حيث ثبت «لكان» التصرف لأنها فعل أما «إن» وأخواتها فحروف، وأيضًا ثبت «لكان» أنها يضمر فيها المرفوع وأما «إن» وأخوتها فلم يثبت لها ذلك لأنها حروف وليست بأفعال حتى تستحق ذلك أما «كان» فلأنها «فعل» فقد تميزت عن «إن» وأخواتها لذلك انحطت إن وأخواتها عن «كان» درجة ليبقى تميز الأصل عن الفرع في الدرجة.

وبذلك ما كان لـ «إنَّ» أن تعمل عمل الفعل بنفس ترتيب الفعل من رفع الاسم الأول ونصب الاسم الثاني وإنما ثبت لها ذلك ولكن بنصب الأول ورفع الثاني. حتى يتميز الأصل في العمل عن الفرع.

ولقد تعددت تفسيرات النحاة لمشابهة هذه الأحرف للأفعال:

فمنهم من قال بتفسير سيبويه السابق ومن هؤلاء ابن مالك حيث قال: «ولهن شبه «بكان» الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما، فعملت عملها معكوسا، ليكونا معهن، «كمفعول» قدم، و«فاعل» أخر، تنبيها على

(١) الكتاب: جـ٢/١٣١.

الفرعيـة، ولأن معانيهـا فـي الأخبـار، فكانـت كالعمـد، والأسـماء كالفضـلات، فأعطيا إعرابهما»[١].

وهنـاك مـن فسـر المشـابهة مـن وجـه: سكون الوسط، وفتح الآخر.

وعارضه ابن مالـك: بكونه غير معتبر، إذ لو كان سكون الوسط معتبرًا لم يعتد بـ «لكن»، لأن وسطها متحرك، ولو كان فتح الآخر معتبرًا لزم إبطال عمل «إن وأن وكأن» عند التخفيف[٢].

أما الزجاجي فزاد في المشابهة المعتبـرة: الاتصال بالضمائر المنصوبة.

وتعجب منـه ابـن مالـك: حيث إن الضمائر المنصوبة لم تتصل بهذه الأحرف إلا بعد استحقاق العمل[٣].

وأجمل البعض المشابهة بينها وبين الفعل في خمسة أوجه[٤]:

الأول: أنها كلها على ثلاثة أحرف هجائية أو أكثر، و(إن وأن وليت) على ثلاثة أحرف، و(لعل وكان) على أربعة و(لكن) على خمسة.

الثاني: أنها تختص بالأسماء كما أن الفعل يحتص بالأسماء ولا محيد له عنها.

الثالث: أنها كلها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح.

الرابع: أنها تلحقها نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم، تقول: إنني، وأنني، وليتني، ولعلني، وكأنني، وقد علمنا أن الفعل تلحقه نون الوقاية إذا اتصلت به ياء المتكلم.

---

(١) شرح التسهيل جـ١/٣٨٧.

(٢) شرح التسهيل جـ١/٣٩٠.

(٣) السابق جـ١/٣٩٠.

(٤) انظر: عدة السالك جـ١/٢٨٦.

الخامس: أنها تدل على معنى الفعل، فإن وأن يدلان على معنى أكدت وكأن يدل على معنى شبهت، وليت يدل على معنى تمنيت ولعل يدل على معنى رجوت، فلما كان الأمر فيهن على هذا الوجه عملت عمل الأفعال، فنصبت الاسم ورفعت الخبر.

وذهب البعض إلى أن المشابهة من جهة أخرى وهي أنه لما كان كل واحد من هذه الأحرف لا يتحقق حصوله إلا في الأخبار تنزلت منهن منزلة العمد من الأفعال، فأعطيت إعراب الفاعل وهو الرفع، وتنزلت الأسماء منها منزلة الفضلات، فأعطيت إعراب المفعول وهو النصب(١).

فالمشابهة إذا من جهة استحقاق هذه الأحرف للأخبار حتى يتم حصوله كما أن العمد ترتبط بالأفعال لاستحقاقها الأخبار بالأفعال فالفاعل يخبر عنه بالفعل كذلك هذه الأحرف يتحقق حصولها بالخبر مثل الفاعل فتنزلت هذه الأحرف منزلة العمد من الأفعال فأعطيت إعراب الفاعل وهو الرفع، وتنزلت الأسماء منها منزلة الفضلات فأعطيت إعراب المفعول وهو النصب إلا أنها لما كانت ليست بأفعالًا في الحقيقة خافوا إذا هم جاءوا بمعموليها فقدموا المرفوع وأخروا المنصوب، خافوا أن يتبادر إلى الذهن أنها ليست حروفا، وأنها أفعالا، فعكسوا ترتيب المعمولين، ليدلوا بذلك على حقيقة أمرها، والتزموا بذلك التزاما لم يخالفوه(٢).

أما الكوفيون: فلم يعملوها في الخبر وإنما هو عندهم مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولهن أي أنه مرفوع بالمبتدأ.

حجتهم في ذلك:

إجماعهم على أن الأصل في هذه الأحرف ألا تنصب الاسم وقد نصبته لأنها أشبهت الفعل، فهي على ذلك فرع عليه، وإذا كانت فرعا فهي

(١) شرح التسهيل جـ١/٣٩٠.
(٢) عدة السالك جـ١/٢٨٦.

أضعف منه، لذا ينبغي لها ألا تعمل في الخبر، وذلك جريا على القياس في حط الفروع عن الأصول وهذا يوجب أن يكون باقيا على ما كان قبل دخولها.

واستدل على ضعف عملها بأمرين:

الأول: أنه يدخل على خبرها ما يدخل على الفعل لو ابتديء به، نحو قول الشاعر:

لا تتركني فيهم شطيرا ... إني إذن أهلك أو أطيرا(١)

الثاني: أنه إذا اعترض عليها بأدنى شيء بطل عملها واكتفى به كقولهم: (إنَّ بِكَ يكفُلُ زيدٌ) كأنها رضيت بالصفة لضعفها، وقد روي أن أناسًا قالوا: (إن بك زيدٌ مأخوذ) فلم تعمل (إن) لضعفها، فدل على عدم تأثيرها على الخبر.

وأبطل دعوى الكوفيين من عدة وجوه:

أولها: قولهم أن هذه الأحرف إنما نصبت لشبه الفعل، فينبغي ألا تعمل في الخبر؛ لأنه يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع. فيبطل هذا ويرد باسم الفاعل؛ لأنه عمل لشبه الفعل، ومع هذا فإنه يعمل عمله، ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل، تقول: زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرًا، كما تقول: يضرب أبوه عمرًا.

ثانيًا: قولهم بالأدلة السابقة استشهادًا على ضعف عملها فيرد عليه بفساده لأنها تعمل في الاسم ولا تلغى إذا فصلت بينها وبينه بظرف أو حرف، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا**﴾(٢)، ﴿**إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً**﴾(٣).

على أنه: عملًا بمقتضى كونها فرعًا، فإنهم ألزموها طريقة واحدة، وأوجبوا فيها تقديم المنصوب على المرفوع، ولم يجوزوا فيها الوجهين كما

---

(١) لم يسم قائله، من بحر الرجز، ينظر في: لسان العرب (ش ط ر)، الإنصاف جـ١/١٧٧، شرح التسهيل جـ٣/٣٤٤، والشاهد: حيث اعترض «بإذن» بين اسم «إن» وخبرها.

(٢) سورة المزمل: ١٢.

(٣) سورة البقرة: ٢٤٨.

جوزوا في الفعل لئلا يجري مجرى الفعل فيسوى بين الأصل والفرع، وكان تقديم المنصوب أولى ليفرق بينها وبين الفعل لأن الأصل أن يذكر الفاعل عقيب الفعل قبل ذكر المفعول، فلما قدم هاهنا المنصوب وأُخر المرفوع حصلت مخالفة هذه الأحرف للفعل وانحطت عن رتبته.

ثالثًا: قولهم إن رفع الخبر قد تم قبل دخولها حيث رفع بالمبتدأ واستمر بعد دخولها على ذلك فهو فاسد؛ لأن قولهم بالترافع بين المبتدأ والخبر يفسده ما ادعوه؛ لأن الترافع بينهما قد زال بدخول هذه الأحرف ونصبها للمبتدأ، ولا يصح القول بأن الرفع قد تحقق رغم زواله بدخولها لأنه يؤدي إلى أن يرتفع الخبر بغير عامل.

رابعًا: قولهم: عند ضعف عملها بدليل أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به كقول الشاعر:

إني إذن أهلك أو اطيرا

فالجواب عنه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن هذا شاذ؛ فلا يكون فيه حجة.

الثاني: أن الخبر هاهنا محذوف، كأنه قال: لا تتركني فيهم غريبا بعيدًا، إني «أذلُّ»، إذن أهلك أو أطيرا، وحذف الفعل الذي هو الخبر؛ لأن في الثاني دلالة على الأول المحذوف فإذن ما دخلت على الخبر.

الثالث: أن يكون جعل «إذن أهلك أو أطيرا» في موضع الخبر، كقولك: (إني لن أذهب) فشبه «إذن» بـ «لن»، وإن كانت «لن» لا تلغى في حالٍ بخلاف إذن[1].

خامسًا: قولهم (إن بك يكفل زيد)، و(إن بك زيد مأخوذ) فالتقدير فيه: إنه بك يكفل زيد، وإنه بك زيد مأخوذ[2].

كما قال الراعي:

---

(١) انظر: الأصول في النحو جـ١/٢٤٥.

(٢) الإنصاف جـ١/١٧٩.

فَلَوْ أَنَّ حُقَّ اليومَ مِنْكُمْ إقَامَةٌ ... وَإنْ كَانَ سَرْحٌ قَدْ مَضَى فَتَسَرَّعَا[١]

أراد: فلو أنه حق اليوم. ولو لم يرد الهاء كان الكلام محالا.

سادسًا: الذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه ليس في كلام العرب عامل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع؛ فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز، فوجب أن تعمل في الخبر الرفع كما عملت في الاسم النصب[٢].

وحكى جماعة من العلماء أن قوما من العرب ينصبون بأن وأخواتها الاسم والخبر جميعًا[٣]، ودليلهم على ذلك السماع، حيث حيث استشهدوا بمجموعة من الأشعار منها قول الشاعر وينسب إلى عمرو بن أبي ربيعة:

إذا اسودّ جُنْحُ الليل فلْتأتِ ولتكُن ... خطاك خِفافا إنّ حُرّاسنا أسْدا[٤]

---

(١) قائله: الراعي النميري، من بحر الطويل، ينظر في: الكتاب جـ١/٤٣٩، لسان العرب (س ر ح) ، شرح التسهيل جـ١/٣٩٦، و(لو) للتمني، وسرح اسم رجل هنا في البيت. والاستشهاد: في قوله (ولو أن حق اليوم منكم) حيث وقع الفعل الماضي- الذي هو قوله «حق»- بعد «أن» المؤكدة الناصبة للاسم الرافعة للخبر، في ظاهر اللفظ، ولو أبقى الكلام على ظاهره لكان كلاما فاسدًا لأن «إن» مختصة بالدخول على الجمل الاسمية، وأن تعمل فيها النصب والرفع. فوجب أن يكون ثمت محذوفا يقدر دخول «أن» عليه لكي يصح الكلام. لذلك قدر بعض النحاة أن المحذوف ضمير الشأن اسم إن وخبرها الجملة الفعلية (حق...)، وقدره جماعة آخرون المحذوف ضمير الخطاب والتقدير (ولو أنكم حق ...). الانتصاف من الإنصاف جـ١/١٨.

(٢) الإنصاف جـ١/١٨٥.

(٣) انظر: مغني اللبيب جـ١/٧١، ٣٢٥.

(٤) من بحر الطويل. ينظر في: شرح التسهيل جـ١/٣٩١، الجنى الداني صـ٣٩٤، مغني اللبيب جـ١/٧١، أوضح المسالك جـ١/٣١٤، شرح ابن عقيل جـ١/٣٤٧، شرح الأشموني جـ١/٢٩٤، همع الهوامع جـ١/٤٩٠.
الشاهد في قوله (إن حراسنا اسدا) حيث نصب بـ "إن" الاسم والخبر معا.
ويخرج على مذهب الجمهور على الخبر محذوف حيث نصب الثاني بعامل محذوف ذاك خبر (إن) وكأنه قال: إن حراسنا يشبهون أُسْدا قادمة. عدة السالك جـ١/٢٨٨.

ومنه قوله ﷺ: «إن قعر جهنم سبعين خريفا»[١] وذهب جماعة منهم الكسائي[٢] والفراء[٣] إلى نصب الجزأين بإن وأخواتها، وزعم بن سلام[٤] وابن سيده[٥] أنها لغة جماعة من تميم هم قوم رؤبة بن العجاج، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينوري إلى تميم عامة.

وجمهرة النحاة لا يسلمون ذلك كله، وعندهم أن المنصوب الثاني منصوب بعامل محذوف وذلك العامل المحذوف هو خبر «إن».

ففي الشواهد السابقة الخبر المحذوف لفظ (تكون) أو (يكون) أو «تلقاهم» أو ما شابه ذلك.

أما الحديث فيحمل على القعر فيه مصدر قعرت الشيء إذا بلغت قعره، وهو اسم إن والسبعين خريفا ظرف مخبر به، لأن الاسم مصدر، وظروف الزمان يخبر بها عن المصادر كثيرًا[٦].

وأيد ابن مالك مذهب الجمهور بالقول بأن الخبر محذوف.

ويقوي هذا الرأي عنده: أولًا: مثل هذا الحذف ليس ببدع، وقد روي عن الكسائي أنه كان يوجه هذا التوجيه في كل موضع نصب فيه بعد شيء من هذه الأحرف[٧].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها برقم ٣٢٩، المطبعة المصرية- القاهرة.

(٢) انظر الأصول في النحو جـ١/٢٤٨، تحقيق: د/ الحسين الفتلي- ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، بيروت، شرح الرضي جـ٤/٣٣٤، شفاء العليل جـ١/٣٥٢.

(٣) انظر: معاني القرآن جـ٢/٣٥٢، شرح المفصل جـ٨/٨٤.

(٤) شرح التسهيل جـ١/٣٩٢، شرح الجمل لابن عصفور جـ١/٤٢٥.

(٥) شرح ابن عقيل جـ١/٣٤٧، توضيح المقاصد جـ١/٥٢٣، للمرادي، تحقيق: عبدالرحمن على سليمان. دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م.

(٦) انظر: عدة السالك جـ١/٢٨٨.

(٧) شرح التسهيل جـ١/٣٩١.

ثانيًا: إظهار «كان» بعد «ليت» و«إن» كثيرًا كقوله تعالى: ﴿**يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ**﴾(١)، فجاز إضمار «كان» هنا لكثرة إظهارها، كما جاز ذلك في: ما أنت وزيدًا، وكيف أنت وقصعة من ثريد(٢).

وهناك من شكك في رواية النصب وجعلها على رواية الرفع ففي قوله كأن أذنيه قيل الرواية: (قادمتا) أو (قلاما) محرفا بألفاتٍ غير منونة، على أن الأسماء مثناة، وحذفت النون للضرورة. وقيل أخطأ قائله، وهو أبو نخيلة، وقد أنشده بحضرة الرشيد فلحنه أبو عمرو والأصمعي.

ورده ابن هشام: بأنه وهم، لأن أبا عمرو توفي قبل الرشيد(٣).

وكما ورد المبتدأ والخبر بعد إن وأخواتها منصوبين وردا مرفوعين ومن ذلك قوله ﷺ: «إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون»(٤).

ورده الجمهور بعدة أجوبة:

منها: أن أسمها ضمير الشأن محذوفا، والأصل: إنه أي الشأن، كما قال الشاعر:

إنّ (مَنْ) يَدْخُل الكَنِيسَةَ يَوْمًا ... يَلْقَ فيها جَاذِرًا وظِباءً(٥)

قال ابن هشام: وإنما لم تجعل «من» اسمها لأنها شرطية، بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصدر، فلا يعمل فيه ما قبله.

---

(١) النساء: ٧٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل جـ١/٣٩١.

(٣) مغني اللبيب جـ٢/٣٢٦.

(٤) أخرجه النسائي في سننه، باب التصاوير برقم ٩٧٠٩، المطبعة اليمنية ١٣١٢هـ- ١٣١٢هـ- القاهرة.

(٥) من بحر الخفيف، قائله: الأخطل. ينظر في: المغني جـ١/٧١، الخزانة جـ١/٢١٩، جـ٢/٤٦٣، دار صادر- بيروت، همع الهوامع جـ٢/١٦٤.
والجآذر: جؤذُر، وهو ولد البقرة الوحشية، أراد بها الظباء الحِسَان من النساء.
الشاهد: حذف اسم إن ضميرًا للشأن والتقدير إنه.

ومنها: أن (مِنْ) زائدة وهو تخريج الكسائي.

وقد رد من عدة وجوه منها:

١- أن «إن» لا تزاد في الإثبات عند البصريين سوى الأخفش.

٢- أن المجرور معرفة على الأصح.

٣- المعنى أيضًا يأباه، لأنهم ليسوا أشد عذابا من سائر الناس(١).

تحليل واستنتاج:

ويرى البحث: أننا أمام ظاهرة لغوية فقد أثبت بالاستقراء السواد في كلام العرب مجيء ثلاث نماذج من التراكيب اللغوية التي تصدرتها هذه الأحرف لوحظ في النموذج الأول منها:

إتمام عناصر الجملة الاسمية من ذكر المسند والمسند إليه فإذا قلت إن زيدًا قائمٌ فقد أسندت القيام لزيد على وجه التأكيد.

وإذا قلت كأن زيدًا قائمٌ أسندت القيام لزيد على وجه التشبيه، وإذا قلت لعل زيدًا قائمٌ أسندت القيام لزيد على وجه الترجي، وإذا قلت ليت زيدًا قائم أسندت القيام لزيد على وجه التمني، وهكذا إلا أنه يبقى الأهم، فعلى الرغم من إجماعهم على أن هذه الأحرف عملت بالمشابهة، إلا أنه يبقى أمامنا حقيقة مؤكدة وهي اختصاص كل تركيب بمقوماته مسموعا هكذا في كلام العرب فالعربي عندما نطق بأسلوب من هذا الباب لم يكن ليقيس هذا بتركيب آخر من باب الأفعال حتى يعقد مشابهة لغوية تستدعي حمل الحرف على الفعل لهذه المشابهة.

فمهما بلغت المشابهات يبقى بالنهاية أن ثمة تركيب متميز ومستقل في باب الأحرف الستة والتي تسمى ويتعارف على تسميتها بباب «إن» وأخواتها لوحظ فيه أن الاسم بعدها منصوب والخبر بعدها مرفوع.

والحقيقة أن الذي أحدث هذا العمل ليس الحرف لمشابهته بالفعل كما يدعون وإنما الحرف بدون مشابهة، فكلما يظهر من هذه التراكيب أنها منذ البداية

---

(١) مغني اللبيب جـ١/٧١، وانظر: حاشية السجاعي صـ٧٧.

إلى النهاية جمل اسمية، لكنها ذات طابع خاص حيث تصدرتها هذه الأحرف فجاءت بهذا المعيار طبقا لما نطق به العربي فإذا تفهمنا هذا علمنا أن الذي فعل التأثير بالنصب في الاسم بعدها والرفع في الخبر الذي يلي الاسم هو «الحرف» بنفسه، وإنما اخترت مخالفة الإجماع في عمل الحرف للمشابهة– لأن هناك ثمة فرق بين جملة فعلية وجملة اسمية من جهة ومن جهة أخرى أن الشيء لكي يعمل عمل غيره لابد أن يشابهه من كل وجه فمثلًا المصادر والمشتقات أشبهت الأفعال في المعنى واللفظ فعملت عملها حيث اكتمل الشبه أما هنا فلم يكتمل الشبه حيث أن هذه الأحرف ليست على لفظ الأفعال فهي دون الأفعال من جهة، وليست لها مقومات تقربها من الأفعال من جهة أخرى، ومن المعلوم أن المصادر والمشتقات تعمل إذا اعتمدت على ما يقربها من الأفعال كاعتمادها على النفي والاستفهام وغيرهما؛ لذا تقرر عندي العمل للحرف دون مشابهة حيث لوحظ ذلك من السماع أن هناك تركيب خاص ومستقل من أنواع الجملة الاسمية يتصدره هذه الأحرف، ينتصب فيها المسند إليه ويرتفع المسند، لذا رأينا النموذج الذي اكتمل فيه المسند والمسند إليه جاء المسند فيه (الخبر) مرفوعًا، وجاء المسند إليه فيه منصوبا.

وأما النموذج الثاني الذي ورد بنصب الجزأين فقد كان، معتمدًا على حذف الخبر لهذا الحرف وأما المنصوب الظاهر فهو منصوب بفعل محذوف تقديره لفظ «الكون» وهذا المحذوف هو الخبر وقد تناسب هذا القول مع الواقع اللغوي بأنه موضع يكثر فيه حذف «كان» بعد «إن» أو إحدى أخواتها مع اسمها.

ويقويه ويؤيده: إظهار «كان» في مواضع تماثله كثيرًا في الوارد والمسموع من كلام العرب نحو: ﴿**إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا**﴾(١)، ﴿**يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ**﴾(٢)، ﴿**إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا**﴾(٣)، فقياسا على إظهار كان في هذه المواضع جاز حذفها هنا.

---

(١) مريم ٤٧.

(٢) النساء: ٧٣.

(٣) طه: ٣٥.

كما جاز حذفها أيضًا في: ما أنت وزيدًا، وكيف أنت وقصعة من ثريد، فرجح بذلك أن المنصوب الظاهر ليس هو الخبر لـ «إن» وإنما الخبر لفظ «كان» محذوفه و«الظاهر» خبر «لكان» المحذوفة وليس خبرًا لـ «أن» وأخواتها.

أما النموذج الثالث الذي ورد برفع الجزأين: فعلى تقدير اسمها ضمير الشأن محذوفًا، وهو كثير في كلام العرب حيث ثبت سماعه، فمنه قول أمية بن أبي الصلت:

ولكنَّ مَن لا يلق أمراً ينوبه ... بعدّته يَنْزِلْ به وَهْوَ أعْزَلُ[1]

فقد دخلت «لكن» على (مَنْ) و«مَن» شرطية بدليل أنها جزمت الشرط الذي هو قوله (يلق) بحذف الألف وجزمت الجواب الذي هو قوله (ينزل به) بالسكون، وقد علمنا أن أسماء الشرط لا يعمل فيها ما قبلها، لذا لابد أنها تتصدر جملتها، فلا يتقدم عليها شيء من جملتها ولا العامل فيها. وقد تقدم على «من» الشرطية «لكن»، ومن أجل هذا قال العلماء: إن اسم لكن في هذا البيت ضمير الشأن محذوفًا، وإن «من» مبتدأ خبره ما بعده وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر لكن، وعلى هذا تكون «من» واقعة في صدر جملتها. والتقدير ولكنه من لا يلق ...

وكل هذه النماذج مستمدة من كلام العرب وقد تطابقت هذه النماذج الثلاثة مع الواقع اللغوي المستمد من السماع. مما يدفع القول برفض رأي الجمهور القائل بأن هذه الأحرف قد عملت الرفع والنصب على رأي الجميع أو عملت النصب فقط على رأي الكوفيين بالمشابهة للأفعال ولكن الدليل العقلي يشير إلى أن الذي فعل الرفع والنصب إنما هو الحرف نفسه لما علم.

(١) من بحر الطويل ينظر في: الكتاب جـ٣/٧٣، ديوان أمية صـ٤٦- بيروت ١٣٥٣.

المبحث الثاني

"لا" النافية للجنس

قرر جمهور النحاة إعمال «لا» النافية للجنس نفس عمل «إنَّ» الناسخة حيث لاحظوا أن التراكيب اللغوية المسموعة عن العرب في الجملة الاسمية من بينها تركيب تتصدره «لا» النافية للجنس وهذا التركيب قد تشابه الحكم فيه بنفس تركيب الجملة الاسمية التي تتصدره «إنَّ» الناسخة، من ملاحظة نصب ما بعدها من مبتدأ ورفع الخبر. فقرروا الحكم النحوي الذي يقضي بكون «لا» عاملة بالجملة الاسمية عمل «إنَّ».

فهو عامل لفظي ألحق بـ «إن» الناسخة في إجراء نفس عملها من نصب الاسم بعدها ورفع الخبر، لذا عدها عبدالقاهر من العوامل المائة اللفظية السماعية(١).

علمًا بأنهم أقاموا الحكم النحوي لإعمال «إن» الناسخة نفس عمل الفعل؛ وعلى الأخص «كان» لوجود عدة مناسبات ومشابهات بينهما.

وبهذه المناسبات التي التمسوها بين (إنّ) و(كان) التمسوا مثلها بين «لا» النافية للجنس و(إنّ) فأقاموا الشبيه على الشبيه وجعلوا «لا» مشبهة بـ «إنّ» فعملت عملها، فاستحق أن يعمل بنفسه وعندما عمل أحدث ما يحدثه الفعل من نصب ورفع فأثرت في المبتدأ النصب ليكون المبتدأ متحولًا بهذا الأثر من مبتدأ إلى اسم لـ «لا» وأثرت أيضًا في الخبر الرفع بمجرد دخولها على الجملة الاسمية وإلى هذا ذهب جمهور النحاة.

وأما المناسبة والمشابهة التي جعلت لا النافية للجنس تلحق بـ «إن» في العمل فعدة أمور منها:

١- الدخول على المبتدأ والخبر(٢) حيث اختصت كل منهما بالجملة الاسمية.

---

(١) انظر: العوامل المائة النحوية صـ٨٥.

(٢) شرح المفصل جـ١/١٠٥.

٢- تأتي «لا» لتوكيد النفي والمبالغة فيه لكونها لنفي الجنس[١] كما أن «إن» لتوكيد الإثبات والمبالغات فيه فهو قياس نقيض حيث حملت عليها حمل النقيض على النقيض[٢] وإلحاقها بليس قياس نظير، لأنها نافية مثلها، فهو أقوى في القياس، ولكن عملها عمل إن أفصح وأكثر في الاستعمال.

فلما أشبهت «لا» «إن» وكانت «إن» عاملة في المبتدأ والخبر كانت لا كذلك.

٣- تدخل «لا» على المبتدأ والخبر فتقتضيهما جميعًا، كما تقتضيهما[٣] «إن».

٤- كذلك أشبهت «لا» بـ «إن» في التصدير، إذ أن كلًا منهما له صدر الكلام، فلا يقع حشوًا[٤].

٥- لفظ «لا» أيضا مساو للفظ «إن» إذا خففت[٥].

٦- وأيضًا فإن (لا) تقترن بهمزة الاستفهام، ويراد بها التمني، فيجب إلحاقها بليت في العمل، ثم حملت في سائر أحوالها على حالها في التمني، لهذه المناسبات القائمة بين «لا» و«إن» عملت «لا» عمل «إن»[٦].

ولما كان عمل «لا» بالحمل على «إن» انحطت «لا» عن «إن» في قوة العمل وترتب على ذلك عدة أمور:

أولها: أن اسم «إن» يكون مذكورًا ويكون محذوفًا، بخلاف اسم «لا» فإنه يتعين أن يكون مذكورًا.

---

(١) شرح الرضي جـ١/٢٩٠.

(٢) شرح المفصل جـ١/١٠٥، شرح الرضي جـ١/٢٩٠.

(٣) شرح المفصل جـ١/١٠٥.

(٤) انظر: شرح التسهيل جـ١/٤٣٥، همع الهوامع مع جـ١/١٩٤، عدة السالك على أوضح المسالك جـ٢/٣.

(٥) شرح التسهيل جـ١/٤٣٥.

(٦) شرح التسهيل جـ١/٤٣٥.

الثاني: أن اسم «إن» يكون معرفة، ويكون نكرة، وأما اسم «لا» فإنه يتعين أن يكون نكرة.

الثالث: أن خبر «إن» يجوز أن يتقدم على اسمها إذا كان جارًا ومجرورًا، فأما خبر «لا» فيتعين تأخيره عن الاسم، ولو كان جارًا ومجرورًا.

الرابع: أن اسم «إن» ينون إن كان معربا منصرفا(١).

أما وجه اختصاص عملها بالنصب:

فلأنها لما اختصت بالدخول على الأسماء النكرات، لأنه يستلزم وجود (من) الجنسية لفظا أو معنى- وجب لـ «لا» عند ذلك القصد عملٌ فيما يليها من نكرة، وذلك العمل إما جرًا، وإما نصبًا، وإما رفعًا.

فلم يكن العمل جرًا- لئلا يتوهم أنه بمن المنوية، فإنها في حكم الموجودة لظهورها في بعض الأحيان(٢)، كقول الشاعر:

فقام يذود الناسَ عنها بسيفه ... وقال ألا لا مِنْ سبيل إلى هند(٣)

ولأن عامل الجر لا يستقل كلام به، وبمعموله، ولا يستحق التصدير، و«لا» المقصودة هنا بخلاف ذلك.

ولم يكن العمل رفعًا لئلا يتوهم أن عامله الابتداء، فإن موضعها موضع المبتدأة، ولأنها لو رفعت ما يليها لم يحصل الغرض، عن قصد التنصيص على العموم، لأنها على الرفع تكون بمنزلة المحمولة على ليس والمحمولة على ليس لا تنصيص فيها على العموم، فلما امتنع أن تعمل فيما وليها الجر أو الرفع واستحقت أن تعمل تعين أن يكون عملها النصب(٤).

---

(١) عدة السالك: جـ٢/٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل جـ١/٤٣٥.

(٣) لم يسم قائله، من بحر الطويل. ينظر في: شرح التسهيل جـ١/٤٣٥، تلخيص الشواهد صـ٣٩٦، الجنى الداني ٢٩٢، منهج السالك للأشموني جـ١/١٤٨، التصريح جـ١/٢٣٩. الشاهد في قوله: (ألا لا من سبيل إلى هند). حيث ظهرت «مِنْ» الجنسية.

(٤) شرح التسهيل جـ١/٤٣٥.

ولما لم تستغن بما يليها عن جزء ثان عملت فيه رفعا، لأنه عمل لا يستغنى بغيره عنه في شيء من الجمل[١].

ولضعف «لا» عن درجة «إن»؛ عملت عند البصريين بشروط هي:

الشـــرط الأول: اختصـاص «لا» بـدخولها علـى الاسـماء النكـرات **والعلة في ذلك:**

أن «لا» إذا قصـد بهـا نفـي الجـنس علـى سـبيل الاسـتغراق، ورفـع احتمال الخصوص؛ اختصت بالأسماء[٢].

وإنما اختصت بالأسماء؛ لأن قصد ذلك يستلزم وجود «مِنْ» الجنسية لفظًا أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات، فوجب لـ «لا» عند ذلك القصد عملُ فيما يليها من نكرة[٣].

لذلك اشترط أن يكون مدخولها نكرة، فلا تعمل في معرفة بإجماع البصريين[٤]، حيث أن عموم النفي لا يتصور فيها[٥].

فيكون اسمها نكرة، متصلًا بها، وأن يكون خبرها أيضًا نكرة[٦] نحو: (لَا غُلامَ سَفَرٍ حَاضِرٌ)، و(لا رجل في الدار).

وخالف الكوفيون هذا الشرط، فأجاز الكسائي[٧] إعمالها في (العلم المفرد) نحو: لا زيد، و(المضاف لكنية) نحو: لا أبا محمد أو عبد الله، أو عبد الرحمن أو عبد العزيز، فتقول: لا عبد الله، وأيضًا تقول: ولا عبد الرحمن ولا عبد العزيز. (قياسًا على لا عبد الله)، ووافقه الفراء: على (لا عبد الله) وخالفه في

(١) السابق جـ١/٤٣٥.
(٢) انظر: شرح التسهيل جـ١/٤٣٤.
(٣) السابق نفسه.
(٤) انظر: شرح المفصل جـ١/١٠٥، همع الهوامع جـ١/١٩٤.
(٥) همع الهوامع جـ١/١٩٤.
(٦) انظر: أوضح المسالك جـ٢/٣.
(٧) همع الهوامع جـ١/١٩٤.

الأخيرين. قال: لأن (عبد اللّه) حرف مستعمل، حيث يقال لكل أحد: عبد اللّه.

أما الأخيران (عبد الرحمن)، و(عبد العزيز) فلم يلزم فيهما كما لزم[1] (عبد اللّه).

كما أجاز الفراء: إعمالها في ضمير الغائب نحو: (لا هو)، و(لا هي) وكذلك إعمالها في اسم الإشارة نحو: (لا هذين لك)، و(لا هاتين لك)[2].

وكل ذلك خطأ عند البصريين[3]، وإنما بني الكوفيون مذهبهم على السماع، فمن الشواهد المسموعة مما ظاهره إعمالها في المعرفة:

١- قوله ﷺ: «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر، فلا قيصر بعده»[4].

وقول عمر ﷺ في حق علي كرم الله وجهه «قضية ولا أبا حسن لها»[5].

وقد وقع ذلك في الشعر كثيرًا، ومنه قوله:

لا هَيْثَمَ الليلةَ للمَطِيِّ ... ولا في مثل ابن خيبري[6]

---

(١) همع الهوامع جـ١/١٩٥.

(٢) السابق نفسه.

(٣) همع الهوامع جـ١/١٩٥، انظر: عدة السالك جـ٢/٥.

(٤) أخرجه البخاري باب الإيمان ٣، ٣١، المطبعة الأميرية ١٣١٤- القاهرة، ومسلم في باب الفتن ٧٥، ٧٦، اخرجه الترمذي في باب الفتن ٤١، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وأحمد بن حنبل جـ٢/٢٣٣، ٢٤٠، ٣١٣، ٤٦٧، ٥٠١، جـ٥/٩٢، ٩٩، دار المعارف القاهرة، وانظر: شرح الكافية الشافية جـ١/٥٣٢، همع الهوامع جـ١/١٩٥.

(٥) همع الهوامع جـ١/١٩٥، الصبان جـ٢/٤، فيقدر إما: ولا مثل أبي حسن لها، وإما: لا فيصل لها على مذهب البصريين، انظر: عدة السالك جـ٢/٥.

(٦) نسب إلى بعض بني دبير. من شواهد: الكتاب جـ١/٣٥٤، شرح المفصل جـ٢/١٠٢، الأشموني جـ٢/٤، همع الهوامع جـ١/١٩٥. =

وقول الآخر:

أرى الحاجات عند أبي حبيب ... نكدن ولا أمية في البلاد[١]

وقول الآخر:

تبكي على زيد، ولا زيد مثله ... بريء من الحمى سليم الجوانح[٢]

وكل ذلك مؤول عند البصريين باعتقاد تنكيره بأن جعل الاسم واقعا على مسماه، وعلى كل من أشبهه، فصار نكرة لعمومه، أو بتقدير: «مثل».

الشرط الثاني: ألا يفصل بين «لا» والنكرة بشيء، فإن فصل تعين الرفع. لضعفها عن درجة (إن) نحو: ﴿**لَا فِيهَا غَوْلٌ**﴾[٣].

وجوز الرماني بقاء النصب حكى: (لا «كذلك- رجلًا»، ولا «كزيد- رجلا، و«لا كالعشية زائرًا»[٤].

ورد بأن: اسم لا في الأولين محذوف، أي لا أحد، ورجلا تمييز. والثالث على معنى: لا أرى.

الشرط الثالث: أن يقصد بها النفي العام[٥]. لأنها حينئذ تختص بالاسم، فإن لم يقصد العموم، فتارة تلغي وتارة تعمل عمل ليس. نحو: (لا رجلٌ قائما بل رجلان) حيث قصد هنا نفي الوحدة فعملت عمل ليس.

=الشاهد في قوله: (ولا هيثم) حيث ظاهرة أن العلم قد وقع اسما للا النافية للجنس، ولم تكرر، وللعلماء في ذلك تأويل من طريقان: إما أن يقدر اسم لا نكرة لا تتعرف بالإضافة ككلمة (مثل) وتقدر هذه النكرة مضافة إلى (العلم) ثم حذف وأقيم المضاف إليه فيقدر هذا (ولا حسن السوق) عدة السالك جـ٢/٥.

(١) قائله: عبدالله بن الزبير الأسدي، ينظر في: همع الهوامع جـ١/١٩٨، منهج السالك للأشموني جـ٢/٤، عدة السالك جـ٢/٥، ٦.

فيقدر على إما: (ولا مثل أمية) أو يقدر في لأ أمية: ولا كريم في البلاد.

(٢) قائله مجهول ينظر في: همع الهوامع جـ١/ ١٩٦، الدرر اللوامع جـ١/١٢٤.

(٣) سورة الصافات: ٤٧.

(٤) همع الهوامع جـ١/١٩٨، عدة السالك جـ٢/ ٥، ٦.

(٥) أوضح المسالك جـ٢/٣، همع الهوامع جـ١/١٩٤.

الشرط الرابع: ألا تكرر، فإن كررت لم يتعين إعمالها بل يجوز[١].

على أن مذهب سيبويه والجمهور إذا لم تعمل «لا» إما لأجل الفصل، أو لكون مدخولها معرفة يلزم تكرارها، ليكون عوضا عما فاتها من مصاحبة ذي العموم، أو لأن العرب جعلتها من جواب: من سأل بالهمزة وأم. والسؤال بهما لابد فيه من العطف، فكذلك الجواب، وأجاز المبرد وابن كيسان مع الفصل والمعرفة ألا تكرر كقول الشاعر:

بكت أسفًا واسترجعت ثم أذنت ... ركائبها ألا إلينا رجوعها[٢]

ويلزم تكرارها اختيارًا إذا وليها: مفرد منفي بها خبرًا أو نعتًا أو حالًا نحو: زيد لا قائم ولا قاعدٌ[٣].

الشرط الخامس: أن تكون النكرة غير معمولة لغير (لا) بخلاف نحو: جئت بلا زادٍ و(غضبت من لا شيء).

فإن النكرة فيه معمولة للباء ونحو: ﴿**لَا مَرْحَبًا بِهِمْ**﴾[٤] فإنها فيه معموله لفعل مقدر وشذ: (جئت بلا شيءَ) بالفتح، وذلك لأن حرف الجر فيه نوع قوة بدليل أنه لا يعلق عن العملَ.

ثم أن (لا) حرف نفي لا يعوق العامل المتقدم عليه أن يعمل في المعمول المتأخر عنه وإذا بان ذلك ظهر لنا أن ثمة فرق بين «لا» وغيرها من أدوات النفي وأدركنا أن لا في (جئت بلا زادٍ) و(غضبت من لا شيء) حرف

---

(١) همع الهوامع جـ١/١٩٤.

(٢) قائله مجهول ينظر في: الكتاب جـ١/٣٥٥، همع الهومع جـ١/٢٠٧، الأشموني جـ٢/١٨.

(٣) همع الهوامع جـ١/٢٠٧.

(٤) سورة ص: ٥٩، وانظر: شرح التسهيل جـ١/٤٣٥، همع الهوامع جـ١/١٩٨، أوضح المسالك جـ٢/٥.

نفي لا عمل له، وأن النكرة بعده في المثالين مجرورة بحرف الجر السابق على لا، وهذا مذهب البصريين(١).

فإذا اجتمعت هذه الشروط نصبت الاسم ورفعت الخبر عند جميع نحاة البصرة.

تحليل واستنتاج:

بتحليل تراكيب «لا» وتراكيب «إن» نستنتج الآتي:

أن قياس النحاة لـ «لا» قياس مع الفارق، فعلى الرغم من وجود تشابه بينهما من نحو:

اختصاص بالجملة الاسمية، اقتضاء كل منهما للمبتدأ والخبر، وإن كل منهما يتصدر الجملة الاسمية، إن «لا» للتوكيد والمبالغة في نفي الجنس في مقابلة «إن» التي تكون لتوكيد الإثبات، إن «لا» يصح دخول همزة الاستفهام معها فيتأتى معها المعنى للتمني فتلحق «بليت» في المعنى ثم يحمل الباقون عليها في هذه الحالة.

إلا أنه توجد فوارق من نحو:

تخالف «إنّ» «لا» في أوصاف وأحوال اسمها، فلا تختص بالدخول على النكرات بل تدخل على المعرفة، كما تدخل على النكرة، بخلاف اسم «لا» فإنه يتعين أن يكون نكرة، وأن اسم «إنّ» يكون مذكورًا ومحذوفًا بخلاف اسم «لا» فإنه يتعين أن يكون مذكورًا، واسم «إن» ينون إن كان معربا منصرفا بخلاف اسم «لا» يبنى إذا كان اسما معربا منصرفا مفردًا (مفرد أو مثنى أو جمع) أما بخلاف ذلك ينون أي ينون فقط في حال أن يكون مضافًا أو شبيهًا بالمضاف، وأنهما قد يتخالفا في الخبر حيث أن الخبر مع «إنّ» يجوز أن يتقدم على الاسم إذا كان جارًا ومجرورًا،

---

(١) وذهب الكوفيون إلى أن (لا) في هذين المثالين ونحوهما اسم بمعنى (غير)، وهو مبني لشبهه بالحرف، ومحله الجر وهو مضاف إلى النكرة التي بعده، فالنكرة عندهم مجرورة بالإضافة، لا بحرف الجر السابق. عدة السالك جـ٢/٥.

بخلاف خبر «لا»، فيتعين تأخيره عن الاسم، ولو كان جارًا ومجرورًا. فكل هذه فوارق تفرق بين كل منهما.

نخلص من ذلك إلى القول: بأن قياس النحويين لحمل «لا» على «إنّ» يعد قياسًا مع الفارق لا يصح أن يكون بمقتضاه الحكم على إعمال «لا» فيما أدته من عمل إلحاقًا بـ «إنّ» وحملًا عليها، لأن حملهم «لا» على «إن» من قبيل حمل النقيض على النقيض من جهة «أن»، «لا» تفيد توكيد النفي والمبالغة في نفي الجنس كما أن «إن» لتوكيد الإثبات وتوكيد إسناد الخبر للمبتدأ، فيحمل بذلك النقيض على النقيض. وهو مردود عندي بأن قياس «النقيض» أضعف من قياس «النظير» مما يؤيد ما ذهبنا إليه.

لمثل هذه الأمور رأيت القول بإعمال «لا» النافية للجنس النصب في اسمها والرفع في خبرها ليس بالحمل على «إن» وإنما بكونها هي نفسها عاملًا لفظيًا مستقلًا بالعمل أقيم فيه الحكم النحوي– طبقا للمسموع في كلام العرب من كثرة مجيء «لا» النافية، والاسم بعدها منصوبًا، والخبر مرفوعًا، حيث تقرر لها هذا العمل ونظرًا للمخالفة بينها وبين «إن» من جهات، يكون العمل قد ثبت لها، دون حملها على غيرها، ... وإنما يعمل العامل عَمَلَ عاملٍ آخرٍ إذا شابهه من كل وجه وهنا لم يثبت مشابهة «لا» لـ «إن» من كل وجه فهناك وجوه شبه كما أن هناك وجوه افتراق مما يثبت استقلالية كل منهما عن الأخرى في العمل وليس بأحدهما ملحقة بالأخرى. فلكل منهما تركيبه المستقل وله من الخصائص التي ينفرد بها ويتميز بها.

الفصل الثالث

حروف ترفع الاسم وتنصب الخبر

المبحث الأول

البحث في «ما» وتحليل تراكيبها

ورد في الموروث اللغوي ما يشهد أن «ما» النافية عندما تدخل على الجملة الاسمية– يثبت لها مع جزأيها أكثر من وجه:

فتارة يكون: المبتدأ معها مرفوعًا والخبر معها منصوبا، نحو قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾(١)، ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾(٢)، وقد اشتهر لها هذا الاستعمال في لغة أهل الحجاز.

وتارة أخرى يكون: المبتدأ معها مرفوعا والخبر معها مرفوعا أيضًا وكأنها على أصل وضع الحروف الغير مختصة أنها دخلت على الاسماء لم يكن لها من تغيير في عناصر الجملة، واشتهر هذا الاستعمال في لغة أهل تميم.

وتارة ثالثة تكون: كثيرًا ما يقترن الخبر بعدها بالباء واشتهر أن هذا الاستعمال لغة أهل نجد.

ولثبوت هذه الاستعمالات الثلاثة في التراكيب التي وردت بـ "ما" النافية. قرر النحاة وضع القاعدة الجزئية المستمدة من القاعدة الكلية المستندة إلى علل الاحتجاج في النحو العربي. وهي قولهم بالآتي:

أن كل استعمال ورد من هذه الاستعمالات يعد لغة مسموعة من كلام العرب وكل لغة فيها مشروطة بشروط ومقننة بأوصاف مستفادة من استخدام القوم لها.

---

(١) سورة يوسف آية رقم ٣١.

(٢) سورة المجادلة آية رقم٢.

فأما مجيء المبتدأ بعدها مرفوعا والخبر منصوبا فهي لغة أهل الحجاز وبناء عليها فيقرر جمهور النحاة أن «ما» عاملة فيه عمل «عمل ليس».

نظرًا لملاحظتهم أن «ما» عندما دخلت على الجملة الاسمية أخذت الجملة معها الشكل الذي تأخذه مع «ليس» عندما تدخل على المبتدأ والخبر فيصير المبتدأ معها مرفوعًا اسمًا لها ويصير الخبر منصوبا خبرًا لها.

لتصبح عاملًا لفظيًا عرف بالجنان وتلفظ باللسان إلا أنه عامل ضمن معنى الفعل دون حروفه لأنه عمل إلحاقا بليس ويعد من العوامل اللفظية السماعية عند عبدالقاهر الجرجاني أشار إليه في العوامل المائة(١).

ويختارون من الأفعال التي حملت «ما» عليه في العمل «ليس» على وجه الخصوص، نظرًا لمناسبات يرونها تربط بين كل منهما فقد كانت «ما» حرفًا للنفي غير مختص بالدخول على جهة بعينها إذ إنها تدخل على الأفعال، وتدخل على الأسماء، فإذا دخلت على الأفعال لم تفعل شيئًا فيقررون بذلك أنها «حرف» نفي غير عامل(٢).

وقد صرح سيبويه في أنها في حال نصب الخبر بعدها في لغة أهل الحجاز تكون قد عملت عمل «ليس» إذ إنها دخلت على الجملة الاسمية فيقول:

«باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله، ذلك الحرف «ما» تقول: (ما عبدُالله أخاك)، و(ما زيدُ منطلقا) ... ومثل ذلك قوله ﷻ ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾(٣)، في لغة أهل الحجاز»(٤).

---

(١) انظر: العوامل المائة صـ١٧٧.

(٢) انظر: شرح المفصل جـ١/١٠٨، شرح الجمل الكبرى لابن عصفور، جـ١/٥٩١، وشرح الكافية الشافية جـ١/٤٣٥.

(٣) سورة يوسف آية رقم ٣١.

(٤) راجع: الكتاب جـ١/٥٧.

أما عن المناسبة بينها وبين ليس فهي عندهم من أربع جهات.

الأولى: أنهما للنفي. **الثانية:** دخولهما على الجملة الاسمية فكل منهما تطلب المبتدأ والخبر. **الثالثة:** دخول الباء على خبرهما. **الرابعة:** أنهما لنفي ما في الحال[١].

فلهذا لا يقال: ما زيدٌ منطلقا غدا أو أمس، كما لا يقال: ليس زيد منطلقا غدا أو أمس. بخلاف «لا» فإنها لنفي الاستقبال.

خلافًا لابن مالك فعنده: لا تلزم حالية المنفي «بليس» و «ما» على الأصح)[٢] إذا أنه يضيف من شبه «ما» بليس أنهما ينفيان ما في الحال، وما في الماضي، وما في الاستقبال.

ويشير ابن مالك إلى أنه قد تنبه أبو موسى الجزولي إلى ذلك فقال في كتابه المسمى بالقانون: و«ليس» لانقضاء الصفة عن الموصوف مطلقا. وإن كان الأشهر عند النحويين إن ليس إنما هي لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال.

لأن سيبويه حكى: (ليس خلق الله مثله) وأجاز: (ما زيد ضربته)، على أن تكون «ما» حجازية[٣].

وأضاف ابن مالك بأنه: قد ورد استقبال المنفي بليس في القرآن العزيز وأشعار العرب كثيرًا، وكذا ورد استقبال المنفي «بما» فمن استقبال المنفي

---

(١) ينظر: المقتضب جـ٤/١٨٨، الإنصاف جـ١/ ١٦٥- ١٦٦، شرح المفصل جـ١/١٠٨، والتصريح جـ١/١٩٦، وحاشية الصبان جـ٢/٤٤.

وهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين، ألا ترى أن ما لا ينصرف لما أشبه الفعل من وجهين أجري مجراه في منع الجر والتنوين فكذلك هاهنا: لما أشبهت ما ليس من وجهين بل أكثر- وجب أن تعمل عملها؛ فوجب أن ترفع الاسم وتنصب الخبر كليس. (انظر: الإنصاف جـ١/١٦٦).

(٢) انظر: تسهيل الفوائد في شرح التسهيل جـ١/٣٦٤.

(٣) شرح التسهيل جـ١/٣٦٤.

بليس قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[١]، ومن استقبال المنفي بما قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾[٢].

والخامسة من أوجه الشبه بين ما وليس. دخول ما على المعرفة نحو: ما زيد قائما، وعلى النكرة نحو: ما رجل أفضل منك. ولا تدخل «لا» إلا على النكرات نحو: (لا رجل منطلقا) وامتنع (لا زيد منطلقا).

وتبع سيبويه في القول بإعمالها عمل ليس على لغة أهل الحجاز-جمهور البصريين: حيث قضى بذلك أكثر النحاة منهم: المبرد[٣]، والزجاج[٤] وابن جني[٥]، والزمخشري[٦]، وابن عصفور[٧]، والرضي[٨] وأبو حيان[٩] والمرادي[١٠] وابن هشام[١١] والسيوطي[١٢].

ولما لم تقو «ما» قوة «ليس» لم تعمل عندهم إلا بشروط هي:

الشرط الأول:

تأخر الخبر، وقد نص على ذلك سيبويه مشيرًا إلى هذا الشرط بقوله: (فإذا قلت: ما منطلق عبدالله، أو ما مسيئ من اعتب رفعت، ولا يجوز أن يكون مقدما ما مثله مؤخرًا، لا يجوز أن تقول: إن أخوك عبدالله على حد

---

(١) سورة هود آية رقم: ٨.
(٢) سورة البقرة آية رقم ٩٦.
(٣) انظر: المقتضب جـ١٨٨/٤.
(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه: جـ١٠٧/٣، ١٠٨.
(٥) انظر: الخصائص جـ١٢٥/١.
(٦) انظر: المفصل في شرح المفصل جـ١٠٨/١.
(٧) انظر: شرح الجمل جـ٥٩٤/١.
(٨) انظر: شرح الرضي جـ٢٦٦/١- ٢٦٧.
(٩) انظر: ارتشاف الضرب جـ١٠٣/٢.
(١٠) انظر: الجنى الداني صـ٣٢٢.
(١١) انظر: مغني اللبيب جـ٤٩٣/١، أوضح المسالك جـ١٩٦/١- ١٩٧.
(١٢) انظر: همع الهوامع جـ١١٠/٢.

قولك: إن عبدالله أخوك، لأنها ليست بفعل، وإنما جعلت بمنزلته، فكما لا تتصرف (إن) كالفعل، كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه، ولم تقو قوته. فكذلك «ما»)[1].

ثم قال: ... فلم تقو «ما» في باب قلب المعنى، كما لم تقو في تقديم الخبر، وزعموا أن بعضهم قال: وهو الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد اللّه نعمتهم ... إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر[2]

---

(١) الكتاب جـ١/٥٩.

(٢) من بحر البسيط ... ينظر: في الديوان جـ١/١٨٥، دار صادر– بيروت، مطبعة الصاوي ١٣٥٤م، المقتضب جـ٤/١٩١، شرح التسهيل جـ١/٣٥٥، شرح الرضي جـ١/٢٦٧، والجنى الداني ٣٢٤، همع الهوامع جـ٢/١١٣، منهج السالك للأشموني جـ١/٢٤٨، والتصريح بمضمون التوضيح جـ١/١٩٨.

الشاهد في قوله: (ما مثلَهم بشرُ) حيث قدم الخبر على الاسم، وقد عملت «ما» النافية عمل ليس على لهجة الشاعر: وأنكره سيبويه وأجازه الفراء والجرمي قياسًا على ما حكى من قولهم: (ما مسيئًا من أعتب) انظر: معاني القرآن للفراء جـ٢/٤٢. وخرجه المبرد على الحال وقال الوجه الرفع وذكر أن النصب على كونه خبر مقدم فهو خطأ فاحش، وغلط بين حيث أن المعنى على النصب: إذ ما في الأرض أو ما في الدنيا مثلهم بشر، وكان قبل التقديم وصفًا لبشر.

واستحسن الرماني هذا القول ورده أبو علي الفارسي بأمرين أولهما: أنه قول بعيد، لأن العامل فيه معنى الفعل؛ ومعاني الأفعال لا تعمل مضمرة، إذ لا تعمل مظهرة إذا تقدمها ما تعمل فيه مثل: قائما فيها رجل. (انظر: معاني الحروف صـ٨٩).

والثاني: أنه قول فيه نظر حيث أن الحال تكون فضلة، وهو ما يستغنى عنه الكلام. وهنا لا يتم الكلام بدون (مثلهم) فلا يكون حالًا.

أما الفارسي: فعنده أن الفرزدق وهو من بني تميم لما استعار لغة غيره لم يدر كيف استعمالهم لها. فقدر أنهم يجرونها مجرى «ليس» في جميع أحوالها فغلط (انظر: خزانة الأدب جـ٤/١٣٦، البغداديات جـ٢/٦٨).

ورده المالقي، وحكم عليه بالفساد من وجهين: =

وهذا لا يكاد يعرف ... ورب شيء هكذا، وهو كقول بعضهم: هذه ملحفة جديدة في القلة[1].

فمفاد نص سيبويه أن «ما» لا تعمل إذا تقدم خبرها على اسمها نحو: ما منطلق عبدُالله، وما مسيء من أعتب. فيلزم رفع الخبر كما هو واضح من الأمثلة.

=الأول: أن العربي إذا تكلم على لغة قومه فلابد من أن يأتي كما يأتون، ولا يخرج عن لغتهم إلى الفساد.

الثاني: أن العربي لا يقيس تأخير على تقديم، لأن العربي ينطق بلغته الطبيعية، وهذا التكلف إنما خطأ النحوي.

وحمله الرماني على الشذوذ أخذً بقول سيبويه وهو عنده كقولهم (هذه ملحفة جديدة فهذا في الشذوذ مثله. انظر: (معاني الحروف صـ٨٨- ٨٩، شرح التسهيل جـ١/٣٥٥).

أما ابن عصفور والمالقي: فعندهم أن (مثلهم) بناء الإعراب وهو مبني على الفتح في محل رفع وسوغ إضافته إلى المبني. (وانظر: شرح الجمل جـ١/٥٩٥، رصف المباني صـ٣١٢، ٣١٣).

والذي أراه: أن الفرزدق يعد من الشعراء العرب الفصحاء الذين يعينهم المعنى عنايتهم باللفظ، ومثل هذا العربي لا يخطئ، بل يحرص على المعنى، لأنه الهدف الأصيل من سوق العبارات والألفاظ، وليس كل ما لا يكاد يعرف يحكم عليه بالشذوذ، وربما كان أصلًا وهجر نتيجة للتطور اللغوي: فيكون لهجة غير مشهورة (انظر: ما فهم على غير وجهة من كتاب سيبويه صـ٤٥- ٤٦).

على أن هناك من النحاة من: أجاز أن يتقدم الخبر على الاسم وتعمل «ما» إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، قياسًا على إن التي يتقدم خبرها على اسمها في ذلك فيجوز، قياسًا على أن التي يتقدم خبرها على اسمها في ذلك.

فيجوز إعمال «ما» في الخبر، ولا يشترط كونه ظرفًا أو مجرورًا بدليل قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ فحاجزين خبر «ما» وهو منصوب دليل على أنها حجازية، وقد فصل بين «ما» واسمها بمجرور وهو لفظ (منكم) (انظر: شرح الجمل لابن عصفور جـ١/٥٩٥).

(١) الكتاب جـ١/٦٠.

حجته في ذلك: أن «ما» حرف فلم تقو قوة ليس إذ أن الحرف ضعيف غير متصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله، فلا يصح مع تقديم الخبر إلا الرفع في لغة أهل الحجاز.

وهذا بخلاف «ليس» فهي، وإن لم تتصرف أقوى من الحرف، فلذلك عملت في التقديم والتأخير.

الشرط الثاني:

بقاء النفي، فإن انتقض بطل عملها نحو: ما زيدٌ إلا منطلقٌ.

فإن قلت: ليس زيدٌ إلا ذاهبًا، تكون قد أدخلت ما يوجب كما ادخلت ما ينفي. قال سيبويه في ذلك: «فلم تقو "ما" في باب قلب المعنى، كما لم تقو في تقديم الخبر»[١].

وتبع سيبويه جمهور النحاة إلا أنه روي عن يونس من غير طريق سيبويه[٢] أنه أجاز الإعمال في الخبر الموجب بـ إلا واستشهد بقول الشاعر:

وما الدهر إلا منجنونا بأهله ... وما صاحب الحاجات إلا معذبا[٣]

---

(١) الكتاب جـ١/٥٩.

(٢) انظر: شرح التسهيل جـ١/٣٥٦.

(٣) قائله مجهول من بحر الطويل، ينظر في: شرح التسهيل جـ١/٣٥٧، شرح الرضي جـ١/٢٦٧، ابن الناظم ١٤٦، والتصريح جـ١/١٩٧، همع الهوامع جـ٢/١١١، ومنهج السالك جـ١/ ٢٤٨.
والشاهد: في قوله (إلا منجنونا)، و(إلا معذبا) حيث نصبا مع انتقاض النفي بـ إلا.
المنجنون: الدولاب الذي يستسقى عليه (لسان العرب مادة منجنون جـ٤/٤٢٧٣).
وخرج النحاة البيت على أقوال: منها: أن المضاف محذوف من منجنونا، والتقدير: وما الدهر إلا يدور دوران منجنون، ويدور خبر المبتدأ، فحذف هو والمضاف، وأقيم المضاف إليه وهو منجنون مقامه، وأما (معذبا) فهو على تقدير: وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا، أي يعذب تعذيبا، فيعذب خبر المبتدأ، فحذف وبقي مصدره، فلا عمل لـ «ما» في الحالين. =

الشرط الثالث:

فقد إن الزائدة فإن وجدت بطل عملها نحو: (ما إن زيد قائم).

وأقره الجمهور ورده الكوفيون احتجاجا بقول الشاعر:

بني غدانه ما إن أنتم ذهبا ... ولا صريفا ولكن أنتم الخزف(١)

الشرط الرابع:

=ومنها: أن (منجنونا) و(معذبا) منصوبان بالفعل الواقع خبرًا، والتقدير: وما الدهر إلا يشبه منجنونا، وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا. ومعذب هنا اسم مفعول. ومنها: أنهما منصوبان على الحال. على معنى: وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا. ومعذب هنا اسم مفعول. ومنها: أنهما منصوبان على الحال. على معنى: وما صاحب الحاجات موجودا إلا معذبا، وعلى هذا تكون عاملة قبل انتقاض نفيها. ومنها: أن منجنونا منصوب على نزع الخافض، والأصل: وما الدهر إلا كمنجنونا.

والصواب عندي أن «ما» على الإعمال وأن منجونا ومعذبا خبران لـ ما إلحاقا بليس في نقض النفي كما ألحقت في عدم النقض فلربما كانت نهجه، انظر: شرح التسهيل: جـ١/٣٥٧.

(١) مجهول القائل من بحر البسيط، ينظر: في شرح الرضي جـ١/٢١٧، الجنى الداني صـ٣٢٧، همع الهوامع جـ٢/١١٢، منهج السالك جـ١/٢٤٧، والتصريح بمضمون التوضيح جـ١/١٩٧.

والشاهد في قوله (ذهبا وصريفا) حيث سمع فيه روايتان أحدهما بالنصب في كلمتي (ذهبًا)، (وصريفًا) على ما ذكره الكوفيون، والثانية بالرفع على ما أقره الجمهور على أن (إن) كافة لـ «ما» عن العمل.

والصواب عندي: القول بأن (إن) هنا ليست النافية؛ لأنها لو كانت النافية فلم يجز أن يبطل عمل «ما» كما لم يبطل بتكريرها إذا قيل: ما ما زيد قائما، فثبت أنها زائدة بعد «ما» النافية كما تزاد بعد «ما» الموصولة وما المصدرية. (انظر آراء سيبويه النحوية في كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس) رسالة دكتوراه صـ٣٠٤.

فهذه ليست لها تأثير على «ما» فلا يصح القول بإبطال العمل بل يجوز أن تعمل ما ومعها إن تالية لها على لهجة غير مشهورة.

ألا يتقدم معمول خبرها، وهو غير ظرف أو جار ومجرور فلا يجوز في قولك: (ما زيد آكلا طعامك أن تقول: ما طعامك زيدًا آكلا بل آكل بالرفع في الخبر ومن ذلك قول الشاعر:

وقالوا تعرفها المنازل من منى ... وما كل من وافى منى أنا عارف[1]

أما إذا كان المعمول ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ففيه قولان:

أحدهما: منع النصب كغيرهما. **الثاني:** الجواز للتوسع فيهما[2].

ولما كان عمل «ما» استحسانيا لا قياسيا، اشترط فيه هذه الشروط الأربعة، فاشترط تأخير الخبر، وتأخر معموله، وبقاء النفي، وخلوها من مقارنة إنْ، لأن كل واحد من هذه الأربعة حال أصلي، فالبقاء عليها تقوية، والتخلي عنها أو عن بعضها توهين، على أن أحق هذه الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه: الخلو من مقارنة (إنْ)، لأن مقارنته «لما» يزيل شبهها بليس؛ لأن ليس لا تليها (إنْ)، فإذا وليت «ما» تباينا في الاستعمال، وبطل الإعمال دون خلاف. ولا يلزم مثل هذه المباينة بنقض النفي، ولا بتوسط الخبر[3].

أما جمهور الكوفيين:

فيرون أن «ما» غير عاملة على الإطلاق حتى في الشواهد التي سمع فيها النصب، وأن المنصوب بعدها إنما انتصب بعد حذف الخافض، حيث

---

(١) قائله: مزاحم العقيلي من بحر الطويل، ينظر في: شرح التسهيل جـ١/٣٥٢، والتصريح جـ١/١٩٨، منهج السالك جـ١/٢٤٩.

الشاهد في قوله: (كل) فقد سمع فيه روايتان الأولى بنصب (كل) مفعول لعارف ورفع (عارف) حيث أهملت (ما) لأنه قدم معها المعمول (كل) وهو غير ظرف ولا جار ومجرور.

والرواية الأخرى: وهي رفع (كل) وعلى هذه الرواية يجوز في (ما) الإعمال والإهمال، فعلى الإعمال: يكون «كل» اسم «ما» النافية وجملة: أنا عارف في محل نصب خبر لها. وعلى الإهمال يكون «كل» مبتدأ وجملة أنا عارف في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) انظر: التصريح جـ١/١٩٩، ومنهج السالك جـ١/٢٤٩.

(٣) انظر: شرح التسهيل جـ١/٣٥١.

كان الخبر معها مستحقا للباء فإذا بعد سقوطها نصب. إذ يقول الفراء: في قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[١]، «نصبت بشرًا؛ لأن الباء قد استعملت فيه، فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك ألا ترى أن كل ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا، وقوله ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[٢]»[٣].

حجتهم في عدم إعمالها:

أن «ما» حرف غير مختص، والحرف يكون عاملًا إذا كان مختصًا كحرف الخفض وحرف الجزم أما غير المختص فلا يعمل مثل حرف الاستفهام والعطف، وما حرف غير مختص حيث يدخل على الفعل فتقول ما يقوم زيد، ويدخل على الاسم فتقول: ما زيد قائم، فكما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل ولذلك مجيئها على لغة أهل تميم هو القياس.

وأما إعمالها على لغة أهل الحجاز فلشبه ضعيف بليس في المعنى فلم تقوى على الخبر كما عملت «ليس» فالحرف أضعف من الفعل، فبطل أن يكون النصب بـ (ما) ووجب أن يكون النصب بحرف الجر محذوفًا إذ أن الأصل (ما زيد بقائم) فلما حذف الجار وجب النصب لأن الصفات منتصبات الأنفس، فلما ذهبت أبقيت خلفا منها[٤].

وردّ احتجاج الكوفيين بالآتي[٥]:

---

(١) سورة يوسف آية رقم ٣١.

(٢) سورة المجادلة آية رقم٢.

(٣) شرح التسهيل جـ١/٣٧٢.

تنبيه: نقل الشيخ خالد من الشاطبي أن «ما» عملت في المبتدأ فقط وأما الخبر فانتصب على إسقاط الخافض ورده بأنه قول فيه نظر، لأن الوارد عن الكوفيين أن المرفوع بعدها مبتدأ، والمنصوب خبره، ونصب بإسقاط الخافض (التصريح بمضمون التوضيح جـ١/١٩٦).

(٤) انظر: الإنصاف جـ١/١٦٥، أسرار العربية ١٤٣، شرح المفصل جـ١/١٠٨، شرح التسهيل جـ١/٣٥١.

(٥) انظر: الإنصاف جـ١/١٦٦- ١٦٧.

١- قولهم إن القياس يقتضي أن لا تعمل- فقولهم صحيح ولكن وجد بين (ما) و(ليس) مشابهة اقتضت العمل وهي لغة نزل بها القرآن.

٢- قولهم أعملوها لشبه ضعيف بليس- فيرد بأن: هذا الشبه أوجب لها أن تعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر- بمقتضى هذا الضعف بشروط.

٣- أما قولهم أن الأصل (ما زيد بقائم) فلا يسلم، وإنما الأصل عدمها، وإنما أدخلت لوجهين: أحدهما: أنها أدخلت لتوكيد النفي.

الثاني: ليكون في خبر (ما) بإزاء اللام في خبر (إن)، لأن (ما) تنفي ما تثبته (إنّ) فجعلت الباء في خبرها نحو: (ما زيد بقائم) لتكون بإزاء اللام في نحو: (إنّ زيدا لقائم).

٤- أما قولهم النصب على حذف حرف الجر حيث انتصب بعد الحذف، لأن الصفات منتصبات الأنفس فلما ذهبت أبقت خلفا منها قلنا: هذا فاسد؛ لأن الباء كانت في نفسها مكسورة غير مفتوحة، ليس فيها إعراب، لأن الإعراب لا يقع على حروف المعاني.

ثم لو كان حذف الجار يوجب النصب؛ لكان ذلك يجب في كل موضع يحذف فيه، ولا خلاف في أن كثيرا من الأسماء تدخلها حروف الجر ولا تنتصب بحذفها كقوله تعالى: ﴿**كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا**﴾[١]، ﴿**وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا**﴾[٢]، ولو حذفت حرف الجر لقلت (كفى اللهُ شهيدا) بالرفع و(كفى اللهُ نصيرًا) بالرفع أيضًا، ومثل تعين الرفع هنا عند سقوط الباء تعيينه عند سقوطه في نحو: (كفى بزيد رجلا)، و(بحسب عمرو درهم)، وتعينه عند سقوطه من (في) نحو: ما فيه من رجل، ولو كان كما زعموا لوجب أن يكون منصوبا، فلما وقع الإجماع على وجوب الرفع دل على فساد ما ادعوه[٣].

---

(١) من سورة الرعد: الآية رقم ٤٣.

(٢) من سورة النساء: الآية رقم ٤٥.

(٣) انظر: الإنصاف جـ١/١٦٥، وشرح المفصل جـ١/١٠٨.

أما الاستعمال الثاني:

فهي عدم الإعمال على لغة أهل تميم، فقد اختلف النحاة في أي اللغتين أقوى في القياس:

فذهب سيبويه وأكثر النحاة إلى قياسية (ما) التميمية، وذهب ابن جني إلى التسوية بين القياسين فلم يجعل أحدهما أقوى قياسًا من الأخرى حيث قال:

«أعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضربا من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحق بذلك، لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها، وأشد أنسًا بها، فأما رد إحداهما بالأحرى فلا»[(١)].

وأما الاستعمال الثالث بالباء في خبرها:

فهي لغة أهل نجد كما حكى الفراء حيث قال:

«وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وبغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا، وهو أقوى الوجهين في العربية»[(٢)].

ونظرًا لما ذكره الفراء هنا أن أهل نجد «يجرون» «الخبر» بعدها بالباء كثيرًا، ويدعون الباء «فيرفعونه»، فجعل بعض النحويين هذا مذهبا ثالثا في «ما».

وضعف هذا الرأي عند ابن مالك[(٣)]، لأن دخول الباء على الخبر بعد «ما» في لغة بني تميم معروف، لكنه أقل منه في لغة أهل نجد فمذهبهما واحد.

---

(١) الخصائص جـ٢/١٠.

(٢) معاني القرآن جـ٢/٤٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل جـ١/٣٥١.

تحليل واستنتاج:

أولًا: ثبت بالسماع الوارد عن العرب في حال دخول «ما» النافية على الجملة الاسمية ثلاث لغات. أحدها: أن يرفع الاسم بعدها، وينصب الخبر وبه شهد القرآن في قوله تعالى: ﴿**مَا هَذَا بَشَرًا**﴾(١)، ﴿**مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ**﴾(٢)، وثبت أنها لغة الحجازيين.

والثاني: برفع الاسم بعدها وكذلك رفع الخبر، وثبت أنه لغة التميميين.

والثالث: باقتران الخبر معها بالباء تقول: ما زيد بقائم وثبت أنها لغة النجديين فيجرون الخبر معها بالباء كثيرًا ويدعون الباء فيرفعونه، وبناء على هذا المسموع كان يلزم أن نقضي بمقتضاه من لزوم التسوية بين كل من هذه اللغات من حيث القياس فما القياس إلا على السموع من كلام العرب وقد ثبت سماع كل فلا يحق الحكم بقياسية أحدها ودفع الأخرتين.

أما إن حكم جمهرة النحاة تبعا لسيبويه بأن لغة الإعمال غير قياسية، وأن لغة الإهمال هي القياسية معللا لذلك بأن «ما» لن تقو قوة الفعل وهو «ليس» ولم يمكن تمكنها مما يضعفها، ويزيد من ضعفها كونها حرف غير مختص، فلما اتسع دائرة الحرف ضعف، وقل أثره، فإذا اختص عمل وظهر أثره. أرى ذلك تحكم في لغة العرب بجعل بعضها قياسي وبعضها غير قياسي.

ثم أنهم تناسوا جانبا عقليا، فقوة الشيء تأتي إذا كبر سلطانه واتسعت دائرته، فكان حق المتسع لدائرة أن يعمل لقوته بهذا الاتساع، وأن الضعيف هو ما كان في حدود دائرته صغيرًا(٣).

---

(١) سورة يوسف آية رقم ٣١.

(٢) سورة المجادلة آية رقم٢.

(٣) انظر: منهج سيبويه في البحث النحوي بين المنهج المعياري والمنهج الوصفي بقلم: أ.د/ محمد يسري زعير صـ٣١.

لذا رأيت أن مذهب ابن جني هو المختار حيث سوّا بين اللهجتين بأن كل منهما له ضرب من القياس.

وعندي أن كلتا اللهجتين وردت عن العرب الفصح فلا يحق الحكم بقياسية أحدهما والدفع بالأخرى.

ثانيًا: الحكم بإعمال «ما» النافية حملا على «ليس»- أراه حكمًا نحويًا مطابقًا للقياس بالحمل على النظير، والحمل على النظير قياسه أقوى من الحمل على النقيض وذلك لأن الذين أعملوها من العرب، وجدوا فيها أي «ما» شبها من «ليس» ووجدوا «ليس» ترفع الاسم وتنصب الخبر فأعملوها عمل ليس بحق هذا الشبه وربما كان هذا سببا في أن الحرف الغير مختص حقه ألا يعمل وقد ثبت أن «ما» تدخل على الأسماء وعلى الأفعال، ولكن عملت هنا بمقتضى هذا الشبه فهذا سبب خروجها من القاعدة التي قررها النحاة بأن الحرف غير المختص لا يعمل.

ولما كانت مشابهة «ما» «ليس» تبدو من القوة بمكان حق لها أن تعمل بالحمل عليها. فـ «ما» تدل على النفي، كما أن ليس تدل على النفي، وليس الأمر قاصرًا على هذه الدلالة بل هو أقوى من مجرد الدلالة على النفي، فإن «ما» تدل على النفي في الحال، كما أن «ليس» تدل على النفي في الحال.

ثم أيضًا وجدنا أن «ما» تدخل على المبتدأ والخبر، كما أن ليس تدخل عليهما، ووجدنا إن الخبر الواقع بعد «ما» تقترن به الباء الزائدة كما في قوله تعالى: ﴿**مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ**﴾(١)، ﴿**وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ**﴾(٢)، كما أن خبر المبتدأ الواقع بعد ليس يقترن بهذه الباء(٣).

---

(١) سورة القلم آية رقم ٢.

(٢) سورة البقرة آية رقم٧٤.

(٣) واختلف النحاة في السر الذي من أجله تزاد الباء في خبر «ليس»، و«ما».

فالبصريون: على أن الذي يحمل المتكلم على زيادة الباء في خبرهما قصده إلى رفع أن يتوهم السامع أن الكلام مبني على الإثبات لكونه لم يسمع أوله، فإذا قال قائل=

كما في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[1]، فلما أشبهت «ما» «ليس» هذا الشبه القوي عملت عملها، بالحمل عليها، فرفعت الاسم ونصبت الخبر.

ولا يرد بأن حمل «ما» على «ليس» يعد قياسا في اللغة والقياس في اللغة ممتنع.

لأن القياس في اللغة إنما يمتنع في مدلولات الألفاظ ومعانيها، ومعنى هذا أن نجدهم سموا شيئا «ما» باسم «ما» لعلة تقتضي هذه التسمية فنجد هذه العلة موجودة في شيء آخر فنسميه لهذا الاسم، فأما في الأحكام الإعرابية فلا[2].

بالإضافة إلى أن القياس هنا قياس غير مصطنع، لأننا لسنا الذي قضينا لهذه الحروف بهذا العمل لوجود هذا الشبه، ولكن الأمر أننا وبالاستقراء الوارد عن العرب وجدنا لسانهم أنهم يرفعون الاسم وينصبون الخبر «بما»، كما كانوا يفعلون مع «ليس» فتلمسنا لذلك سببا فوجدناه أنها عملت بالحمل على «ليس» وليس باستقلاليتها نظر لهذه المشابهة.

ويقوي المشابهة أيضًا بين «ما» و«ليس»: أنهم عندما قالوا بإعمال «ما» عمل «ليس» راعوا ما بينهما من المشابهة – راعوا أيضًا المفارقة لذلك اشترطوا الشروط.

=«ليس زيدٌ قائمًا» فقد يغفل السامع فيظنه قد قال: (كان زيد قائما) أو نحوه، لكن إذا قال قائل: (ليس زيد بقائم)– وقد علم أن الباء لا تدخل إلا في خبر منفي– فلن يتوهم الكلام مثبتا.

أما الكوفيون: فيرون أن السر في اقتران خبر ليس بالباء هو قصد تأكيد النفي، وهذا يكون خطابًا لمن ينكر عدم قيام زيد فيقول: (إن زيدًا لقائم) مثلًا فهذا يجاب بـ (ليس زيد بقائم) انظر: عدة السالك جـ١/٢٥٨.

(١) سورة الزمر آية رقم٣٦.

(٢) انظر: عدة السالك جـ١/٢٤٤، جـ١/٢٥٨.

وأقـول: على الرغم من اشتراطهم لهذه الشروط حتى يثبتوا الفروق بينهما إلا ان هذه الشروط وضعت عندهم بحسب الغالب في المسموع. أي أن هذه الشروط لم يثبت اطرادها، فبان مع كل شرط سماع ما يخالفه من نحو قول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ... إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

وقول الشاعر:

وما الدهر إلا منجونا بأهله ... وما صاحب الحاجات إلا معذبا

وقول الشاعر:

وقالوا تعرفها المنازل من منى ... وما كل من وافى منى أنا عارف

والبقاء على الشروط تقوية في نظر النحاة والتخلي عنها توهين **إلا أنني أرى العكس في ذلك**. فالبقاء على هذه الشروط يجعل «ما» في قالب الحرف الذي لم يقو قوة الفعل وقد ثبت أنه له من القوة ما يلحقه بليس. والدليل على هذه القوة عدم اطراد هذه الشروط عند النحاة فقد اختلفت نظرتهم لما خالف هذه الشروط باعتبار شهادة السماع له الأمر، الذي يدفعنا بالقول بعدم التأويل والأخذ بالظاهر – أن «ما» عملت عمل «ليس» في أكثر الاستعمالات بشروط وضوابط وفي القليل عملت بدون شروط وكله مسموع ومقيد بالمنطوق من كلام العرب.

المبحث الثاني

(لا) العاملة عمل «ليس»

أما «لا» النافية للواحد فقد صرح نحاة البصرة على إعمالها إعمال «ليس»، وإنما قضوا بذلك لما لاحظوا من السماع الوارد عن العرب قليلًا أن يرتفع الاسم بعدها، وينتصب الخبر، ولم يكن من الكثرة في الاستعمال بمنزلة ما ينتصب الاسم بعدها، ويرتفع الخبر.

فالكثير في الاستخدام العربي عملها عمل «إن» الناسخة المؤكدة، والقليل عملها عمل «ليس» ولما كان النصب للاسم بعدها كثيرًا حملوها على «إنّ» في العمل كما سبق ولما ورد قليلًا رفع الاسم بعدها ونصب الخبر– حملوها على «ليس» في العمل إلحاقًا بها.

إذ حقها: ألا يثبت لها عملٌ لكونها حرف غير مختص مثلها أختها «ما»، بل تدخل على الاسماء، وعلى الأفعال، فكان يلزم لها أن تجري مجرى الهمزة، وهل، في الاستفهام، من عدم العمل في حال دخولها على الأسماء.

إلا أنه سمع عملها فاقتضى الحكم بالمسموع أن توضع القاعدة المطابقة لإحكام بلاغته وفصاحته هي الحكم بما سمع من كلام العربي، واستجابة للمسموع فقد ثبت القول بالإعمال. إلحاقا بليس إذ **يقول سيبويه:** «وزعموا أن بعضهم قرأ: ﴿وَلَاتُ حِينُ مَنَاصٍ﴾[1]، وهي قليلة كما قال **بعضهم في قول سعد بن مالك:**

مَنْ فَرَّ عن نِيرانِها ... فأنا ابْنُ قَيْس لا بَراحُ[2]

---

(١) سورة ص آية رقم٣. قرأ أبو السمال بضم التاء ورفع النون، انظر: مختصر شواذ القراءات صـ١٣٠، لابن خالويه، مكتبة المتنبي، لاط– لات.

(٢) من بحر الكامل المجزوء، ينظر في: الكتاب جـ١/٥٨، جـ٢/٣٠٤، المقتضب جـ٤/٣٦٠، وشرح المفصل جـ١/١٠٨، شرح التسهيل جـ١/٣٦٠، شرح الرضي جـ١/ ١١٢، والمغني جـ١/٣٩٥، والتصريح جـ١/١٩٩، والأشموني في منهج السالك جـ١/٢٥٣. همع الهوامع جـ٢/١١٩. =

جعلها بمنزلة ليس، فهي بمنزلة لات في هذا الموضع في الرفع»[١].

ويقول أيضًا: «والرفع عربي على قوله:

حينَ لا مُستَصْرَخٌ[٢]

لا بَراحُ

والنصبُ أجودُ وأكثر من الرفع؛ لأنك إذا قلت لا غلامَ فهي أكثر من الرافعة التي بمعنى ليس»[٣].

فيشير سيبويه بأمرين: أولهما: أن الرفع عربي أي فصيح في كلام العرب مسموع.

الأمر الثاني: أن النصب أجود وأكثر من الرفع. إذ يقارن بين الاستعمالين فيقرر أنها في حال نصب الاسم بعدها تكون أكثر في الاستعمال العربي وهي التي تكون فيه حينئذ نافية للجنس عاملة عمل «إن» وهذه أكثر من الرافعة العاملة عمل «ليس».

وقد شهد بإعمال «لا» عمل «ليس» أكثر النحاة[٤].

=والشاهد في قوله: (لا براحُ) فقد اعمل «لا» عمل «ليس» فرفع الاسم وحذف الخبر والتقدير: (لا براحُ لي).

(١) الكتاب: جـ١/٥٨.

(٢) قائله العجاج من بحر الرجز، وتمامه:

والله لولا أن يحش الطبخ ... بي الجحيم حين لا مستصرخ

وينظر في: الإنصاف جـ١/ ٣٦٨، شرح التسهيل جـ١/٣٦٠، همع الهوامع جـ٢/١١٩، والدرر اللوامع جـ٢/١١٣، للشنقيطي ط ١، ٢، دار المعارف، لسان العرب مادة طبخ.

والشاهد في قوله: (حين لا مستصرخ) حيث رفع مستصرخ على تشبيه «لا» بليس.

ولا مستصرخ معناه إلا استصراخ، أو لا وقت استصراخ وهو الإغاثة (القاموس ٣٢٦).

(٣) الكتاب: جـ٢/٣٠٤.

(٤) انظر: الجمل في النحو صـ٣٠٠، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، والأصول جـ١/٣٩٨، ومعاني الحروف صـ٨٣، تحقيق: د/ عبدالفتاح شلبي، والمقتصد جـ٢/٨٢٠، والعوامل المائة صـ١٧٧، والمفصل في شرح المفصل جـ١/١٠٨، ١٠٩، وأمالي ابن الشجري جـ١/٢٨١-٢٨٣، دار المعرفة للنشر- بيروت- لبنان، حيدر آباد ١٣٤٩، والبيان جـ١/١٦٨، =

فيعدونها عاملًا لفظًا عرف بالجنان وتلفظ باللسان وقد أشار إلى ذلك عبدالقاهر الجرجاني في العوامل المائة حيث عدها من العوامل اللفظية السماعية[١] فقد أثرت الرفع في الاسم بعدها كما أثرت النصب في الخبر وهي مع كونها عاملًا لفظًا إلا أنها ضمنت معنى الفعل إذ إنها عملت بشبهها بليس في معنى النفي، فعملت عمله وهي دون حروفه.

وهم متفقون مع سيبويه في أنها قليلة[٢] في الاستعمال وبعضهم قليلة جدًا، وبعضهم يراها شاذة، أخذًا بمقولة سيبويه: «وهي قليلة ...».

حجتهم في الإعمال:

قولهم بأنها لو لم تكن عاملة عمل ليس– للزم لها التكرار في الأبيات السابقة، ولوجب الرفع على الابتداء. فمن تكرارها غير عاملة عمل ليس قوله تعالى: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾[٣].

إلا أن البعض قد أضاف أن الإعمال لهجة لبعض العرب وهم الحجازيون، صرح بذلك الجرجاني في العوامل المائة[٤].

وذكر أبو حيان:

أنه «لم يصرح أحد بأن إعمال «لا» عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحب المعرب ناصر المطرزي، فإنه قال فيه: بنو تميم يهملونها، وغيرهم يعملها، وفي كلام الزمخشري: أهل الحجاز يعملونها دون

=التبيان جـ١/١٦١، تحقيق: على محمد البجاوي، شرح المفصل جـ١/١٠٨– ١٠٩، شرح الكافية الشافية جـ١/٤٣٩، شرح الألفية لابن الناظم صـ١٥٠، ورصف المباني صـ٣٣٧، وجواهر الأدب صـ٣٠٣، مغني اللبيب جـ١/٣٩٥، شرح الألفية جـ١/٢٨٨، لابن عقيل.

(١) انظر: العوامل المائة صـ٩، ١٠.

(٢) نص على أنها لهجة قليلة: الزمخشري، والرضي، وابن هشام وابن عقيل، وأبو حيان في كتابه النكت الحسان صـ٧٥، البحر المحيط جـ٢/٩٦، ومن قبلهم سيبويه (انظر المراجع السابقة نفس الموضع).

(٣) سورة البقرة آية رقم٢٥٤. انظر: شرح المفصل جـ١/١٠٩.

(٤) انظر: العوامل المائة صـ١٧٧.

طيء، وفي البسيط القياس عند تميم عدم إعمالها، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها»[١].

وقد صرح أيضًا بأن: إعمالها لغة أهل الحجاز، ومذهب تميم إهمالها. ابن عقيل[٢].

أما عن وجوه الشبه بينها وبين «ليس» فمن عدة وجوه منها:

أولًا: معنى النفي: إلا أن «ما» أقعد وأوغل في الشبه «بليس»، لأن «ما» لنفي ما في الحال لا غير، «ولا» قد يكون لنفي الماضي –والأكثر حينئذ أن تكون مكررة نحو: ﴿**فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى**﴾[٣]، أي لم يصدق، ولم يصل وقد جاءت غير مكررة نحو: ﴿**فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ**﴾[٤]، وقوله:

وأي أمر سيء لا فعله[٥]

أي لم يفعله، فلما كانت «ما» ألزم لنفي ما في الحال؛ كانت أوغل في الشبه «بليس» من «لا»[٦] فلذلك قل استعمال «لا» بمعنى «ليس» وكثر استعمال «ما»، فكانت لذلك أعم تصرفا فعملت في المعرفة والنكرة نحو: ما زيد قائما وما أحد مثلك، أما «لا» فليس لها عمل إلا في النكرة نحو: لا رجل أفضل منك.

ثانيًا: دخول كل منهما على المبتدأ والخبر[٧].

---

(١) نقله الشيخ محيي الدين عبدالحميد في منحة الجليل بشرح ابن عقيل جـ١/٢٨٨، وانظره أيضًا في همع الهوامع جـ٢/١٢٠.

(٢) انظره في: شرح ابن عقيل جـ١/٢٨٨.

(٣) سورة القيامة آية رقم٣١.

(٤) سورة البلد آية رقم١١.

(٥) ينسب إلى شهاب بن العيف وعامر بن العيف، وعبدالمسيح بن عسلة، وينظر في: المفصل جـ١/١٠٩، الجنى الداني صـ٢٧٩، الشاهد في قوله: (لا فعله) حيث جاءت «لا» نافية للماضي ولم تتكرر.

(٦) انظر: شرح المفصل جـ١/١٠٨، وشرح المفصل جـ١/١٠٩، الجنى الداني صـ٢٩٧.

(٧) انظر: المفصل في شرح المفصل جـ١/١٠٨.

ثالثًا: يجوز أن تدخل الباء في خبر «لا» لتأكيد النفي، فكما تزاد الباء في خبر «ليس» و«ما» إذا كان منفيا كذلك تزاد في خبر «لا» أخت «ما»[(١)].

كقول الشاعر:

فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة ... بمغن فتيلا عن سواد بن قارب[(٢)]

ولأنها لم تقو قوة الفعل لا تعمل على مذهب هؤلاء إلا بشروط:

الشرط الأول: أن يكون الاسم والخبر نكرتين، نحو: لا رجلُ أفضل منك، ولا رجلُ قائما، ولا رجلُ خيرًا من زيد، ومنه قول الشاعر:

تَعَزَّ فلا شَيْءٌ على الأرض بَاقِيًا ... وَلَا وَزَرٌ مِمَا قَضَى اللّه واقِيَا[(٣)]

وقول الآخر:

نَصَرْتُكَ إذ لا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِل ... فَبُؤِّئْت حِصْنًا بالكُمَاةِ حَصِينَا[(٤)]

---

(١) انظر: شرح المفصل جـ١/١٠٩، همع الهوامع جـ٢/١٢٧.

(٢) من بحر الطويل. قائله: رجل من الصحابة رضي الله عنهم يقال له: سوادُ بن قارب، ينظر في: شرح التسهيل جـ١/٣٥٩، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ صـ٢٨، ومغني اللبيب جـ٢/٦٧، وشرح ابن عقيل على الألفية جـ١/١٢١، منهج السالك للأشموني جـ١/٢٥١، همع الهوامع جـ٢/١٢٧.

والشاهد في قوله: (يوم لا ذو شفاعة) حيث دخلت لا على ذو النكرة التي بمعنى صاحب، وقد اقترن الخبر بالباء في كلمة (بمغن).

(٣) لم يسم قائله من بحر/ الطويل، ينظر في: شرح التسهيل جـ١/٣٥٩، وجواهر الأدب صـ٢٣٨، الجنى الداني ٢٩٢، ومغني اللبيب جـ١/٣٩٩، شرح ابن عقيل جـ١/٢٨٩، همع الهوامع جـ٢/١١٩.

الشاهد فيه: قوله (لا شيء باقيا، ولا وزر واقيًا) حيث اعمل «لا» في الموضعين عمل ليس واسمها وخبرها نكرتان.

(٤) قائله مجهول من بحر الطويل، ينظر في: شرح التسهيل جـ١/٣٥٩، الجنى الداني صـ٢٩٣، صـ٢٩٣، جواهر الأدب صـ٢٣٨، مغني اللبيب جـ١/٢٤٠، والمقاصد النحوية جـ٢/١٤٠، شرح ابن عقيل جـ١/٢٨٩.

(بوئت) فعل ماض مبني للمجهول من قولهم: إبوأه الله منزلًا، أي أسكنه إياه.

(الكمأة) جمع كميّ، وهو الشجاع المتكمي في سلاحه، أي: المستتر فيه المتغطي به، منحة الخليل جـ١/٢٩٠.

وقد أشار ابن مالك في الألفية إلى هذا الشرط بقوله:

*** في النكرات أعملت كـ «ليس» «لا»***

الشرط الثاني:

الترتيب، فلا يتقدم خبرها على اسمها، فإذا قدمت الخبر بطل عملها ووجب رفع الخبر. فلا تقول (لا قائما رجل) بل يجب الرفع في الخبر بالإهمال لها والتكرار فتقول: (لا عندك رجل مقيم ولا امرأة).

وإنما اشترط هذا الشرط لضعفها عن العمل[١] ولم يتعرض ابن مالك لهذا الشرط[٢].

الشرط الثالث:

ألا ينتقض النفي بإلا، فلا تقول: (لا رجلُ إلا أفضل من زيد) بنصب أفضل، بل يجب رفع الخبر، ولم يتعرض ابن يعيش ولا ابن مالك لهذا الشرط.

وحجة من اشترطه من النحاة: أنها عملت بالحمل على «ليس» في النفي، فإذا زال الشبه فقد بطل العمل. فتقول: لا رجلُ أفضلَ ولا امرأةُ، فترفع الاسم وتنصب الخبر، أما إذا قلت: لا رجل ولا امرأة إلا أفضل منك، وجب الرفع في الخبر بأن تهمل «لا» أو تعملها إعمال «إنَّ» لانتقاض النفي بلا[٣].

الشرط الرابع:

ألا يفصل بينها وبين مرفوعها، فإن فصل بطل عملها، لأنها أضعف من «ما» في نظرهم، و«ما» شرطها عدم الفصل[٤].

---

(١) انظر: المفصل في شرح المفصل جـ١/١٠٩، شرح ابن عقيل جـ١/٣٩١.

(٢) انظر: منحة الخليل بشرح ابن عقيل جـ١/٢٨٨.

(٣) انظر: في هذه الشروط السابقة: شرح الرضي جـ١/٢٧٠، والتصريح جـ١/١٩٩، ومنهج السالك جـ١/٢٥٣.

(٤) انظر: الأصول في النحو جـ١/٣٩٨، شرح المفصل جـ١/١٠٩، ارتشاف الضرب جـ٢/١١٠، والتصريح جـ١/١٩٩.

وأضاف ابن هشام شرطًا لم يأت به غيره من النحاة وهو: أن يكون العمل لـ «لا» في الشعر دون النثر(١).

ورده الشيخ ياسين: فلا حاجة إلى تقييده بالشعر(٢).

ويرى ابن الحاجب: شذوذه(٣) **بينما يرى الجامي:** الاقتصار فيه على السماع(٤).

وأضاف محي الدين عبدالحميد شرطًا خامسًا وهو: ألا تكون لنفي الجنس نصًا، فإذا كانت لنفي الجنس نصًا عملت عمل «إنّ» المؤكدة التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وبنى اسمها حينئذ على الفتح إن لم يكن مضافًا ولا شبيهًا به(٥).

ومع وجود مناسبات بين «لا» النافية و«ليس» في هذا الباب إلا أن هناك فوارق تفرق بينهما إذ إنها تخالف «ليس» من ثلاث جهات:

إحداها: أن عملها قليل كما أثبته الجمهور تبعًا لسيبويه حتى ادُّعى غيره أنه ليس بموجود.

الثانية: أن ذكر خبرها قليل، حتى أن الزجاج لم يظفر به فادَّعى أنها تعمل في الاسم خاصة، وأن خبرها مرفوع.

ويرده عند ابن هشام قول الشاعر:

تَعَزَّ فلا شَيْءٌ على الأرض بَاقِيًا ... وَلَا وَزَرٌ مِمَا قَضَى اللّه واقِيَا(٦)

أما قول الآخر:

نَصَرْتُكَ إذ لا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ ... فَبُؤِّتْ حِصْنًا بالكُمَاةِ حَصِينَا(٧)

---

(١) انظر: شرح قطر الندى صـ١٤٥، تحقيق: د/ عدنان عبدالرحمن الدوري.

(٢) انظر: حاشية الشيخ يس بهامش حاشية الفاكهي على شرح قطر الندى جـ١٦/٢.

(٣) انظر: الكافية من خلال شرح الكافية جـ١١٢/١.

(٤) انظر: الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب للجامي جـ٣٠١/١.

(٥) انظر: منحة الجليل بشرح ابن عقيل جـ٢٨٨/١.

(٦) سبق تخريجه.

(٧) سبق تخريجه.

فلا دليل فيه كما توهم البعض؛ لاحتمال الخبر محذوفا و«غير» استثناء[١].

الثالثة: أنها لا تعمل إلا في النكرات، واشتهر عن ابن جني وابن الشجري إعمالها في المعارف حيث اثبته ابن مالك لابن الشجري[٢] مستشهدًا بقول النابغة الجعدي:

وحلّت سوادَ القلب لا أنَا بَاغيًا ... سواها ولا في حبها متراخيا[٣]

وأثبته ابن هشام: لابن جني وابن الشجري[٤] معًا، ووافقه السيوطي السيوطي على ابن جني[٥]. في حين أنه لم يثبت عنهما القول بهذا القول[٦]. القول[٦].

وتأول ابن مالك: البيت السابق[٧] على جعل (أنا) مرفوع فعل مضمر مضمر ناصب باغيا على الحال، تقديره: لا أرى باغيا، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل.

ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ، والفعل المقدر بعده خبرًا ناصبًا باغيا على الحال.

ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه.

---

(١) انظر: مغني اللبيب جـ١/ ٣٩٦- ٣٩٧.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية جـ١/٤٤١.

(٣) من بحر الطويل، ينظر في: شرح التسهيل جـ١/٣٦٠، تخليص الشواهد صـ٢٩٤، الجنى الداني ٢٩٣، همع الهوامع جـ٢/١٢٠.
الشاهد: قوله (لا أنا باغيا) حيث عملت لا في المعارف فأنا اسمها.

(٤) انظر: مغني اللبيب جـ١/٣٩٧.

(٥) انظر: همع الهوامع جـ٢/١٨١.

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري جـ١/٤٣٠- ٤٣١، تحقيق: محمد محمود الصاحبي- دار الخانجي- القاهرة.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية جـ١/٤٤١- ٤٤٢.

ونظائره عنده كثيره منها قولهم: (حكمك مسمطا) أي حكمك لك مُسَمَّطا أي مثبتا فجعل مسمطا – وهو حال– مغنيا عن عامله مع كونه غير فعل وإن (باغيا) بذلك وعامله فعل أحق وأولى.

وصرح في شرح التسهيل بأن: رفعها للمعرفة يكون نادرًا، بينما قاسه أبو حيان، فأجاز القياس على المسموع من البيت السابق(١).

وحذا المتنبي حذو النابغة على ما رآها ابن مالك(٢) وابن هشام(٣) في قوله:

إذا الجُودُ لم يُرْزَقْ خَلاصًا من الأذَى ... فلا الحمدُ مكْسُوبًا وَلَا المالُ باقيًا(٤)

والـذي أراه: جواز إعمالها في المعارف كما عملت في النكرات استجابة للمسموع من كلام العرب فإذا كان المتنبي يعد شاعر العصر الحديث فقد بنى على ما نطق به النابغة الجعدي من صحة دخولها على المعرفة فهذا وإن دل فإنما يدل على عبقرية المتنبي العالم بما ورد في اللغة ولم ينطق عن الهوى فقد ثبت قديمًا وروده.

ثم أنني لم أجد مانع يمنع من ذلك طالما أنه قد ثبت عمل ليس في المعارف والنكرات وقد عملت مشابهة «بليس»، فلا مانع إذن من دخولها على ما تدخل عليه «ليس» نعم لم تقو قوة ليس بحسب الغالب فدخلت على النكرات إلا أنه سمع دخولها على المعارف لذا فإن دعوى الرفض أو التأويل لا يستقيم.

ومذهب الأخفش أن:

---

(١) انظر: ابن عقيل تحقيق الشيخ محي الدين على شرح ابن عقيل جـ١/٣١٦.

(٢) انظر: شرح التسهيل جـ١/٣٦٠.

(٣) انظر: مغني اللبيب جـ١/٣٩٨.

(٤) قائله المتنبي من بحر الطويل، ينظر في: شرح التسهيل جـ١/٣٦٠، تلخيص الشواهد صـ٢٩٩، الجنى الداني صـ٢٩٤، التصريح جـ١/ ١٩٩، شرح قطر الندى ١٤٥، بلا نسبة في الأشباه والنظائر جـ١٠٨/٨، مغني اللبيب جـ١/٣٩٨.

«لا» لا تعمل أصلا لا في الاسم ولا في الخبر، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر، ولا ينتصب بعدها الخبر حيث يقول عند قوله تعالى: ﴿**لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ * وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ**﴾[١]، قال: «لأن (لا) تجري مجرى (ما) فَرَفَعْتَ على خَبِر الابتداء»[٢] ونسبه البعض للمبرد وفي المقتضب ما يخالفه[٣].

وذهب الرضي مذهب الأخفش: فالظاهر عنده: أن «لا» لا تعمل عمل ليس لا شاذًا ولا قياسًا، ولم يوجد في شيء عنده من كلامهم خبر «لا» منصوبا كخبر «لا» و«ليس» وهي في نحو: (لا براحُ) ... الأولى أن يقال: هي التي في نحو: «لا إله» أي لا التبرئة، إلا أنه يجوز لها أن تعمل مكررة نحو: (لا حول ولا قوة) ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها ومع المعرفة، ويشذ في غير ذلك نحو: لا براح، وذلك لضعفها في العمل[٤].

المذهب الثالث في المسألة:

ونسب للزجاج[٥] أنها أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصة.

فترفعه ولا تعمل في الخبر شيئًا. والخبر بعدها لا يكون مذكورًا أبدًا[٦].

أبدًا[٦].

---

(١) سورة الكافرون الآيتين: ٢، ٣.

(٢) معاني القرآن للأخفش جـ٢/٥٨٧، وانظر: همع الهوامع جـ٢/١١٩، منحة الجليل جـ١/٢٨٩.

(٣) انظر: الأصول جـ١/٣٩٨، شرح المفصل جـ١/١٠٨، والجنى الداني ٢٩٢، ارتشاف الضرب جـ٢/١١٠، المغني جـ١/٣٩٥، والتصريح جـ١/١٩٩، ومنهج السالك جـ١/٢٥٣.

(٤) انظر: شرح الرضي جـ١/١١٢.

(٥) نقل عن الزجاج في الجنى الداني ٢٩٢، والارتشاف جـ٢/١١٠، والمغني جـ١/٣٩٥، وهمع الهوامع جـ٢/١١٩، والحقيقة أنني لم أقف على نص صريح للزجاج يصرح فيه بعدم نصب الخبر. انظر: معاني القرآن وإعرابه جـ١/٢٧٠- ٢٧١، جـ٤/ ١٤١- ١٤٢.

(٦) انظر: منحة الجليل جـ١/٢٨٩.

واستدل له بأنه: لم يسمع النصب في خبرها ملفوظا به حيث حذف دائمًا كقوله:

من صد عن نيرانها ... فأنا ابن قيس لا براح

وقوله:

بي الجحيم حينَ لا مُستَصْرَخُ

وكلا المذهبين الأخيرين فاسد مردود عليهما، قول الشاعر:

تَعَزَّ فلا شَيْءٌ على الأرض بَاقِيًا ... وَلَا وَزَرٌ مِمَا قَضَى اللّه واقِيَا[1]

وقول الآخر:

نَصَرْتُكَ إذ لا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِل ... فَبُؤِّئْت حِصْنًا بالكُمَاةِ حَصِينًا

فالخبر مذكور في هذه الشواهد فهو (باقيا) و(واقيا) في البيت الأول و(غير خاذل) في البيت الثاني. فكان في ذكره ردًا، وكما ذهب إليه الزجاج، وهو منصوب، فكان نصبه ردًا لما زعمه الأخفش[2].

استنتاج:

من خلال البحث في «لا» وتحليل تراكيبها نستنتج عدة نقاط:

١- ثبوت السماع برفع الاسم بعدها ونصب الخبر إلا أنه قليل في الاستعمال غير أنه فصيح لأنه عربي.

٢- مجيئها برفع الاسم بعدها ونصب الخبر عند النحاة البصريين إلحاقا «بليس» فقد تشابها «معنى» و«عملًا».

٣- ألحقت «لا» بـ «ليس» في العمل لمشابهتها في معنى «النفي» فحملت في العمل عليها.

٤- تعد «لا» عاملًا لفظيًا من جهة أنها هي التي فعلت الرفع في الاسم والنصب في الخبر إلا أنها متضمنة معنى الفعل «ليس» على وجه الخصوص لمشابهتها لها في معنى النفي وبهذا المعنى استحقت أن تعمل بنفسها إلحاقا

---

(١) انظر: همع الهوامع جـ٢/١١٩.

(٢) انظر: منحة الجليل بشرح ابن عقيل لمحي الدين عبدالحميد جـ١/٢٨٩.

بليس لأن ليس هي التي تدخل على الجملة الاسمية فترفع الاسم وتنصب الخبر. فحملت «لا» عليها في هذا العمل.

وأنا أصحح هذا المذهب لأن شبهها هنا «بليس» شبه قوي يجعلها محمولة عليها في العمل فعملت حيث أشبهت «ليس» من كل وجه فلم تعمل بنفسها فحسب بل عملت لأنها مضمنة معنى الفعل دون حروفه فعملها هنا يعد قياس نظير كما كان عمل «ما» لمشابهتها «بليس» قياس نظير فاستحقت بهذا القياس أن نقر لها بالعمل إلحاقا بليس معنى وعملًا.

٥- إقرار الثقة من النحاة بأن الإعمال لهجة الحجازيين وأن الإهمال لهجة التميميين.

٦- ما دام أن السماع ورد بما يثبت الإعمال مرة ويثبت الإهمال أخرى، فيلزم عدم الدفع بما ورد عن الأخفش بعدم الإعمال وأن ما بعدها- (مبتدأ وخبر)، كما لا يلزم الدفع بما ورد عن الزجاج بأن خبرها ورد محذوفا فلن يتبين عنده الإعمال ربما لقصور الشواهد عنده إلا أن بالاجتهاد عند البصريين فقد ثبت صحة ما قاله الجميع فقد ثبت الرفع في الاسم بعدها عند سيبويه بحملها على «ليس» فهذا اجتهاده وعند غيره لم يثبت نصب الخبر لكونه ورد محذوفا. فلم تكن هناك رؤية ظاهرة بالنصب إلا أن الشواهد الأخرى قد دفعت بهذا حيث وردت بالنصب في الخبر مما لا يدع مجالًا للشك بإعمالها عمل «ليس».

٧- أن القراءة دليل آخر ينضم إلى باقي أدلة السماع الواردة في الشعر برفع الاسم بعدها ونصب الخبر على الإعمال إلحاقا «بليس» فقد ثبت عمل لا في قراءة ﴿لَا رَيْبَ﴾[١]، من قراءة أبس الشعثاء بالرفع في ﴿لَا رَيْبُ﴾ وكذلك قراءة زيد بن علي[٢] على أنها تعمل عمل «ليس»[٣].

---

(١) من سورة البقرة: آية رقم٢.

(٢) انظر: البحر المحيط جـ١/١٦٠.

(٣) السابق نفسه.

وكذلك في قراءة قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾[١]، حيث قرأ الكوفيون ونافع بفتح الثلاثة من غير تنوين، وقرأ ابن كثير وابو عمرو برفع ﴿فلا رفثٌ ولا فسوقٌ﴾ والتنوين وفتح (ولا جدال) من غير تنوين[٢].

٧- نظرًا لأن هذا الاستعمال قليل -فقد بات أبو حيان يضعف قراءة من قرأ بالإعمال من القراء بدعوى القلة في استعمال الرفع.

وناقش أبو حيان ابن عطية في قراءة الرفع حيث خرجها ابن عطية على إعمال «لا» عمل «ليس» وخبرها محذوف وذلك في قراءة أبي عمر فقال أبو حيان: «وفيه مناقشات، الأولى قوله: و«لا» بمعنى «ليس»، وقد قدما أن كون «لا» بمعنى «ليس» هو من القلة في كلامهم بحيث لا تبنى عليه القواعد، وبينا أن ارتفاع مثل هذا إنما هو على الابتداء»[٣].

ثم جزم مرة أخرى بأن ما ذهب إليه ابن عطية في قراءة الرفع ضعيف لأن إعمال لا إعمال ليس قليل جدًا لم يجيء منه في لسان العرب إلا ما لابد له. وكله عنده فيما ورد من شواهده يحتمل فيه التأويل، ولأن حمله ظاهره عنده «لا ينتهي من الكثرة، بحيث تبنى عليه القواعد، فلا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله الذي هو أفصح الكلام وأجله، ويعدل عن الوجه الكثير الفصيح من وجهة نظره»[٤].

وما ذهب إليه أبو حيان يختلف في رؤيته عن غيره من المفسرين: حيث أجازوا إعمال «لا» عمل ليس لمشابهتها لها في المعنى.

من نحو: النحاس[٥] وابن عطية[٦] والسيوطي[٧]. ومما يضعف رأي أبي حيان أمرين:

---

(١) من سورة البقرة: آية رقم١٩٧.
(٢) انظر: البحر المحيط جـ٢/٩٦.
(٣) السابق جـ٢/٩٧.
(٤) البحر المحيط جـ٢/٩٦.
(٥) انظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس جـ١/٢١١، جـ١/٢٣٣، جـ١/٢٩٤، جـ١/٣٢٩، جـ٢/٢٨٥، جـ٣/٣٦٠.
(٦) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية جـ١/٥٤٤، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي.
(٧) انظر: الاتقان في علوم القرآن جـ١/٢٢٣، ط البابي الحلبي بمصر.

أولهما: أن القراءة سنة متبعة قال بذلك ابن الأنباري[١].

والثاني: قول السيوطي: كل ما ورد أنه قرئ به: جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترًا أم أحادًا، أم شاذا. حيث أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يحتج به[٢].

لذا كان الصواب عندي صحة القياس عليها بدلًا من تضعيفها وذلك لثبوتها لهجة لبعض العرب وهم الحجازيين.

وقد شهد السيوطي بأنه «إنما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب»[٣] وقد ثبت. بشهادة العدول من علماء النحو.

كذلك لا ينكر العربي الفصيح بدعوى القلة فالقلة لا تبطل الحكم أو تفسده وقد ذكر أن الكوفيين كانوا يقيمون الأحكام لسماع بيتًا ولو واحدًا حتى ولو كان مخالفا للأصول ويلزمونه ويجعلونه أصلًا[٤].

فما بالك من مجموعة من الشواهد والأبيات قد سمعت في الاستعمال الوارد عن العرب[٥].

---

(١) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن جـ١/١٦٨.

(٢) انظر: الاقتراح صـ٤٨، تحقيق: د/ أحمد قاسم.

(٣) السابق: ١١٠.

(٤) انظر: الاقتراح صـ٢٠٢.

(٥) انظر: مسائل الخلاف النحوي في الجزأين الأول والثاني من إعراب القرآن لأبي جعفر جعفر النحاس (٤٥٩- ٤٦٠) رسالة ماجستير- كلية اللغة العربية، إعداد: محمد صالح، وآراء سيبويه النحوية في إعراب القرآن جـ١/٣١٥- ٣١٧.

المبحث الثالث

(إنْ) النافية

من الأحرف التي أثير حولها الجدل عند النحاة «إنْ» النافية حيث سمع في كلام العرب من دخولها على الجملة الاسمية فارتفع الأول الذي بعدها وانتصب الثاني وذلك في مواضع من الشعر والنثر.

ولما كانت «إن» نافية بمنزلة «ما» في النفي كان القياس يقتضي لها عند دخولها على الجملة الاسمية إهمالها، لعدم الاختصاص فقد تدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى: ﴿**إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ**﴾(١)، وقوله: ﴿**إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ**﴾(٢)، وقوله: ﴿**وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ**﴾(٣)، أي وما أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به، فحذف المبتدأ وبقيت صفته ومثله: ﴿**وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا**﴾(٤)، وقد تدخل على الجملة الفعلية نحو قوله تعالى: ﴿**إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى**﴾(٥)، وقوله: ﴿**إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا**﴾(٦)، وقوله: ﴿**وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا**﴾(٧)، وقوله: ﴿**إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا**﴾(٨).

إلا أنها قد ثبت سماعها لغة لأهل العالية(٩) في حال دخولها على الجملة الاسمية يرتفع ما بعدها وينتصب الثاني.

---

(١) من سورة الملك: آية رقم٢٠.
(٢) من سورة المجادلة: آية رقم٢.
(٣) من سورة النساء: آية رقم١٥٩.
(٤) من سورة مريم: آية رقم٧١.
(٥) من سورة التوبة: آية رقم١٠٧.
(٦) من سورة الكهف: آية رقم٥.
(٧) من سورة الإسراء: آية رقم٥٢.
(٨) من سورة النساء: آية رقم١١٧.
(٩) العالية: تطلق على ما فوق أرض نجد إلى تهامة، وإلى ما وراء مكة وما والاها. (عدة السالك جـ١/٢٥٧).

واختلف النحاة حول إعمالها وإهمالها على مذاهب:

المذهب الأول: يرى أنها عملت عمل «ليس» إلحاقا بها، لما بينهما من مشابهة: في المعنى والدخول على الجملة الاسمية، فاقتضى ذلك أن تعمل نفس عملها أسوة بـ «ما» و«لا»، لذا ترى عبدالقاهر الجرجاني يعدها من العوامل المائة، حيث يراها عاملًا «لفظيا» سماعيًا عرف بالجنان وتلفظ باللسان وقد حمل على نظيره في العمل. لذلك يقول أصحاب هذا المذهب بجواز الإعمال مطلقا: سواء كان في الشعر أو النثر. وإلى هذا ذهب سيبويه[1]، حيث أشعر كلامه بأن مذهبه فيها الإعمال.

---

(١) حيث أشار سيبويه إلى ذلك عند حديثه على إعمال «ما» الحجازية عمل ليس فقال: ((وتكون «إن» كما في معنى «ليس»)) الكتاب جـ٢٢٢/٤.

فمفاد النص بحسب الظاهر أن «إنْ» النافية تعمل عمل ليس فالإشارة فيه إلى العمل وليس المراد الإشارة إلى المعنى يوضح ذلك ويقويه قوله في موضع آخر: (وتكون في معنى «ما») الكتاب جـ١٥٢/٣، طبعة هارون.

فقد أشار في هذا النص الثاني إلى أنها بمنزلة «ما» في لغة الإهمال عند بني تميم حيث اختلف مفاد النص الثاني عما أفاده النص الأول مما يدل على أن المقصود في النص الأول حملها على «ليس» ليس في المعنى وإنما حملها على «ليس» في العمل.

وبهذا يطرح سيبويه في «إن» النافية وجهان: فقد ترد على الإعمال بالحمل على ليس وقد ترد بالإهمال حملا على «ما» في لغة تميم.

هذا وقد اضطرب النقل عن سيبويه والصواب ما أثبتناه.

انظر في ذلك: جواهر الأدب ٢٥٠، ارتشاف الضرب جـ١٠٩/٢، عدة السالك جـ٢٩١/١.

وقد أثبت صوابه في صحة فهم نصوص سيبويه على وجهه الصحيح ابن مالك والمرادي وابن عقيل.

انظر: شرح التسهيل جـ٣٧٠/١، الجنى الداني صـ٢٠٩، شرح ابن عقيل جـ٣١٧/١، وانظر فيه: ما فهم على غير وجهه من كتاب سيبويه صـ٥٦ للدكتور صبحي عبدالحميد.

وكان ممن جانبه الصواب في فهم نصوص سيبويه، المبرد والنحاس والرماني وابن الشجري والأنباري وابن يعيش والصميري والهروي وابن السيد وابن هشام والسيوطي. انظر في هذا: المقتضب جـ٣٥٩/٢، إعراب القرآن جـ١٦٨/٢، معاني الحروف للرماني صـ٧٥، البيان في إعراب غريب القرآن جـ٣٨١/١، شرح المفصل جـ٨/ ١١٣، التبصرة والتذكرة جـ٤٥٨/١، الأزهية في علم الحروف صـ٤٥، عدة السالك جـ٢٥٦/١.

وذلك أنه قال في باب عدة ما يكون الكلم: «وأما «إن» مع «ما» في لغة أهل الحجاز، فهي بمنزلة «ما» مع «إنَّ» الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف ليس»(١).

فعلم بهذه العبارة أن في الكلام حروفا مشابهة لـ «ليس» من جملتها «ما»، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة «ما» في هذه المناسبة إلا «إنَّ» و«لا» متعين كونهما مقصودين على ما استوضحه ابن مالك من كلام سيبويه(٢).

وتبع هذا المذهب: المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني.

حجتهم في ذلك: ثبوته لغة لأهل العالية يجيز القياس عليه شعرًا ونثرًا.

وقد أثبتها «لغة» لأهل العالية: أبو حيان(٣) وابن هشام(٤) والسيوطي(٥).

دليلهم في ذلك:

النقل، والقياس، أما النقل: فمن طريقين: النثر والنظم.

أولا: النثر: حيث سمع الإعمال في أكثر من شاهد من ذلك:

١- قرأ سعيد بن جبير قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ**﴾(٦)، بنون مخففة مكسورة لالتقاء الساكنين ونصب (عبادًا) و(أمثالكم)، وخرجها ابن جني قائلًا:

«ينبغي – والله أعلم– أن تكون «إن» هذه بمنزلة «ما» فكأنه قال: ما الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم»(٧).

---

(١) انظر: الكتاب جـ ٤/٢٢١.

(٢) انظر: شرح التسهيل جـ١/٣٥٨.

(٣) انظر: البحر المحيط جـ٤/٤٤٠.

(٤) انظر: شرح شذور الذهب صـ١٩٩، مغني اللبيب جـ١/٤٣، أوضح المسالك جـ١/٢٩١.

(٥) انظر: همع الهوامع جـ٢/١١٦.

(٦) من سورة الأعراف: آية رقم١٩٤.

(٧) المحتسب جـ١/٢٧٠، طبع المجلس الأعلى.

٢- قولهم: (إن أحدُ خيرًا من أحدٍ إلا بالعافية).

٣- قولهم: (إن ذلك نافِعَك ولا ضَارَّك).

٤- قول أعرابي: (إنّ قائمًا) على الإعمال[١]. يريد: (إنْ أنا قائما).

ومما يتخرج على الإهمال الذي هو لغة الأكثرين قول بعضهم:

(إنَّ قائم) وأصله (إنْ أنا قائم)؛ فحذفت همزة أنا اعتباطا، وأدغمت نون «إنَّ» في نونها، وحذفت ألفها في الوصل[٢].

وأما قول بعضهم:

نُقلت حركة الهمزة إلى النون ثم أسقطت على القياس في التخفيف بالنقل ثم سكنت النون وأدغمت- **فمردود عند ابن هشام**؛ لأن المحذوف لعله كالثابت، ولهذا تقول: هذا قاضٍ بالكسر لا بالرفع، لأن حذف الياء لالتقاء الساكنين فهي مقدرة الثبوت، وحينئذٍ فيمتنع الإدغام، لأن الهمزة فاصلة في التقدير، ومثل هذا البحث في قوله تعالى: ﴿**لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي**﴾[٣].

وغير العاملة: كثير وجودها في الكلام كقوله تعالى: ﴿**إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ**﴾[٤].[٥]

ثانيًا النظم: فمن سماعه في الشعر قول الشاعر:

إن المَرْءُ مَيْتًا بانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ ... وَلَكِن بأنْ يُبْغَى عَلَيهِ فَيُخْذَلَا[٦]

---

(١) انظر: مغني اللبيب جـ١/٤٣.

(٢) السابق نفسه.

(٣) من سورة الكهف: آية رقم٣٨.

(٤) من سورة الملك: آية رقم٢٠.

(٥) الجنى الداني صـ٢١٠.

(٦) قائله مجهول، من بحر الطويل، ينظر في: شرح المقرب لابن عصفور جـ٢/١١٠٢، شرح التسهيل جـ١/٣٥٩، الجنى الداني ٢١٠، شرح ابن عقيل جـ١/٣١٨، همع الهوامع جـ٢/١١٧، منهج السالك للأشموني جـ١/٢٥٥.

الشاهد فيه قوله: (إن المرء ميتا) حيث أتت إن النافية وقد دخلت على الجملة الاسمية فرفع ما بعدها وانتصب الثاني وهذا العمل نفس عمل «ليس» في الوارد من كلام العرب والذي=

وقول الآخر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ ... إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ[1]

وأما القياس:

فمقتضى النظر أن يكون إلحاق إن النافية بليس راجحا على إلحاق «لا» لمشابهتها لها في الدخول على المعرفة، وعلى الظرف والجار والمجرور، وعلى المخبر المحصور، فيقال: (إنْ زيد إلا فيها) و: ﴿**إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ**﴾[2]، كما يقال بما، ولو استعملت «لا» هذا الاستعمال لم يجز[3]، وقول الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ ... إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ

فهذا البيت يؤخذ منه عدة أمور:

أولها: أنه أعمل «إنْ» النافية عمل ليس فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل، ونصب خبرها الذي هو قوله: «مستوليا».

الثاني: أن «إنْ» النافية مثل «ما» في أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها «لا» فإن الاسم في البيت ضمير.

الثالث: يؤخذ من هذا البيت أيضًا أن انتقاض النفي بعد الخبر لا يقدح في العمل، لأنه استثنى بقوله: (إلا على ...) [4] بالإضافة لمشابهتها «ما» في النفي وعلى وجه الخصوص نفي الحال[5].

=حكم النحاة بمقتضاه أن ليس من أخوات كان، وهنا تكون «إن» النافية قد عملت عمل ليس إلحاقا بها لأنها تشبهها في المعنى لأن كل منهما يحقق معنى النفي، وإن كل منهما يدخل على الجملة الاسمية.

(١) قائله مجهول، من بحر المنسرح، ينظر في: شرح التسهيل جـ١/٣٥٨، وشرح الكافية الشافية جـ١/٤٤٧، شرح الكافية للرضي جـ١/٢٧٠، خزانة الأدب جـ٢/١٤٣، وابن الناظم في شرح الألفية صـ١٥٢.

الشاهد في قوله: (إن هو مستوليا) حيث عملت إن النافية عمل «ليس».

(٢) من سورة يونس: آية رقم٦٨.

(٣) انظر: شرح التسهيل جـ١/٣٥١- ٣٥٨.

(٤) انظر: عدة السالك إلى أوضح المسالك جـ١/٢٥٨.

(٥) انظر: التذييل والتكميل جـ٢/٤٨٨، ارتشاف الضرب جـ٢/١٠٩.

لذا كانت «إنْ» أقوى في الشبه بليس من «لا».

المذهب الثاني:

فيرى إهمالها وإليه ذهب الفراء حيث يقول:

«وقال الكسائي: سمعت بعض العرب يقول: إنَّ قائم، يريد: إن أنا قائما. فترك الهمز وأدغم»(١).

حجتهم في منع إعمالها: كونها حرفًا غير مختص وشأن غير المختص ألا يعمل وشأن المختص العمل، كحروف الجر، لما اختصت بالدخول على الأسماء، عملت الجر، أما «إنْ» النافية فقد ثبت دخولها على الأسماء وكذلك على الأفعال، فلم تختص بجهة، فحقها إذن عدم إعمالها لضعفها بهذا التوسع.

وكان أيضًا من أصحاب هذا المذهب أكثر البصريين والمغاربة إذ يقول أبو حيان: «وأكثر أصحابنا يذهب إلى أنها لا تعمل»(٢).

المذهب الثالث:

جواز الإعمال شعرًا، لا نثرًا، وإنما يجوز في الشعر لأنه موطن ضرورة.

وقد ذهب إليه ابن عصفور حيث قال: «وقد أجروا «إنْ» النافية في الشعر مجرى «ما» في نصب الخبر تشبيها بها قال:

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أحَدٍ ... إلَّا عَلَى أضْعَفِ الْمَجَانِين

ولا يجوز ذلك في الكلام، لأنها غير مختصة»(٣).

المذهب الرابع:

---

(١) معاني القرآن جـ٢/١٤٥.

(٢) ارتشاف الضرب جـ٢/١٠٩، وانظر: الجنى الداني صـ٢٠٩، ورصف المباني ١٠٨، ومغني اللبيب جـ١/٣٤، شرح ابن عقيل جـ١/٣١٧، التصريح جـ١/٢٠١.

(٣) انظر: المقرب من خلال شرح المقرب جـ٢/١٠٩٢.

يجوز الإعمال في الشعر والنثر، ولكن على قلة، وقد ذهب إلى ذلك **ابن مالك** فمن قوله: «وتلحق بها -«ما»- «إنْ» النافية قليلًا و«لا» كثيرًا»(١).

وتبعه في ذلك ابن هشام حيث ذكر أن إعمال «إنْ» نادرًا وأنه لغة لأهل العالية(٢).

حجتهم في ذلك: قلة الشواهد التي وردت في الإعمال في النثر والنظم وعددها لا يتجاوز جمع القلة مما لا يسوغه بكثرة.

تحليل واستنتاج:

بتحليل التراكيب الواردة في «إن» النافية بعد توثيقها بآراء العلماء مجوزين ومانعين لإعمالها عمل «ليس» نستنتج عدة نقاط:

١- ثبوت إعمال «إنْ» النافية عمل «ليس» في لغة أهل العالية(٣).

٢- ورود السماع بالإعمال في النقل بطريق القرآن الكريم في قراءة سعيد بن جبير في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ**﴾.

٣- شهادة ابن جني في قراءة سعيد بن جبير على أن تكون «إن» نافية عاملة بمنزلة «ما» ويكون المعنى على النفي: ما الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم فتكون إنْ نافية عاملة والذين اسمها، وعبادًا خبرها، وأمثالكم صفة.

وقال: معناه: ما الذين تدعون من دون الله أمثالكم في الإنسانية، وإنما هي حجارة ونحوها مما لا حياة له ولا عقل، فضلا لكم بعبادتهم أشد من ضلالكم لو عبدتم أمثالكم(٤).

---

(١) انظر: التسهيل من خلال شرح التسهيل جـ١/٣٥٧.

(٢) انظر: أوضح المسالك جـ١/٢٥٦.

(٣) انظر في ذلك: ارتشاف الضرب جـ١/٢٥٥، الجنى الداني: صـ٢١٠، وأوضح المسالك جـ١/٢٥٦- ٢٥٧، همع الهوامع جـ٢/١١٦.

(٤) انظر: شرح التسهيل جـ١/٣٥٩.

٤- شهادة العلماء بالقراءة ثم شهادتهم بتوجيه ابن جني لها على النفي، والإعمال.

٥- تصحيح فريق من النحاة إعمالها منهم أبو حيان[١] والمرادي[٢] والأشموني[٣].

٦- أقوال العرب وأمثالهم الواردة بطريق النثر مما لا يرد. فمن كلامهم المنثور:

- إن ذلك نافعَك ولا ضارَّك، بفتح العين في نافعك والراء في ضارك أخبار منصوبة، وإن أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلا بالعافية. بنصب خيرًا خبرًا لـ إن العاملة عمل ليس، قول الأعرابي: (إنَّ قائمًا) وهو يريد (إن أنا قائما) بشهادة العلماء في هذا التوجيه[٤].

٧- عدم إنكار القراءة لأنها سنة متبعة يستشهد بها ويقاس عليها.

٨- عدم إنكار النثر فهو من كلام العربي المقضي بحسبه؛ بوضع الأحكام النحوية بناء على ما ورد فيه على نحو ما فسر الجرجاني بلاغة الكلام من أن يتطابق مع الأحكام النحوية المقتضي بها في لغة العرب طبقا لقواميسهم وضوابط كلامهم.

٩- إلى كل هذا الحد من الشواهد يضعف به ويرد قول: ما قال أنه من القلة بحيث إيقافه على المسموع أو الدفع والإنكار له سواء في الشعر أو النثر أو أحدهما.

١٠- مجيئه في قول الشاعر:

إن الْمَرْءُ مَيْتًا بانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ ... وَلَكِن بأنْ يُبْغَى عَلَيهِ فَيُخْذَلَا

---

(١) انظر: التذييل والتكميل جـ٢/٤٨٨، ارتشاف الضرب جـ٢/١٠٩.

(٢) انظر: الجنى الداني ٢٠٩- ٢١٠.

(٣) انظر: الجنى الداني ٢٠٩.

(٤) انظر: الجنى الداني ٢١٠.

يبطل قول من خص ذلك بالضرورة، وقال: لم يأت منه إلا (إن هو مستوليا).

١١- إثبات «إنْ» النافية عاملًا لفظيا عرف بالجنان وتلفظ باللسان ويعد عاملًا سماعيا عند عبدالقاهر الجرجاني حيث عمل الرفع في الاسم والنصب في العمل لأنه مضمن معنى «ليس» فلم يعمل بنفسه فحسب بل إلحاقا بليس التي اشبهته.

١٢- قوة شبه «إن» النافية بـ «ما» يقوي إلحاقها بليس في العمل إذ إنها أقوى في الشبه بـ «ما»، من شبه «لا» بـ «ما». فقد ظهر شبهها بـ «ما» من عدة جهات.

أ- أشبهت إن بـ ما في نفي الحال.

ب- في الدخول على المعرفة والنكرة.

جـ- في الدخول على الظرف والجار والمجرور.

د- في الدخول على الخبر المحصور ولم يجز ذلك في «لا».

١٣- قياس «إنْ» النافية بعملها على «ما» في إلحاقها بليس قياس النظير على النظير وهو من أقوى الأقيسة في العمل، إذ أنه أقوى من القياس على النقيض، فلما: أشبه الشبيه؛ الشبيه ألحق بالمشبه به في الأصل فحملت «إن» على «ليس» لما أشبهت «إن» «ما» معنىً وعملًا فاقتضى لها أن تلحق بالأصل وهو الفعل «ليس» وكانت «إنْ» مما عمل عمل الفعل دون حروفه.

المبحث الرابع

«لَاتَ»

يرى الجرجاني من الحروف العاملة عمل الفعل «لات» بمعنى ليس حيث عدها في العوامل المائة من العوامل اللفظية السماعية[١] وأصلها: «لا» زيدت عليها «تاء» التأنيث للتأكيد- كما زيدت على رب- فيقال: رُبَّتْ.

وكان مقتضى النظر أن يكون إلحاق «لات» هذه بليس في العمل راجحا على إلحاق «ما» و«إن» و«لا»؛ لأن اتصال التاء بها جعلها مختصة بالاسم، وشبيهة بليس في اللفظ، إذ صارت بها على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كـ «ليس». إلا أن الاستعمال اقتضى تقليل الإلحاق في «إن»، وكثرته في «لا» مجردة من التاء، وقصرة في «لا» متبوعة بالتاء على لفظ الحين، أو ما يرادفه من أسماء الزمان[٢].

أما عملها فاختلف فيه على مذاهب:

المذهب الأول:

ما رآه الجرجاني من أنها «لا» زيدت عليها التاء وهي بمعنى ليس فعملت عملها إلحاقا بها. وهو رأي الجمهور.

ووجه الشبه:

أنها للنفي مثل «ليس» هذا من حيث المعنى، ومن حيث اللفظ: أشبهت «ليس» من حيث صارت بزيادة التاء على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كـ «ليس»[٣].

وكل منهما للنسخ، وكل منهما يدخل على الجملة الاسمية وكل منهما يقتضي المبتدأ والخبر.

إلا أنهم اختلفوا في معموليها على قولين:

---

(١) انظر: العوامل المائة صـ ١٨١.

(٢) انظر: شرح التسهيل جـ١/٣٥٨.

(٣) انظر: شرح التسهيل جـ١/٣٥٨.

القــول الأول: يـرى أنهـا لا تعمـل إلا فـي لفظـة «الحـين» وهـو رأي الفراء وظاهر قول سيبويه. **إذ يقـول:** «وأما أهلُ الحجاز فيشبّهون –«ما»– بـ «لَيْسَ» إذ كان معناها كمعناها، كما شبّهوا بها «لاتَ» في بعض المواضع، وذلك مع الحِين خاصّةً، لا تكون «لاتَ» إلّا مع الحين، تُضْمِرُ فيها مرفوعا وتَنْصِبُ الحين، لأنّه مفعول به»(١).

وقال سيبويه أيضًا: «وإنَّما هي مع الحين، كما أن لَدُنْ إنّما يُنْصَبُ بها مع غُدْوَةً، وكما أنّ التاء لا تَجرُّ في القسم ولا في غيره إلاّ في الله، إذا قلت تاللهِ لأَفْعَلَنَّ»(٢).

لذلك اشترط لعملها على مذهب الجمهور شرطان: أحدهما: كون معموليها اسمي زمان.

والثاني: حذف أحد معموليها، و**الغالب** كونه **المرفوع**، وعندئذ يكون إعمالها واجب(٣).

وعلة حذف أحد معموليها:

أنها عملت إلحاقًا بليس؛ إلا أنها لم تمكن تمكنها، ولم تستعمل إلا مضمرًا فيها، لأنها ليست كليس في المخاطبة، والإخبار عن غائب، تقول: لستَ ولستِ وليسوا، –وعبدُالله ليس ذاهبا، فتبنى على المبتدأ وتضمر فيه، ولا يكون هذا في (لات)؛ لا تقول عبدالله لات منطلقا، ولا قومك لاتوا منطلقين(٤).

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء جـ١/٣٩٧، ومعاني القرآن للأخفش جـ٢/٤٩٢، والأصول في النحو جـ١/٩٥، والكشاف جـ٥/٢٤١– تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وغيره، والبديع في علم العربية جـ١/٥٨٧، المجلد الثاني لابن الجزري، تحقيق: د/ فتحي أحمد على الدين– – السعودية ط١، ١٤٢٠.

(٢) انظر: الكتاب جـ١/٥٨– ٥٩.

(٣) أوضح المسالك جـ١/٢٥٣.

(٤) انظر: الكتاب جـ١/٥٨– ٥٩.

وجعل أصحاب هذا الرأي من «القليل» قراءة بعضهم: بحذف المنصوب «ولات حينُ مناص»[١] بالرفع في «حين» في أن المحذوف خبرها المنصوب.

وعلل أبو البركات الأنباري لعدم ظهور الاسم بقوله:

«ولا يجوز إظهار اسمه، لأنه أوغل في الفرعية، لأنه فرع «ما»، و«ما» فرع على ليس، فألزم طريقة واحدة»[٢].

القول الثاني:

أنها تعمل في الحين، وفيما رادفه. من نحو «أون»، و«ساعة» حيث ذهب إليه الفارسي وجماعة منهم ابن مالك[٣] وابنه[٤]، والرضي[٥]، وابن هشام[٦].

ومن شواهد إعمالها في الحين:

١- قوله تعالى: ﴿لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٧].

٢- قول الشاعر:

---

(١) من سورة ص آية رقم: ٣، وقراءة الجمهور (ولات حينُ) بفتح التاء ونصب النون، وأبي السمال بضم التاء ورفع النون، وعيسى بن عمر، بكسر التاء وجر النون، وروي عنه مع ذلك برفع النون وفتح مناص بعده، وبكسر التاء ونصب النون. انظر: مختصر في شواذ القراءات صـ١٣٠ لابن خالويه، مكتبة المتنبي- لا- ط - لا - ت، والبحر المحيط جـ٧/٣٦٧، الدر المصون جـ٩/٣٤٧، للسمين الحلبي، تحقيق: د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق- لا ط- لا - ت، وروح المعاني جـ٢٣/ ١٦٣، دار إحياء التراث العربي- بيروت.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن جـ٢/٣١٢- لابن الأنباري أبو البركات، تحقيق: طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب لا - ط- ١٤٠٠- ١٩٨٠م.

(٣) انظر: شرح التسهيل جـ١/٣٦١، مغني اللبيب جـ١/٤٢٠.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٠٨.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي جـ٢/١٩٦.

(٦) انظر: مغني اللبيب جـ١/٤٢٠، وشرح شذور الذهب جـ١/٣٥١.

(٧) من سورة ص: آية رقم٣.

غافلًا تَعْرِضُ المَنِيَّةُ لِلْمَرْ ... ءِ فَيُدْعَى وَلَاتَ حِينَ إِبَاءِ[1]

ومثال إعمالها في مرادف الحين قول رجل من طيء:

نَدِمَ البُغَاة وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ ... والْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ[2]

وأما قوله:

لَهْفِي عَلَيكَ للهْفَةٍ منْ خَائفٍ ... يَبغي جوارَك حينَ ليسَ مُجيرُ[3]

---

(١) قائله مجهول، من بحر: الخفيف، ينظر في: شرح التسهيل جـ١/ ٣٦١، عمدة الحافظ وعدة اللافظ صـ٤٢٨، شرح قطر الندى صـ٢٥، المقاصد النحوية جـ٣/١٦١، منهج السالك للأشموني جـ / ٢٤٩.

الشاهد في قوله: «ولات حين» حيث استعملت (لات) مع الحين.

(٢) قائله: محمد بن عيسى بن طلحة، من بحر الطويل، أو المهلهل بن مالك، في المقاصد النحوية جـ٢/١٤٦، ولأحدهما أو لرجل من طيء في خزانة الأدب جـ٤/١٨٧، الرضي جـ٢/١٩٦، شرح التسهيل جـ١/٣٦١، وللأشموني جـ١/١٢٦، شرح شذور الذهب صـ٢٦٠، ابن عقيل جـ١/٢٩٥، وهمع الهوامع جـ٢/١٢٢، وبدون نسبة في معاني القرآن للفراء جـ٢/٤٩٢.

والشاهد في قوله: (ولات ساعة) حيث استعملت «لات» مع مرادف الحين من أسماء الزمان.

(٣) قائله: التميمي الحماسي أو الشمرذل الليثي.

لهفي: بفتح اللام وسكون الهاء أو فتحها- الحزن والأسى، واللهفة- بفتح فسكون- استغاثة ونداء المضطر، «مجير» هو الناصر الذي يدفع الأذى ويمنع الأعتداء. وهو للتميمي الحماسي في: المقاصد الشافية جـ٢/٢٥٤، وخزانة الأدب جـ٤/١٧١.

وللشمرذل الليثي في المقاصد النحوية جـ١/٤٥٥، والتصريح جـ١/٢٧٠، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب جـ٣/١٢١٢، وأوضح المسالك جـ١/٢٥٤.

الشاهد في قوله: «ولات مجيرُ» حيث وقع فيه اسم مرفوع من غير أسماء الزمان بعد «لات» فيتوهم أن هذا الاسم المرفوع هو اسم «لات»، وخبرها محذوف والصحيح أن لات مهملة لعدم دخولها على اسماء الزمان.

فارتفاع مجير على الابتداء، أو الفاعلية، والتقدير: حين لات له مجير، أو يحصل له مجير، و«لات» مهملة؛ لعدم دخولها على الزمان.

ومثله قوله:

لَاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيرَةَ أَوْ مَنْ ... جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الأَهْوَالِ(١)

ومثله قول الآخر:

حنَّتْ نَوَارِ وَلاتَ هَنَّا حَنَّتِ ... وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوارُ أَجَنَتِ(٢)

فـ «هنا» في هذا البيت في موضع نصب على الظرفية، لأنه إشارة إلى مكان والفعل بعده صلة؛ «لأن» محذوفة، و«أن» صلتها في موضع رفع بالابتداء والخبر «هنّا»، كأنه قال: (ولا هنالك حنين).

---

(١) قائله: الأعشى، من بحر الخفيف، ينظر في: أوضح المسالك جـ١/٢٥٥، همع الهوامع جـ٢/١٢٣.

(هَنَّا) بفتح الهاء وتشديد النون في الأصل اسم إشارة للمكان، وقد أخرجه جماعة إلى الزمان (ذكرى) تذكر، و(جبيرة) اسم امرأة، و(طائف) هو الذي يطرق ليلا.

المعنى: ليس هذا المكان الذي تقيم فيه مكانا تذكر فيه حبيبتك أو تذكر خيالها الذي يفزعك.

الشاهد في قوله: (لات هنا ذكرى جبيرة) ومعلوم أن أصل (هنا) اسم إشارة إلى المكان البعيد، وأن (لات) حرف نفي لا تعمل عمل ليس إلا في أسماء الزمان فإذا حاولت أن تجعل لات عاملة في (ذكرى) أو أن تجعلها عاملة في (هنا) مع بقائها على أصلها كنت قد أعملتها في مصدر أو في اسم مكان، وهو غير الأصل في الموضعين، فلم يكن بد من أحد أمرين:

أولهما: أن تهمل «لات» وعليه يكون هنا ظرف مكان بذكرى وذكرى جبيرة مبتدأ.

والثاني: أن «هنَّا» التي تقع بعد «لات» في مثل هذا تصير ظرف زمان، فهي متعلقة بمحذوف خبر لات، وقد أضيفت إلى جبيرة، واسم لات محذوف، وكأنه قد قال: ليس الوقت وقت ذكرى جبيرة. (عدة السالك جـ١/٢٥٦).

(٢) قائله: شيب بن جعبل في الرضي جـ٢/١٩٩، وبلا نسبة في شرح التسهيل جـ١/٣٦٢، تخليص الشواهد ١٣٠، الجنى الداني ٤٨٩، وجواهر الأدب ٢٤٩، وخزانة الأدب جـ٥/٤٦٣، مغني اللبيب جـ٢/٣٠٨، وهمع الهوامع جـ٢/١٢٣، ومنهج السالك جـ١/٦٦، ١٢٦.

هكذا قال أبو على، ونقله عنه ابن مالك[١].

ويرى ابن عصفور: أن «هنا»– اسم «لات». في قول الشاعر:

لَاتَ هَنًّا ذِكْرَى جُبَيرَةَ

قال: «فأعملها في (هنًّا) وهو معرفة[٢].

ورفضه ابن مالك ولم يصححه؛ لأن «هنًّا» ظرف غير متصرف، فلا يخلو من معنى «في»[٣] فلا تخرج عن الظرفية إلا بأن تجر بـ «مِن» أو «إلى».

فمقتضى إعراب ابن عصفور:

الجمع بين معمولي «لات»؛ لأن «هنا» اسم «لات»، وحنت خبرها، بتقدير مضاف، أي وقت حنت، وبذلك تخرج «هنا» عن الظرفية وتعمل «لات» في معرفة ظاهرة وفي غير الزمان، وهو الجملة النائبة عن المضاف، وحذف المضاف إلى الجملة.

والأولى:

قول الفارسي إن «لات» مهملة و«هنا» خبر مقدم و«حنت» مبتدأ مؤخر بتقدير «أن» مثل: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه». هكذا قال ابن هشام[٤].

المذهب الثاني:

يرى أنها لا تعمل شيئًا، بل الاسم الذي بعدها، إن كان مرفوعًا فمبتدأ، حذف خبره، أو منصوبًا فمفعول لفعل محذوف والتقدير في الآية على النصب: (لا أرى حينَ مناص)، وعلى قراءة الرفع: (ولا حينُ مناص كائن لهم).

---

(١) انظر: شرح التسهيل جـ٣٦٣/١.

(٢) انظر: المقرب من خلال شرح المقرب، القسم الثاني من الجزء الأول صـ١٠٩٢.

(٣) انظر: المقرب من خلال شرح المقرب، القسم الثاني من الجزء الأول صـ١٠٩٢.

(٤) مغني اللبيب جـ٣٠٨/٢.

ونقله ابن السراج عن الأخفش[١]، وصاحب البسيط عن السيرافي **واختاره أبو حيان**، لأنها لم يحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين، ولأن «ليس» لا يجوز حذف اسمها. فلو حذف اسم «لات» لكانوا قد تصرفوا في الفرع مالم يتصرفوا في الأصل، إلا انه جعل المنصوب بعدها خبر مبتدأ محذوف. لأنه لم يحفظ نفي الفعل بها في موضع من المواضع[٢].

المذهب الثالث:

يرى أنها للنفي العام، فتعمل عمل «إنَّ» أيضًا. وعليه فـ «لات» تنصب الاسم وترفع الخبر فجعل لفظ «حين» في قوله تعالى: «ولات حينَ مناص» بالنصب اسمها مثل: لا غلام سفر والخبر محذوف أي: لهم[٣].

وهذا الرأي نسب للأخفش[٤] وقد ثبت خلافه في معانيه إذ إنه يتبع رأي الجمهور[٥].

المذهب الرابع:

يرى أنها حرف جر تخفض أسماء الزمان، حيث أثبته الفراء[٦].

فعنده:

أن «لات» **تستعمل حرفًا جارًا** لأسماء الزمان خاصة، كما أن مذ ومنذ كذلك، وأنشد:

---

(١) انظر: الأصول في النحو جـ١/٩٧، ارتشاف الضرب جـ٢/١١١، الجنى الداني ٤٨٨، مغني اللبيب جـ١/٤١٩، شرح ابن عقيل جـ١/٣٢١، التصريح جـ١/٢٠٠، والهمع جـ٢/١٢.

(٢) همع الهوامع جـ٢/١٢٤.

(٣) المغني جـ١/٤٢٠.

(٤) عزي للأخفش أيضًا في: ارتشاف الضرب جـ٢/١١١، الجنى الداني ٤٨٨، مغني اللبيب جـ١/٤٢٠، التصريح جـ١/٢٠٠، همع الهوامع جـ٢/١٢٤.

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش جـ٢/٤٩٢.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء جـ٢/٣٩٧- ٣٩٨.

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ ... فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ[1]

وإليه ذهب ابن يعيش وأقر بأنها لغة قليلة لقوم من العرب يخفضون بها وأنه ما عليه الجماعة.

---

(١) قائله: هذا البيت من قصيدة لأبي زيد الطائي. من بحر الخفيف. من شواهد معاني القرآن للفراء جـ٢/٤٩٢، الخصائص جـ٢/٣٧٠، الإنصاف جـ١/١٠٩، شرح الفصل جـ٩/٣٢، والرضي جـ٢/١٩٨، وشرح التسهيل جـ١/٣٦١، مغني اللبيب جـ١/٤٢٠، همع الهوامع جـ٢/١٢٤، منهج السالك جـ١/١٢٦، رصف المباني ١٦٩، ٢٦٢، تخليص الشواهد ٢٩٥.

ويستشهد به في قوله: (ولات أوانٍ) وفي هذه التاء رأيان للنحاة؛ أحدهما: أنها مزيدة على لا النافية، وأنها نظير التاء في ربت وثمت، والرأي الثاني: أن هذه التاء مزيدة في أول كلمة (أوان) كما زيدت في أول الآن. فقيل تألآن، وقيل تلآن، على ما رواه أبو زيد.

أما وجه الاستشهاد هنا: في جر (أوان)، وفي جر أوان أربعة آراء للعلماء. الأول: أن (لات) في هذا ونحوه عاملة الجر، وكلمة أوان مجرورة بالكسرة الظاهرة، وتنوينها تنوين التمكين الذي يلحق الأسماء المعربة، وهذا رأي الفراء، ولا يجري إلا على أن التاء متصلة (بلا).

والرأي الثاني: أن «لات» ههنا حرف نفي يعمل عمل (إن)، ويدل على نفي الجنس، و(أوان) في هذا البيت مبني لا معرب، وبناؤه على السكون الذي هو الأصل في المبنيات، ولكنه لما اجتمع ساكنان: سكون البناء وسكون الألف السابقة، كسر آخره على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، ثم نون للضرورة.

الرأي الثالث: أن (لات) حرف نفي، و(أوان) مبني على الكسر تشبيهًا له بنزال ونحوه؛ لأنه على وزنه، وتنوينه للضرورة أيضًا. وهذان الرأيان يجريان على أن التاء مزيدة على (لات) ويجريان أيضًا على أن التاء مزيدة على أوان، وعليه يكون العامل هو «لا» النافية للجنس.

الرأي الرابع: أن تكون «لا» نافية والتاء مزيدة على (أوان) وتأوان: مجرورة بحر جر محذوف، وحرف الجر هو (من) الاستغراقية، وكأنه قال: (لا من أوان صلح لهم). انظر: الانتصاف من الإنصاف جـ١/١٠٩- ١١٠.

ورده أبـو العبـاس المبـرد[١] **والزمخشـري**[٢] **بـأن:** كسرة (أوان) ليست إعرابا ولا علما للجر، والتنوين الذي بعده ليس الذي يتبع حركات الإعراب، وإنما تقديره عنده أن أوان بمنزلة إذ في أن حقه أن يكون مضافا إلى الجملة نحو قولك: جئتك أوان قام زيد، وأوان الحجاج أمير، فلما حذف المضاف إليه من «أوان» عوض من المضاف إليه تنوينا، والنون كانت ساكنة كسكون الذال في إذ، فلما لقيها التنوين ساكنا كسرت لالتقاء الساكنين كما كسرت ذال «إذ» عند دخول التنوين عليها[٣].

وقـال الزمخشـري: فإن قلت: ما وجه الكسر في (أوان)؟ قلت: مشبهة بـ (إذ) [٤] في قوله:

وانت إذ صحيح[٥]

في أنه زمان قطع منه المضاف إليه وعوض التنوين إذ الأصل: (لات أوان صلح).

وقال ابن مالـك: لما قطع عن الإضافة في أوان ونواها بنى أوان على الكسر تشبيها بفعال[٦].

ومن شواهد هذا القول قراءة الخفض في لفظ «حين» من قوله تعالى: ﴿**لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ**﴾[٧].

---

(١) نقله عن المبرد ابن يعيش في شرح المفصل جـ٩/٣٣.

(٢) انظر: الكشاف جـ٤/٧١- ٧٢.

(٣) انظر: الجنى الداني ٤٩١.

(٤) انظر: الكشاف جـ٤/٧١- ٧٢، وانظره في الجنى الداني صـ٤٩٠.

(٥) قائله: أبو ذؤيب وهو قسيم بيت له تمامه:

نَهَيتُك، عن طِلابِكَ أم عمرٍو ... بعافيةٍ، وأنتَ، إذٍ، صَحِيحُ

ينظر في: ديوان الهذليين جـ١/٦٨، الجنى الداني صـ١٨٧، ٤٩٠، مغني اللبيب جـ١/١٥٣، برقم ١٢٨، وشرح واهده ٢٦٠، والخزانة جـ٣/١٤٧.

(٦) شرح التسهيل جـ١/٣٦١.

(٧) من سورة ص: آية رقم٣. سبق تخريج القراءة.

توجيه القراءة على قولهم هذا يكون: (حين مناصهم).

فإذا قلت المضاف إليه قائم؟ قلت: نُزل قطع المضاف إليه من (مناص)، لأن أصله: حين مناصِهِم، منزلة قطعة من (حين)، لاتحاد المضاف والمضاف إليه. وجُعل تنويه عوضًا من الضمير المحذوف. ثم بني الحين لكونه مضافاً إلى غير متمكن(١).

وأما توجيه البيت على هذا القول فقد ضعفه ابن يعيش مستدلًا بأن:

(أوانا) من أسماء الزمان تضاف تارة إلى الجملة وتارة إلى الفرد قال الشاعر:

هذا أوان الشد فاشتدي زيم

فأضافه إلى المفرد وقال:

هذا أوان الغر

وذلك كثير. والذي حمله على هذا القول أنه رآه مخفوضا، وليس قبله ما يوجب خفضه، فتخيله كذلك(٢).

وأما توجيه القراءة على تقديرهم (حين مناصِهِم)، فالأولى من ذلك عند ابن هشام أن يقال:

إن التنزيل اقتضى بناء الحين ابتداء، وإن المناص معرب، وإن كان قد قطع عن الإضافة بالحقيقة؛ لكنه ليس بزمان، فهو كل من بعض(٣).

وهناك قول رابع في جر الاسم بعد «لات»:

وهو أن: «الجر» بواسطة «مِنْ» الاستغراقية محذوفة وتكون «لا» نافية للجنس والتاء مزيدة والتقدير (لا من أوان صلح لهم).

---

(١) انظر: الجنى الداني ٤٩١، مغني اللبيب جـ١/٤٢٢.

(٢) شرح المفصل جـ٩/٣٢.

(٣) مغني اللبيب جـ١/٤٢٢.

وهو رأي أبي حيان. حيث خرج البيت والقراءة على إضمار «من»، أي: (لات من حينِ)، و(لات مِن أوانٍ)[1].

تحليل واستنتاج:

بالبحث في التراكيب المختلفة التي وردت بها «لات» في استعمال العرب يمكن إثبات عدة نقاط:

١- أن «لات» حرف نفي أخذًا بالظاهر وأصله كلمتان والتاء فيه للتأنيث أو للمبالغة وهذا أولى من القول بأنها فعل أصلها «ليس» بكسر الياء وقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأبدلت السين تاء لأن هذا الأصل يبعدها عن الظاهر التي تشير إليه.

٢- إذ يقوى كونها «لا» زيدت عليها التاء أن «لا» محمولة على «ليس» في العمل و«ليس» تلحقها التاء أحيانا إذا أردنا التأنيث فنقول ليست هند معلمة فكذلك التاء في «لات» زيدت للتأنيث.

ويقوي هذا أيضًا أن تاء التأنيث تلحق «لا» التي تعمل عمل «ليس»، ولا تلحق «لا» التي تعمل عمل «إنَّ».

وهو أقوى من قولهم بأن التاء زيدت مخلوطة بحين حيث لا متثبش به من دليل في مصحف الإمام ومجيء ذلك فيه، فكم وقعت في المصحف أشياء خارجة عن القياس.

مما يقودنا إلى القول بأن الراجح أن التاء زيدت على «لات» كما قلنا للتأنيث وهذه يوقف عليها بالتاء والهاء.

٣- مجيء «لات» من حيث شكلها مكسوعة بالتاء ثابت في كلام العرب.

٤- تنوع الاسم الذي تضاف له «لات»، فكثيرًا يأتي ما بعدها من ألفاظ الحين أو ما يرادفه وقليلا يأتي ما بعدها وليس ظاهره من ألفاظ الحين أو ما يرادفه.

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب جـ٢/١١٣، وانظر: الجنى الداني صـ٤٩١، ومغني اللبيب جـ١/٤٢٢، والانتصاف من الإنصاف جـ١/١٠٩- ١١٠.

٥- كذلك تنوع الاسم الذي تضاف له «لات» من حيث حركته فقد أثبت الاستعمال فيه ثلاث حركات وهي:

أ- أن يكون الاسم بعدها منصوبا وشهد به قراءة: «ولاتَ حينَ مناص» وهي قراءة الجمهور بفتح لفظ الحين على النصب وفتح التاء في لات.

ب- ويكون الاسم بعدها مرفوعا وقرأ بها أبو السمال في لفظ «حين» وضم التاء من «لات».

جـ- ويكون الاسم بعدها مكسورًا بحركة الجر، وقرأ بها عيسى بن عمر بكسر التاء من «لات»، وجر النون من لفظ «حين»

هذا من حيث الاستعمال العربي فقد ثبت هذا بدليل نقلي ورد في النثر العربي وهو أصل من أصول الاستشهاد في النحو العربي إذ طريقه في النثر القرآن الكريم.

الأمر الذي يؤخذنا إلى القول بأنه لا تفاوت في قبولها والاعتراف بها جميعا، لأنها كلها لغات وردت في كلام العرب المستنبط منه الأحكام.

٦- وكذلك أثبت هذا الاستعمال أيضًا بالنظم وهو ثان الأصول المستشهد بها في النحو العربي حيث ورد من الشعر ما أيد كل تركيب من التراكيب السابقة.

٧- اختلاف حكم النحاة على ما ورد في كل تركيب يرجع إلى نظرتهم من حيث العمل وعدمه ورأي كل مذهب في أحقية لات بالعمل من عدمها، حيث أفضى الاستعمال على مذهب الجمهور بعدة أشياء:

أولها: في حال مجيء لفظ الحين أو ما يرادفه بعدها منصوبا أو مرفوعًا فيعدونها حينئذ محمولة على «ليس» في العمل إذ إنها صارت مثلها على ثلاثة أحرف أوسطهم ساكن بالإضافة لاختصاص كل منهما بالتصدر للجملة الاسمية واقتضائهما المبتدأ والخبر مما يقضي كل ذلك بحمل الشبيه على النظير قياسًا لا يدانيه قياس: [«ما» على «ليس»] وكذلك قياس: [«إن» وقياس «لا» على «ليس»] إلا خصوصية «لات» بأنها

مكسوعة بالتاء مقصورة على لفظ الحين أو مرادفه كثيرًا في لغة العرب وقليلًا في غير الحين أو ما يراد منه وعند هؤلاء تكون «لات» قد عملت عمل الفعل وهي ليست من حروفه بل من معناه في النفي.

ثانيها: ملاحظة مجيء المعمول المرفوع بعدها قليلًا دفع الجمهور للقول بأن غالبا ما يذكر بعدها الخبر ويحذف كثيرًا بعدها الاسم. وقد أثبت الاستعمال هذا بحكم المشهور إلا أننا وجدنا أنه قد يذكر بعدها المرفوع فعلمنا أنه ليس بممتنع.

ثالثًا: مجيئها دائمًا بانفراد اسم واحد بعدها دفع الجمهور إلى الحكم بلزوم حذف أحد معموليها، سواء أكان ما بعدها المنصوب على الخبرية وقد حذف اسمها، أو أن ما بعدها المرفوع على الاسمية وقد حذف الخبر، وكان هذا الحكم بناء على مراقبة التراكيب والأساليب ومقارنة هذا بذاك ومن ثم جاء الحكم النحوي مطابقا لما تقرر في الوارد عن العرب مطابقا لأحكام اللغة المأخوذة منها.

٨- قولهم بأنها لم تعمل شيئًا وتوجيه الرفع بعدها أو النصب على أن الجملة الاسمية مبنية على مبتدأ حذف خبره أو خبر حذف مبتدؤه أو أنها قد تكون عاملة عمل إنَّ من نصب الاسم ورفع الخبر وتوجيه المذكور بعدها بناء على ذلك، فهو مردود عندي بأمرين:

أولهما: أنه قد عزاه البعض إلى الأخفش ولم يثبت.

ثانيهما: أنه اقتضى النظر أن يكون إلحاق «لات» بليس راجحا على إلحاق «ما» و«إن» و«لا»، لأن اتصال التاء بها جعلها مختصة بالاسم، وشبيهه بليس في اللفظ إذ صارت بها على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، كل هذا يجعل قياس «لات» على ليس أولى من الرمي بها بعيدًا إلى عدم العمل أصلًا أو، إلى عملها عمل «إن».

حيث قام الشبه من كل وجه بين «لات» و«ليس» فقد عملت لأنها مضمنة معنى الفعل «ليس» في تحقيق النفي وأيضًا عملت لأنها اشبهتها في اللفظ.

ويعد هذا قياس نظير معترف به في بناء الأحكام بخلاف قياس النقيض.

ثم أن الشيء يعمل عمل الشيء إذا طابقه من كل وجه فيقوى في العمل قوة اسماء المصادر والمشتقات في عملها بالفعل حيث أنها اشبهته من كل وجه. مما يترجح به مذهب الجمهور في إعمال «لات» عمل ليس ورفض ما عداه من اجتهاد.

الباب الثالث

ما عَمِلَ عَمَلَ الفعل دون حروفه من «الأدوات» التي ليست باسم ولا حرف

الفصل الأول

«التجرد» أو «الابتداء» عامل الرفع في المبتدأ والخبر

فالمبتدأ هو: الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة (مخبرًا عنه)، أو وصفا رافعا لمستغنى به.

ومجال البحث هنا في «المبتدأ»– المخبر عنه سواء كان هذا المبتدأ اسما صريحا نحو (زيد قائم) أو المؤول نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[(١)]، (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)[(٢)] وغير الزائدة هنا مقصودة لإدخال نحو: (بحسبك درهم)[(٣)]، ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾[(٤)]، فالمبتدأ في هذه الأمثلة كلها مخبر عنه باسم نحو: الله برٌ والأيادي شاهدة).

أما الخبر: فهو الجزء المتمم الفائدة مع المبتدأ غير الوصف كما ظهر من الأمثلة.

---

(١) سورة البقرة: ١٨٤.

(٢) (تسمع بالمعيدي)، لأنه على تقدير: (أن تسمع)، وقيل الفعل إذا أريد به مجرد الحدث صح أن يسند إليه ويضاف إليه ويكون اسما حكما، فيكون المراد بالاسم ما يعم الحقيقي والحكمي (الصبان جـ١/١٨٩).

(٣) مما يلي حسبك فيه نكرة، فحسبك مبتدأ، والنكرة خبر، فإن وليها معرفة نحو: (بحسبك زيد) فالمعرفة هي المبتدأ وزيادة «الباء» في بحسبك: سماعية بخلاف زيادة «من» في الآية فقياسية (غير الله) إما نعت لخالق؛ لرفعه تقديرًا أو محلًا على الخلاف والخبر محذوف أي (لكم)، أو هو الخبر (الصبان جـ١/١٨٩).

(٤) سورة فاطر آية رقم: ٣. ولا يصح أن يعرب (غير الله) فاعلًا لخالق أغنى عن الخبر، لأن الوصف الذي له فاعل أغنى عن الخبر بمنزلة الفعل، والفعل لا تدخل عليه «من» الزائدة، فكذا ما هو بمنزلته، ولا كون (يرزقكم) هو الخبر لأن «هل» لا تدخل على مبتدأ خبره فعل إلا شذوذًا عند سيبويه. (الصبان جـ١/١٨٩).

واختلف النحاة حول رافع المبتدأ والخبر على مذاهب:

المذهب الأول: لسيبويه وجمهور البصريين:

أن العامل في المبتدأ معنوي يسمى «الابتداء» أو «التجرد» إذ إنه «أداة» ليست باسم ولا حرف ولا لفظ على الإطلاق حيث لم يتلفظ فيه باللسان لذلك يعده عبدالقاهر الجرجاني عاملًا معنويًا[١] في مقابلة العوامل اللفظية في العوامل المائة كما نص على ذلك إلا وهو تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد.

إلا أنهم اختلفوا في تفسير هذا العامل المعنوي:

فذهب بعضهم: إلى أن ذلك العامل هو التعري من العوامل اللفظية. وقال آخرون: هو التعري، وإسناد الخبر إليه[٢].

لذلك عرف البعض «الابتداء» بأنه: هو الاهتمام بالاسم[٣]، وجعله مقدما ليسند إليه[٤]، فهو أمر معنوي.

فالابتداء في اللغة: الافتتاح وفي **الاصطلاح:** أحد أمرين:

قيل: كون الاسم معرى عن العوامل اللفظية.

وقيل: جعل الاسم «أولًا» ليخبر عنه، وهو ما عبر عنه ابن يعيش عن بعضهم: بإسناد الخبر إليه.

فلزم من ذكر هذا المعنى الخلط إذ إن المعنى اللغوي للابتداء هو: الاهتمام بالاسم[٥].

---

(١) انظر العوامل المائة لعبدالقاهر الجرجاني. بشرح الشيخ خالد الأزهري صـ٣١٢.

(٢) انظر شرح المفصل جـ١/٨٤.

(٣) الأشموني جـ١/١٩٣.

(٤) معنى القول (ليسند إليه) لا يشمل ابتداء الوصف المستغنى بمرفوعه عن الخبر، لعدم إسناد شيء إليه؛ لأنه مسند. فقولك (زيد قائم) خلاف قولك (أقائم الزيدان) فزيد في المثال الأول مسند إليه القيام، وهو المقصود هنا. أما (أقائم) في المثال الثاني فليس بمسند إليه بل هو «مسند» الصبان جـ١٩٣.

(٥) حاشية الصبان جـ١/١٩٣.

واعترض على القول بالتعري:

بأنه: لا يصلح أن يكون سببا، ولا جزءًا من السبب وذلك أن العوامل توجب عملًا، والعدم لا يوجب عملًا.

والذي يدل على أن الابتداء لا يوجب الرفع: أنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف، ولو كان موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة، فلما لم يجب ذلك دل على أن الابتداء لا يكون موجبا للرفع(١).

لذلك كان أبو إسحق يجعل العاملَ في المبتدأ ما في نفس المتكلّم؛ يعني من الإخبار عنه. قال:

لأنّ الاسم لمّا كان لا بدّ له من حديثٍ يُحدَّث به عنه، صار هذا المعنى هو الرافعَ للمبتدأ.

والصحيح أن الابتداء اهتمامُك بالاسم، وجعلُك إياه أوّلاً لثانٍ كان خبرًا عنه، والأوّليّةُ معنًى قائمٌ به يكْسِبه قوّةً؛ إذ كان غيرُه متعلّقًا به، وكانت رتبتُه مُتَقَدِّمةً على غيره.

وهذه القوة: تَشَبَّهَ بها الفاعلَ، لأن الفاعل شرطُ تحقُّقِ معنى الفعل، وأن الفاعل قد أُسند إليه غيرُه، كما أنّ المبتدأ كذلك، إلَّا أنّ خبرَ المبتدأ بعده، وخبرَ الفاعل قبله، وفيما عَدَا ذلك هما فيه سَواءٌ(٢).

وقد أشار إلى رفع المبتدأ بالابتداء ابن مالك في ألفيته فقال:

ورفعوا مبتدأ بالابتداء .... (٣)

أما الخبر:

فمذهب سيبويه أنه رفع بالمبتدأ وحده فالعامل عنده إذن عامل لفظي وهو المبتدأ لأنه يعرف بالجنان وتلفظ باللسان.

---

(١) الإنصاف جـ١/٤٦، شرح المفصل جـ١/٨٤.

(٢) شرح المفصل جـ١/٨٥.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح جـ١/١٥٨.

لذلك يقول: «فأما الذي بني عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء. وذلك قولك (عبدالله منطلق) وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته»(١).

فعبارة سيبويه تفيد بأن الخبر الذي هو عين المبتدأ في المعنى يرتفع بالمبتدأ وإليه يشير ابن مالك بقوله:

*** كذاك رفع خبر بالمبتدأ***

حجة هذا القول:

أن أصل العمل للطالب، والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوما به له، طالبا لازمًا.

فعلى هذا القول:

يكون الابتداء عمل في الابتداء، والمبتدأ وحده عمل في الخبر وإليه ذهب ابن جني(٢).

وصححه ابن مالك لسلامته مما يرد على غيره من موانع الصحة(٣).

وهذا ضعيف عند ابن يعيش:

لأن المبتدأ اسم، كما أن الخبر اسم، وليس أحدهما بأولى من صاحبه في العمل فيه، لأن كل واحد منهما يقتضي صاحبه(٤).

المذهب الثاني:

قيل فيه رافع الجزأين هو «الابتداء» فالعامل إذن في كل منهما معنوي يقصد به التجرد(٥).

---

(١) الكتاب جـ٢/١٢٧، شرح المفصل جـ١/٨٥، شرح الكافية الشافية جـ٣/٣٣٤، شرح التسهيل جـ١/٢٦١.

(٢) يقول ابن جني «إذا كان الخبر مفردًا، فهو المبتدأ في المعنى، وهو مرفوع بالمبتدأ» اللمع في العربية صـ٧٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل جـ١/٢٦١.

(٤) شرح المفصل جـ١/٨٥.

(٥) انظر: العوامل المائة في أصول علم العربية صـ ٩، ١٠، ٣١٢.

وإليه ذهب الزمخشري حيث يقول:

«المبتدأ والخبر وهما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك: زيد منطلق ... وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما، لأنه معنى قد تناولهما معًا تناولًا واحدًا من حيث إن لا إسناد يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه»[١].

حجتهم في ذلك:

أن الابتداء هو الذي استلزمهما واقتضاهما، إذ إن الابتداء يستلزم مبتدأ ويستلزم خبرًا أو ما يسد مسده[٢].

واختار الأنباري وابن يعيش أن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ فالابتداء عمل في المبتدأ بلا واسطة، وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، وإن لم يكن للمبتدأ أثر في العمل إلا أنه كالشرط في عمله[٣].

ويستوضح ابن يعيش ذلك:

بأنك لو وضعت ماء في قدرة ووضعتها على النار، فإنّ النار تُسخّن الماءَ، فالتسخينُ حصل بالنار عند وجودِ القِدْر، لا بها، فكذلك هنا[٤]. الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ، إلا أنه عامل معه، لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل.

وضعف[٥] القول بأن العامل فيهما الابتداء:

من وجه التنظير «بالفعل» فإذا قيل (زيد عالم شجاع) فيلزم على قولهم: إن الابتداء رفع زيدًا وكذلك رفع عالمًا، فيكون الابتداء حقق رفعين، في حين أن «الفعل» الذي هو «أقوى العوامل اللفظية» لا يستطيع القيام بذلك،

---

(١) المفصل من خلال شرح المفصل جـ١/٨٣.
(٢) منهج السالك جـ١/١٩٣.
(٣) انظر: الإنصاف جـ ١/٤٧، شرح المفصل جـ١/٨٥.
(٤) شرح المفصل جـ١/٨٥.
(٥) الأشموني جـ١/١٩٤.

ففي حال تنازع العاملين يكون هنا اتباع الاسم الظاهر لأحد العاملين والعامل الآخر يضمر له ما يعمل فيه؛ فكيف أن «الابتداء» هنا وهو «عامل معنوي» لا يرقى لقوة «العامل اللفظي» ويثبت له عملان أحدهما في المبتدأ والآخر في الخبر؟ كما أن الخبر إذا تعدد تعدد العامل الواحد في عدة معمولات وهي (المبتدأ ثم الخبر الأول، ثم الخبر الثاني) وهذا مما لا نظير له. بأقوى العوامل اللفظية[١].

المذهب الثالث:

ونسب للمبرد، وكثير من البصريين عليه وهو أن الابتداء رافع للمبتدأ وهو عامل معنوي، ثم هما رافعان للخبر فهما جميعًا من ابتداء ومبتدأ يعملان في الخبر، إذن العامل في الخبر على هذا المذهب عاملان أحدهما «معنوي» وهو معنى الابتداء والآخر «لفظي» متلفظ به وهو «المبتدأ» وإليه ذهب ابن السراج[٢].

حجتهم: قولهم بأن الخبر لما كان لا يقع إلا بعد المبتدأ والابتداء وجب أن يعملا فيه[٣].

وعلة أن الرفع في الخبر بـ (الابتداء والمبتدأ معًا):

أنهم وجدوا أن الابتداء عامل ضعيف فقوي بالمبتدأ، كما قوي حرف الشرط بفعله حين عملا جميعًا في الجزاء عند طائفة[٤].

وضعفه ابن يعيش: وذلك من قبل أن «المبتدأ اسم» والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وإذا لم يكن لها تأثير في العمل؛ والابتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له[٥].

---

(١) الصبان جـ١/١٩٤.
(٢) الأصول في النحو جـ١/٥٨.
(٣) انظر: شرح المفصل جـ١/٨٥.
(٤) انظر: التصريح جـ١/١٥٩.
(٥) انظر: شرح المفصل جـ١/٨٥، الانصاف جـ١/٤٦، منهج السالك جـ١/١٩٤.

كما أنه يمكن أن يقال:

أن الشيئين إذا تركبا حدث لها بالتركيب معنى لا يكون في كل واحد من أفراد ذلك المركب(١).

ورد أيضًا بأنه:

لا يجتمع عاملان على معمول واحد فكيف يثبت أن الخبر قد رفع بأمرين المبتدأ والابتداء جميعًا(٢)؟

وأجيب عنه:

بأن العامل عنده «مجموع الأمرين» لا كل منهما، فالعامل إذا واحد قاله الدماميني(٣).

المذهب الرابع:

ذهب إليه الكوفيون بأن المبتدأ والخبر ترافعا فالمبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ فهما مترافعان(٤).

وعلى هذا المذهب يكون العامل في المبتدأ «لفظي» وهو «الخبر» لأنه تلفظ باللسان، وكذلك العامل في الخبر أيضًا «لفظي» وهو «المبتدأ»، لأنه أيضًا تلفظ باللسان.

وإنما دعا لهذا:

أن كلًا منهما طالب لصاحبه حيث أن المبتدأ لابد له من خبر، والخبر لابد له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما عن صاحبه(٥).

ولا يمتنع عندهم أن يكون الشيء عاملًا ومعمولًا في حال واحدة وقد جاء نظائر لذلك منه قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ

(١) شرح المفصل جـ١/٨٥.
(٢) منهج السالك جـ١/١٩٤.
(٣) حاشية الصبان جـ١/١٩٤.
(٤) الأشموني جـ١/١٩٤.
(٥) الصبان جـ١/١٩٤.

﴿الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾[1]، فنصب أيا بتدعوا وجزم تدعوا بأي، فكان كل واحد منهما عاملًا ومعمولًا في حال واحدة وهو كثير في كلامهم[2].

وهو فاسد عند ابن يعيش: لأنه يؤدّي إلى مُحال، وذلك أن العامل حقُّه أن يتقدّم على المعمول، وإذا قلنا: إنّهما يترافعان، وجب أن يكون كلُّ واحد منهما قبل الآخر، وذلك محالٌ، لأنّه يلزمَ أن يكون الاسم الواحد أوّلًا وآخِرًا في حال واحدة.

ويؤيد فساده أيضًا: جوازُ دخولِ العوامل اللفظية عليهما، نحوَ: (كان زيدٌ أخاك)، و(إن زيدًا أخوك)، و(ظننتُ زيدًا أخاك)، فلو كان كلُّ واحد منهما عاملًا في الآخر، لَما جاز أن يدخل عليه عامل غيرهُ.

وأمّا الآيات التي أوْردوها، فإن الجواب عنها بأمرين أحدهما:

أنّا لا نُسلَّم أنّ الجزم في الفعل بنفسِ الاسم المنصوب (الأداة)، وإنمّا هو بتقديرِ حرف الشرط الذي هو «إنْ»، والنصبُ في الاسم بالفعل المذكور؛ فإذا العاملُ في كلّ واحد منهما غيرُ الآخر، إلَّا أنّه باعتبارَيْن: فالجزمُ باعتبارِ نِيابته عن حرف الشرط، لا من حيث هو اسمٌ؛ والنصبُ في الاسم بالفعل نفسِه، فهما شيئان مختلفان، وليس كذلك ما نحن فيه، لأنّه باعتبارٍ واحدٍ يكون عاملًا ومعمولًا، وهو كونُه مبتدأ وخبرًا[3].

وقيل أن الخلاف لفظي:

لا يترتب عليه فائدة ومنعه بعضهم بأنك إذا قلت: (زيد قائم وعمرو جالس) وأردت جعله من عطف المفردات يكون صحيحا عن القول بأن العامل في الجزأين الابتداء بخلافه على بقية الأقوال للزوم العطف على عاملين مختلفين.

---

(١) الإسراء: ١١٠.

(٢) الصبان جـ١/١٩٤.

(٣) شرح المفصل جـ١/٨٤، وانظر الأشموني ١٩٤، والصبان عليه نفس الموضع.

ويرى البحث:

أن عامل الرفع في المبتدأ والخبر هو «الابتداء» وهو عامل معنوي ليس لأنه ضمن معنى الفعل ولكن لأنه عامل لم يتلفظ به اللسان وهو معنى الابتداء وليس على أن معنى «الابتداء» هو «التجرد عن العوامل» وإنما هو «الاهتمام بالاسم» وجعله مقدمًا «مسند إليه» فحق المسند إليه «التقديم» أولًا بأن يبتدأ به ثم أخبر عنه بالمسند الثاني التالي له وهذا ما يسمى بالإسناد والنسبة الإسنادية القائمة بين المبتدأ والخبر والتي ربطت بينهما هي الفاعلة للرفع، وفسر (بالابتداء) أو اصطلح على تسمية هذه الحالة بالابتداء **وهذا يقرب من قول بعض المحدثين وهو الدكتور مهدي المخزومي بأن الضمة «علم» الإسناد وربما لجأ إلى القول بذلك** عندما وجد بالتتبع في الواقع اللغوي أن المسند والمسند إليه يلزم لكل منهما الرفع وهو المبتدأ كما يلاحظ الرفع في الخبر فصوت الضمة ملازم لكل منهما كما أن الإسناد قائم بين العنصرين فارتبط الرفع بالإسناد في الجملة الاسمية ولا عامل لفظي بل معنوي وهو إسناد الثاني للأول وجعل الأول مسند إليه للثاني، وجعل الأول مخبر عنه بالثاني وهذا المعنى هو الذي دفع بكل منهما للرفع وهو ما اصطلح عليه بالابتداء وما أراه الصواب ومتمشيا مع الواقع اللغوي استنادًا لأدلة الاحتجاج بالمسموع من كلام العرب وما يفيده الدليل العقلي المرشد للنسبة الإسنادية المنعقدة بين عنصري الجملة الاسمية.

وهذه الرابطة الإسنادية تمثل من القوة بمكان تتشابه مع الجملة الفعلية حيث استحق الفاعل الرفع، لأن الفاعل شرط تحقق معنى الفعل، وأن الفاعل قد أسند إليه غيره، كما أن المبتدأ كذلك، إلا أن خبر المبتدأ بعده، أما خبر الفاعل فقبله. وفيما عدا ذلك هما فيه سواء.

الفصل الثاني

«الخلاف» عامل النصب في

«الظرف» المخبر به عن مبتدأ

فقد ذهب الكوفيون:

إلى القول بأن ناصب الظرف في نحو (زيد خلفَك)، و(عمرو أمامَك) و(بكر وراءَك)؛ مفهوم «المخالفة» بين الثاني والأول، حيث انتصب الظرف في مثل هذه الأساليب التي أخبر فيها بالظرف، عن مبتدأ متقدم لمخالفة هذا الخبر «الظرف» للمبتدأ المخبر عنه كما حكاه ابن كيسان والسيرافي[1]، والمخالفة تعد «عاملًا معنويا» إذ إنه أداة ليست باسم ولا حرف بل معنى مجرد، لذلك يعد عبدالقاهر الجرجاني «التجرد»[2] في مقابلة العوامل اللفظية حيث إنه لم يتلفظ فه باللسان على الإطلاق.

وتفسير هذه المخالفة:

أن الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر (اعتاد فيها) أن الخبر هو عين المبتدأ في المعنى إذ أن الخبر وصف للمبتدأ فإذا قلت: (زيد قائم) فزيد هو القائم، كما أن القائم هو زيد وكان هذا اتفاقا مع الواقع اللغوي المستشهد به من كلام العرب قال تعالى: ﴿**وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ**﴾[3]، فإذا كان هو الأساس في الجملة الاسمية عند الكوفيين فتحقق بهذا الأصل والأساس عندهم أن المبتدأ والخبر ترافعا واستحق كل منهما أن يكون هو العامل بصاحبه.

أما هنا فاختلفت الأساليب حيث أبدا الواقع اللغوي تراكيب أخرى يكون الخبر فيها ظرفًا منتصبًا أخبر به عن مبتدأ وظهر عندهم.

---

(١) انظر: الإنصاف جـ١/٢٤٥، شرح المفصل جـ١/٩١، شرح التسهيل جـ١/٢٩٨.

(٢) انظر: العوامل المائة صـ٩، ١٠، ٣١٢.

(٣) سورة الأحزاب: ٦.

فيها: أن هذه الأساليب لم تكن على معنى الأساليب السابقة فقولك (زيد عندك) خلاف قولك (زيد قائم) فإذا كان المثال الأخير الخبر فيه نفس المبتدأ في المعنى فليس المثال الأول بمثله، بل أن الثاني وهو الظرف الذي هو الخبر (عندك) ليس هو نفس (زيد) إذ أن مفهوم (عندك) غير مفهوم زيد فلما اختلفا هنا دعت هذه المخالفة إلى إعمال النصب في ذاك الظرف.

فالمخالفة إذًا:

أمر معنوي إذ إنها بالأساس تجرد من عامل لفظي فليس هنا متلفظ به باللسان فعل النصب ولكن ذاك المعنى المتحصل من فهم المبتدأ وفهم الخبر في ذلك الأسلوب خاصة وما جاء على شاكلته.

حيث دعت مخالفة (عندك) لـ (زيد) في «المعنى» مخالفة في «الإعراب» فلم يترافعا مثلما كانا بالسابق بل انتصب ذلك لظرف مخالفا المبتدأ المرفوع المتقدم عليه وعلى ذلك المعنى وتحديد العامل لا يكون هناك تقدير شيء يتعلق به الخبر، فلا ينتصب بإضمار فعل، ولا تقديره.

وذهب البصريون:

إلى أن الظرف منصوب على كونه مفعولًا فيه، كما كان في نحو: (جلست أمامَك) و(خرجت يوم الجمعة) والجار المجرور منصوب المحل على أنه مفعول به، كما كان في نحو: مررت بزيد، إلا أن العامل ههنا مقدر إذا العامل هنا لفظي: حيث تلفظ باللسان ولو تقديرًا.

فبعضهم يقدره فعلا، والبعض الآخر يقدره اسما.

وإلى الأخير ذهب ابن جني حيث يقول:

وإنما أقيم الظرف مقام الاسم المحذوف فانتقل الضمير الذي كان في اسم الفاعل إلى الظرف. وارتفع ذلك الضمير بالظرف، كما كان يرتفع باسم الفاعل. وموضع الظرف رفعٌ المبتدأ[1]. فإذا قلت: (زيد عندك) فعندك ظرف

---

(١) قال أبو على الفارسي «ولن يخلو ما يعلقه به من أن يكون اسما أو فعلا، وكلاهما جائز غير ممتنع تقديره» المسائل العسكريات صـ١٠٥، وانظر: اللمع في العربية صـ٧٤- ٧٥، والإنصاف جـ١/٢٤٥- وشرح المفصل جـ١/٩٠، ٩١.

منصوب (بالاستقرار) المحذوف سواء أكان فعلًا أو اسمًا و(فيه ضمير) مرفوع والظرف وذلك الضمير في موضع «رفع» بأنه «خبر» المبتدأ، وإذا قلت (زيد في الدار) أو (من الكرام) فالجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار على حد انتصاب عندك إذا قلت زيد عندك، ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ.

فعلى تقديره بفعل: (فزيد عندك) على معنى: زيد استقر عندك وعلى تقديره باسم: فزيد مستقر عندك.

وحجة البصريين:

أنهم قالوا بعامل مقدر وذلك لأن الأصل في قولك (زيد عندك أو أمامَك أو ورائك): (في أمامك، و(في ورائك) و(في عندك)؛ لأن الظرف: كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى(في) و(في): حرف جر، وحروف الجر لابُدّ لها من شيء تتعلق به؛ لأنها دخلت رابطةً تربط الأسماء بالأفعال، كقولك: عجبت من زيد، ونظرت إلى عمرو، ولو قلت: من زيد أو إلى عمرو لم يجز حتى تُقَدِّر لحرف الجر شيئًا يتعلق به، فدلَّ على أن التقدير في قولك زيد أمامك، وعمرو وراءك (زيد استقر في أمامك)، و(عمرو استقر في ورائك)، ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه، فالفعل الذي هو استقر مقدر مع الظرف، كما هو مقدر مع الحرف[1].

وأما مَنْ ذهب من البصريين إلى أن الظرف ينتصب بتقدير اسم الفاعل –وهو مستقر[2]– قال:

لأن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل، لأن اسم الفاعل اسم يجوز أن يتعلق به حرف الجر، والاسم هو الأصل، والفعل فرع، فلما وجب

(١) الإنصاف جـ١/٢٤٦، وانظر: الأصول لابن السراج جـ١/٦٣.
(٢) اللمع صـ٧٥، والأصول في النحو جـ١/٦٣.

تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع، وصحيح الأنباري[١] الأول.

أما مذهب الكوفيين فقد حكم عليه بالفساد حيث أفسده الأنباري وابن يعيش:

بأنه: لو كان الخلاف يوجب النصب لانتصب الأول كما ينتصب الثاني، لأن الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني أيضًا، لأن الخلاف عدم المماثلة فكل واحد قد فعل بصاحبه مثل ما فعل صاحبه فلما لم يجز ذلك دلّ على فساد ما ذهبوا إليه[٢].

وأفسده ابن يعيش متفردًا بقوله:

إن من مذهبهم أن المبتدأ مرتفع بعائد إليه من الظرف إذا قلت زيد عندك، وذلك العائد مرفوع، وإذا كان مرفوعا فلابد له من رافع، وإذا كان له رافع في الظرف كان ذلك الرافع هو الناصب[٣].

أما ابن مالك فقد فصل القول بإفساده من عدة وجوه:

أحدها: أن المخالفة بين الجزأين محققة في مواضع كثيرة، ولم تعمل فيها بإجماع، نحو: (أبو يوسف أبو حنيفة)، و(زيد زهير)، و(نهارك صائم). و(أنت فطر)، و(هم درجات)، فلو صلحت المخالفة للعمل في الظرف المذكور لعملت في هذه الأخبار ونحوها لتحقق المخالفة فيها.

الثاني: أن المخالفة معنى لا تختص بالأسماء دون الأفعال، فلا يصح أن تكون عاملة، لأن العامل عملا مجمعا عليه لا يكون غير مختص، هذا إذا كان العامل لفظا، مع أنه أقوى من المعنى، فالمعنى إذا عدم الاختصاص أحق بعدم العمل لضعفه.

---

(١) الإنصاف جـ١/٢٤٦.

(٢) الإنصاف جـ١/٢٤٧، شرح المفصل جـ١/٩١.

(٣) شرح المفصل جـ١/٩١.

الثالث: أن المخالفة لو كانت صالحة للعمل لزم على مذهب الكوفيين ألا تعمل في الظرف عند تأخره، لأن فيه عندهم عائدا هو رافع المبتدأ مع بعده بالتقدم، فإعمال ذلك العائد في الظرف لقربه منه أحق. فبان بهذه الأوجه فساد ما ذهب إليه الكوفيون(١).

وهناك مذهب ثالث لبعض النحاة ومنهم: ابن طاهر وابن خروف فعنده: أن عامل النصب في الظرف المذكور: المبتدأ نفسه(٢).

فيكون العامل هنا لفظي: حيث تلفظ باللسان. وعند ابن خروف أنه: مذهب سيبويه، وحمله على ذلك أن سيبويه قال في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت: قد تنتصب لأنها موقوع فيها، ومكون فيها، وعمل فيها ما قبلها، كما أن (العِلْم) إذا قلت: (أنت الرجل علما)، عمل فيه ما قبله، وكما عمل في الدرهم: عشرون إذا قلت: (عشرون درهما)(٣).

ويحتمل أربعة أوجه مردود عليها عند ابن مالك(٤).

ويرى البحث الآتي:

أدرك النحاة منذ عصر مبكر وجود ما يمكن التعبير عنه بأنه «علاقة خاصة» تجمع بين الظروف والجار والمجرور، وهي علاقة تمتد من وجود بعض الخصائص المشتركة بينهما في اللفظ وفي الوظيفة معًا، فكل منهما يفيد نوعًا من العلاقة التي تحتاج إلى ما يوضحها حتى تفيد معناها في التركيب اللغوي، فحين تقول: اليوم أو الليلة أو مع الطالبات أو في المجلس، تظل الكلمات قاصرة عن تحديد طبيعة العلاقة حتى «تتعلق» بمتعلق تفيد به، ومن خلاله، وكل منهما يقع مواقع لغوية خاصة بهما لا يجوز وقوع غيرهما

(١) شرح التسهيل جـ١/٢٩٩.
(٢) شرح الكافية للرضي جـ١/٢٤٤، وانظر: شرح التصريح جـ١/١٦٦.
(٣) نقله عنه ابن مالك في شرح التسهيل جـ١/٢٩٩.
(٤) شرح التسهيل جـ١/٣٠٠.

فيها، حتى شاع في الموروث النحوي التعبير الشائع لها الذي يقول: إنه يتوسع في الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما فيها، فإذا تفهمنا هذا دفعنا بأن الأقوى بالصواب مذهب البصريين وهو: أن الظرف عندما انتصب انتصب بما تعلق به من استقرار.

إذن العرف اللغوي دلنا على أن ثمة متعلق يتم دائما معنى الظرف والجار والمجرور فلا مجال لشك في أن النصب قد تم بواسطة هذا المتعلق. فيكون الظرف قد انتصب على كونه مفعولًا فيه لهذا المقدر.

يقوي هذا ويؤيده:

أن نسبة المبتدأ من الخبر كنسبة الفاعل من الفعل فكما أن الواقع موقع الفاعل من المنصوبات لا يغني عن تقديره فكذلك الواقع موقع الخبر من المنصوبات لا يغني عن تقديره.

وطالما أن هناك مقدر إذًا فهو العامل للنصب في الظرف فيكون بذلك العامل في الظرف عامل لفظي لما ذكرنا من قبل من أنه عرف بالجنان وتلفظ باللسان وإن كان التلفظ به تقديري. أي في التقدير.

الفصل الثالث

«الابتداء» عامل الرفع في «المبتدأ» الواقع بعد الظرف والجار والمجرور «المعتمدين»

نظرًا لتعدد الاعتبارات النحوية في الجملة التي يكون المسند فيها ظرفًا أو جارًا ومجرورًا فلم تتناولها العلماء تناولًا واحدًا، ولم تلتمس ما بين نماذجها من صلات، وما هو مشترك فيها من خصائص لذا اختلفت فيها التقديرات بين القديم والحديث.

فإذا كانت الأساليب من قبيل الجملة الظرفية التي صدرت بظرف أو جار ومجرور معتمدين بأن يكون قد تقدمها نفي، أو استفهام، أو موصوف، أو موصول، أو صاحب خبر، أو حال نحو: (ما في الدار أحدٌ) و(أفي الدار زيدٌ) و(مررت برجل معه صقرٌ) و(جاء الذي في الدار أبوه) و(زيد عندك أخوه) و(مررت بزيد عليه جبة) فقد اختلف في «رافع» هذا الاسم المتقدم عليه ظرف أو جار ومجروربناء على اختلافهم في موقعه حيث يتحدد موقعه بعدة اعتبارات أهدت إلى عدة مذاهب:

المذهب الأول:

وجوب كونه مبتدأ فيرتفع «بالابتداء».

وإليه ذهب السهيلي[1]، فعنده لا يصح ارتفاع اسم بعد الظرف والجار والمجرور «بالابتداء»، كما يرتفع في قولك: (قائم زيد) بالابتداء، لا بقائم وعلى ذلك فعامل الرفع في الاسم الذي تقدمه ظرف معتمد أو جار ومجرور معتمدين «عامل معنوي» حيث عرف بالجنان ولم يتلفظ فيه باللسان لا ظاهرًا ولا مقدرًا «فالابتداء» أداة ليست باسم ولا حرف ولا لفظ على الإطلاق والابتداء التجرد من العامل وهو أحد العوامل المائة المعنوية عند عبدالقاهر الجرجاني[2]، إذ إنه في مقابلة العوامل اللفظية.

---

(١) انظر: نتائج الفكر صـ٤٢٢.

(٢) انظر: العوامل المائة صـ٩، ١٠، ٣١٢.

المذهب الثاني:

الاسم الظاهر مرتفع على الفاعلية بالظرف والجار والمجرور المعتمدين.

وإليه ذهب أبو على الفارسي حيث قال: «فأما قولهم: زيد في الدار، والقتال في اليوم، فهو كلام مؤتلف من اسم وحرف... ولكنه من حيز الفعل والاسم، أو الاسم والاسم ... ومن ثم جعله أبو الحسن عاملًا في الاسم المحدث عنه، ومرتفعًا به إذا تقدمه في كل موضع كما يرتفع سائر الأشياء الجارية مجرى الفعل من أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها».

ثم قال متفقا مع الأخفش(١): «فهذا ضرب آخر من تأليف هذه الكلم»(٢)، حيث قال: وادعى بعضهم أنه مجمع عليه إذ: إن الظرف إذا اعتمد على موصول، أو موصوف، أو ذي حال، أو حرف استفهام، أو حرف نفي، فإنه يجوز أن يرفع الظاهر، لتقويته بالاعتماد، كاسمي الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة(٣).

وعلى قولهم:

فالعامل هو «الظرف والجار والمجرور» «المعتمدين». وبذلك يكون العامل الذي أحدث الرفع في الاسم في مثل هذه التراكيب عامل لفظي حيث عرف بالجنان وتلفظ فيه باللسان.

ونقله ابن هشام عن الأكثرين(٤).

واحتج هذا القول لنفسه من وجه:

أنه يلزم على القول بالمذهب الأول بأن الظرف المتقدم في موضع الخبر وأن الاسم بعده في موضع المبتدأ وقد تم في الظرف ضمير يعود على

---

(١) المسائل العسكرية صـ١٠٥، ١٠٨، ١٠٩.

(٢) السابق صـ١٠٩.

(٣) شرح الرضي جـ١/٢٤٧.

(٤) مغني اللبيب جـ٢/١٠١.

المبتدأ –أن تجيزوا: (في الدار نفسه زيدٌ)، و(فيها أجمعون إخوتك)، وهذا لا يجيزه أحد من قبح توكيد المضمر إذا كان الظرفُ خبرًا مقدمًا[١].

ورد بأنه: إنما قبح توكيد المضمر إذا كان الظرف خبرًا مقدما؛ لأن الظرف في الحقيقة ليس هو الحامل للضمير، إنما هو متعلق بالاسم الحامل للضمير، وذلك الاسم غير موجود في اللفظ حتى يقال: إنه مقدم في اللفظ مؤخر في المعنى، وإذا لم يكن ملفوظًا به فهو في المعنى والرتبة بعد المبتدأ، والمجرور المقدم قبل المبتدأ دال عليه، والدال على شيء غير الشيء، فلذلك قبح (فيه أجمعون الزيدون)؛ لأن التوكيد لا يتقدم على المؤكد، ولذلك صح تقديم خبر (إن) على اسمها إذا كان ظرفا، لأن الظرف ليس هو الخبر في الحقيقة إنما هو متعلق بالخبر، والخبر منوي في موضعه مقدر في مكانه، لذلك لم ينكسر أصل الخليل في منعه تقديم خبر المبتدأ مع كثرة هذا النحو في الكلام أعني: في الدار زيد، ولذلك عدل سيبويه في قولهم فيها قائما رجل

ولميه موحشا طلل

إلى أن جعلها حالًا من نكرة، ولم يجعلها من الضمير الذي في الخبر، لأن الخبر مؤخر في النية وهو العامل في الحال، وهو معنوي، والحال لا تتقدم على العامل المعنوي، فهذا كله ينبئك أن الظرف والمجرور ليس هو الخبر في الحقيقة، ولا الحامل للضمير، ولا العامل في شيء من هذه الأشياء لا في حال، ولا في ظرف، ولا في فاعل. على نحو ما وضحه السهيلي[٢].

ويؤيد كلامه: بأنه من جهة العقل أن (الدار) إذا انفردت بلفظها–لم يصح أن تكون خبرًا عن زيد، ولا عامله، ولا حامة للضمير. وكذلك (في) و(من) و(سائر حروف الجر) لو انفردت لم يكن فيها شيء من ذلك فقد وضح بذلك أن الخبر هو غيرها[٣].

---

(١) نتائج الفكر صـ٢٢٤.

(٢) نتائج الفكر صـ٤٢٤.

(٣) السابق نفسه.

واختار ابن هشام هذا المذهب أن الاسم قد ارتفع بالظرف والجار والمجرور لكونه فاعلا لإياهما[1].

واستدل على ذلك بدليلين:

الأول: امتناع تقديم الحال في نحو: زيدٌ في الدار جالسًا، ولو كان العامل الفعل لم يمتنع، ولقوله:

فَإنْ يَكُ جُثْمَانِي بأَرْضٍ سِوَاكُمُ ... فَإن فُؤَادِي عندَكِ الدَّهْرَ أجْمَعُ[2]

حيث أكد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستتر إلا في عامله.

المذهب الثالث:

يلزم عنده أن يرتفع الاسم بعد الظرف أو الجار والمجرور المعتمدين على كونه «فاعلًا» وعامله «الاستقرار» المحذوف الذي تعلق به الظرف فيكون عامله من قبيل العامل اللفظي الذي يعرف بالجنان ويتلفظ به اللسان إلا أنه في التقدير وذلك اللفظ: (استقر) أو (مستقر) على خلاف.

واختاره ابن مالك مع اعترافه بأن الضمير مستتر في الظرف.

ويرى البحث:

كون الاسم الواقع بعد الظرف المعتمد مرفوعا على «الابتداء» أي بالعامل المعنوي ذلك العامل الذي لم يتلفظ فيه اللسان إذ لم يصح كونه «فاعلًا له» كما صح مع الوصف المعتمد أن يرفع الظاهر فاعلًا له، فقد ثبت مخالفة الظرف المعتمد الوصف المعتمد من جهة:

١- أن اسم الفاعل مشتق وفيه لفظ الفعل موجود، فإذا اقترنت به ألف الاستفهام أو قرينة من القرائن المتقدمة التي يقوى بها معنى الفعل، عَمِل عَمَلَ

---

(١) انظر المغني جـ١٠١/٢.

(٢) البيت من الطويل، قائله: كثير عزة في ديوانه صـ٤٠٤، ينظر في: الارتشاف جـ١١٢٢/٣، شرح الرضي جـ٢٤٦/١، أوضح المسالك جـ٢٠٠/١.

الشاهد: في (أجمع) حيث جاء توكيدًا للضمير المستكن في الظرف الواقع متعلقه خبرًا.

الفعل، والظرف في قولك: (زيد في الدار أبوه) لا لفظ للفعل فيه، وإنما هو معنى يتعلق به الحرف ويدل عليه فلم يكن من قوة القرينة التي اعتمد عليها؛ أن تجعله كالفعل، كما لم يكن في قوته إذا كان ملفوظًا به دون قرينة أن يكون كالفعل، حتى يجتمع الاعتماد المقوي لمعنى الفعل مع اللفظ المشتق من الفعل، فيعمل حينئذ عمل الفعل، فتقول: (زيدٌ ذاهبٌ غلامهُ) و(مررت برجل قائمٍ أبوه)[1].

أنك إذا قلت: (مررت برجلٍ قائم أبوه)، فالقيام- لا محالة- مسندٌ إلى الأب في المعنى، وهو اللفظ جارٍ على ما قبله، وفي المعنى مسند إلى ما بعده، فأما الظرف والمجرور فليس للصفة المشتقة لفظ يجري على ما قبله. وإنما هو معنى يتعلق به الجار، وذلك المعنى مسند إلى الاسم المرفوع وخبر عنه، فصح أنه مبتدأ والمجرور خبر عنه، والجملة في موضع نعت أو خبر.

كما أنه لا يصح أن يكون الاسم الظاهر فاعلًا للاستقرار المحذوف أخذًا بالظاهر وبعدًا عن التقدير.

ويؤيد هذا المذهب أيضًا: أن «الجملة الظرفية» تتفق مع الجملة الاسمية في مكوناتها إذ إن كلًا منهما مكوناته مسند ومسند إليه، مما يدعم إعرابها نفس إعراب الاسمية مبتدأ وخبر، فيرتفع الاسم الظاهر بالابتداء حيث أخبر عنه بالظرف المتقدم أو الجار والمجرور مع مراعاة أن هذا التركيب الظرفي تركيب مستقل يتميز بخصائص تجعله منفردًا لكن يبقى ثمة اتفاق بينه وبين الجملة الاسمية من جهة المكونات ومن جهة الإعراب في بعض صوره كما هنا في هذا التركيب.

(١) نتائج الفكر صـ٤٢٣.

الفصل الرابع

«الابتداء» عامل الرفع في «المبتدأ» الواقع بعد الظرف والجار والمجرور غير المعتمدين

وذلك نحو قولك (عندك زيد)، و(في الدار عمرو).

فقد اختلف النحاة فيه على مذهبين:

المذهب الأول:

لسيبويه[١] وجمهور البصريين حيث يرفع عندهم الاسم الواقع بعد الظرف «بالابتداء». فيكون العامل في «زيدٌ»، و «عمروٌ» معنوي وهو التجريد عن العوامل اللفظية لأن هذا العامل لم يتلفظ فيه باللسان حيث إنه ليس باسم ولا حرف لذلك عده عبدالقاهر في مقابلة العوامل اللفظية وهو ضمن العوامل[٢]. **وأما الظرف فلا يعمل.**

والدليل على ذلك: عدم صلاحيته للعمل[٣] من عدة وجوه:

أحدها: أن الأصل في الظرف ألا يعمل، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل، وقد ورد أن العامل يتخطى الظرف فيعمل فيما كان مبتدأ، نحو إن أمامك زيدًا، وإن خلفك عمرًا، وظننت خلفك بكرًا، ونحو ذلك، ولو كان عاملًا لم يبطله عامل آخر.

الثاني: أنه لو كان عاملا لوجب أن يرفع به الاسم في قولك: (بك زيدٌ مأخوذ) وبالإجماع أنه لا يجوز ذلك[٤].

الثالث: أنك تضمر المبتدأ في الظرف وهو مقدم، نحو: (في داره زيد) ولو كان عاملًا، للزم فيه الإضمار قبل الذكر لفظًا وتقديرًا[٥].

---

(١) الكتاب جـ١٢٧/٢.

(٢) انظر: العوامل المائة صـ٩، ١٠، ٣١٢.

(٣) الإنصاف جـ٥١/١- ٥٢.

(٤) الإنصاف جـ٥٢/١.

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب جـ١٤٤/١، والإنصاف جـ٦٦/١.

الرابع: أن الظرف وحرف الجر غير مشتقين ولا معتمدين، فلم يعملا نحو: هذا زيد.

المذهب الثاني:

للأخفش والكوفيين:

فعندهم أن الظرف هو الذي رفع الاسم فاعلًا له وكذلك الجار والمجرور فإذا قلت: (أمامك زيدٌ)، و(في الدار عمروٌ) فزيد وعمرو كل منهما فاعل للظرف والجار والمجرور.

وعلى ذلك يكون العامل في الاسم الواقع فاعلًا عاملًا لفظيًا، لأنه عرف بالجنان وتلفظ باللسان وهو قولك (أمامَك) و(في الدار).

وحجتهم في ذلك:

قولهم: إنما ارتفع الاسم في هذه الصورة «بالظرف» و«الجار والمجرور» حيث تضمن «الظرف»: معنى الفعل، لأن الأصل في قولك: (أمامك زيدٌ، وفي الدار عمروٌ): (حل أمامك زيدٌ، وحل في الدار عمروٌ)، فحذف الفعل، واكتفى بالظرف منه، وهو غير مطلوب، فارتفع به كما يرتفع بالفعل.

واستدلوا على صحة مذهبهم: بقول سيبويه: إن الظرف يرفع إذا كان صالحًا للخبرية عن اسم أو للوصفية لموصوف أو حالا لصاحب حال، أو صلة لموصول، أو معتمدًا على همزة الاستفهام أو حرف النفي، أو كان الواقع بعده «أن» التي في تقدير المصدر[1].

وإذا عمل الظرف في مثل هذه المواضع، فكذلك استحق أن يعمل هنا[2].

ويرد على دعوى الكوفيين بالآتي:

أولًا: في قولهم: إن الأصل في قولك (أمامك زيدٌ وفي الدار عمروٌ): (حَلَّ أمامك زيد)، و(حلّ في الدار عمرو)؛ فحذف الفعل، واكتفى بالظرف منه

(١) انظر: **الإنصاف جـ١/٥١، مغني اللبيب جـ٢/١٠٣.**

(٢) **الإنصاف جـ١/٥٢.**

قلنا: لا نسلم بـه؛ أنَّ يكون تقدير الفعل على التقديم، ولأن في تقديم الفعل خروج للاسم عن كونه مبتدأ، والذي يدل على أن الفعل هاهنا في تقدير التأخير؛ والاسم في تقدير التقديم **مسألتان:**

إحداهما:

أنك تقول (في داره زيد) ولو كان كما قلتم لأدَّى ذلك إلى الإضمار قبل الذكر، وذلك لا يجوز.

والثانية:

أنَّا أجمعنا على أنه إذا قال (في داره زيدٌ قائم) فإن زيدًا لا يرتفع بالظرف، وإنما يرتفع عندكم بقائم، وعندنا يرتفع بالابتداء، ولو كان مقدّمًا على زيد لوجب أن لا يلغى.

ثانيًا في قولهم: بأن سيبويه أجاز إعمال الظرف في حال ما إذا صلح أن يكون خبرًا عن اسم أو وصفا لموصوف أو حال لذي حال ونحو ذلك فإنما كان كذلك لأن هذه المواضع أولى بالفعل، فَرَجَحَ جانبهُ على الابتداء[1]، وقد قُدِّمَ هنا ما يمكن الاعتماد عليه من هذه الأشياء.

والذي دعا الكوفيون للقول بذلك في مذهبهم:

لاعتقادهم أن الخبر لا يتقدم على المبتدأ، مفردًا كان أو جملة، ومن ثم فيوجبون ارتفاع الاسم في هذه الأساليب على الفاعلية. لئلا يتقدم الضمير على مفسره كما قالوا في (قائم زيد).

وأما الأخفش فما ذكره مع الكوفيين أحد وجهين عنده:

حيث أجاز ارتفاع الاسم بالابتداء أيضًا، إذ هو يجيز تقدم الخبر على المبتدأ، لكن لما أجاز عمل الصفة بلا اعتماد أجاز كون (زيد) في (قائم زيد) فاعلًا أيضًا.

---

(١) الإنصاف جـ١/٥٥.

ولـه فـي جـواز عمـل الظـرف بـلا اعتمـاد قـولان، وذلـك لأن الظـرف أضعف في عمل الفعل من الصفة[١]، لذلك يجوز في الاسم الظاهر عنده: أن يكون «مبتدأ» على قول البصريين، ويجوز أن يكون «فاعلًا» للظرف على قول الكوفيين.

ويرى البحث:

أن الاسم مرفوع بالابتداء وأن الظرف يعد مخبر بـه عن هذا الاسم، وهو مذهب البصريين.

ووجهة نظر البحث في هذه الرؤية من عدة نقاط، وهي:

١- الأخذ بالظاهر أولى من تكلف إضمار حيث أن الكوفيين يجعلون الظرف قد تضمن معنى الفعل المحذوف لذلك يعرب الاسم فاعلًا للظرف بعد حذف الفعل وقيام الظرف مكتفيا به.

حجتي هنا:

أن ظاهر العبارة جملة ظرفية مكونة من (مسند إليه ومسند).

إلا أنـه تقدم المسند على المسند إليه فجاء الظرف والجار والمجرور أولًا ثم جاء المسند إليه متأخرًا والجملة الظرفية تتشابه مع الاسمية إذ إن عنصريها (مبتدأ وخبر) والتقديم والتأخير كثير في كلام العرب.

٢- ثبوت الإجماع على جواز (في داره زيد) وقولهم (في بيته يؤتى الحكم)[٢] وهذا يصحح تقديم الخبر، ويمنع كون زيد فاعلًا، وإلا لزم الإضمار قبل الذكر[٣]، لو قلنا بأن العامل الظرف نفسه والاسم الظاهر فاعل له.

---

(١) شرح الكافية للرضي جـ١/٢٤٧- ٢٤٨، مغني اللبيب جـ٢/١٠٣.

(٢) ينظر: في جمهرة الأمثال جـ١/٣٦٨ لأبي الهلال العسكري، دار الفكر- بيروت، ومجمع الأمثال جـ٢/٧٢ ، لأبي الفضل إبراهيم النيسابوري- تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد- دار المعرفة- بيروت- لبنان.

(٣) شرح الكافية للرضي جـ١/٢٤٨.

ومنع بعض البصريين من نحو: في داره قيام زيد، وفي دارها عبد هند، وذلك لأن المبتدأ حقه التقديم فجاز عود الضمير من الخبر إليه في نحو: في داره زيد لعودة الضمير على متأخر في اللفظ متقدم في الرتبة.

٣- أن الظرف وحرف الجر غير مشتقين، ولا معتمدين فضعف الشبه بالفعل من كل حالٍ، فلم يعملا نحو: هذا زيد[١].

٤- أن الظرف دخلت عليه العوامل في قولهم (إن في الدار زيدًا) و(ظننت عندك عمرا) وانتصب الاسم وأبطل عمل الظرف فلو كان الاسم مرتفعا بالظرف لبقي مرفوعا مع وجود الظرف معنى وعدم ذلك دليل على فساده[٢].

(١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب جـ١/١٤٤، لابن البقاء العكبري، تحقيق: د/ عبدالله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

(٢) إئتلاف النصرة صـ٩٢، تحقيق: د/ طارق الجنايني- مكتبة النهضة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

الخاتمة

أهم النتائج والتوصيات

١- الدعوة بإلغاء العامل دعوة باطلة؛ نظرًا لأن كل تأثير له مؤثر وموجد والحركات دوال على المعاني والعوامل فالموجد لها العامل. وبها يهتدي المعرب والمستعرب إلى الضبط والتمييز بين المعاني.

٢- رأيت الأفضل أن نقول أن العامل في الحال في هذا الباب «اسم الإشارة» نفسه وليس بالنيابة عن الفعل؛ ويحدث التوافق بين الحال وصاحبها في العامل عندما نقول أن العامل في الحال المبتدأ (اسم الإشارة) والعامل في الصاحب هو نفسه المبتدأ لأن الصاحب وقع خبر وهو (زيد)، فإذا كان المبتدأ يحدث الرفع في الخبر فكذلك يحدث النصب في الحال.

وليس هذا إدعاء مني فقد أشار إليه سيبويه[١] بوضوح وتنبه له الأستاذ الدكتور عبدالنعيم على محمد.

٣- دعوة النحاة إلى امتناع تقديم الحال على عاملها في هذه المعاني تعد دعوة واهية لأنها تقوم على نظرتهم لهذه العوامل بأنها لم تقو قوة الفعل لأنها أصلًا عملت في باب الحال بالشبه بينها وبين الظرف ولم يقو الشبيه بالمشبه به.

نقول: العبرة بالسماع وقد ثبت بقراءة قرآنية تقدم الحال على عاملها أخذًا بالظاهر في قوله تعالى: ﴿**وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ**﴾[٢]، والقراءة سنة متبعة، وقد سمع في قول الشاعر: * محقبي أدراعهم*

٤- ثبوت دقة المتقدمين في التعبير بالترجمة عن هذه العوامل بأنها عوامل لفظية عملت على معاني الأفعال، بخلاف تجاوز المتأخرين في الترجمة لها بالعوامل المعنوية مما يحدث اللبس عند بعض الدارسين في المقصود

---

(١) انظر: الكتاب جـ٢/٨٧.

(٢) من سورة الزمر: الآية رقم ٦٧.

بالعامل المعنوي، لثبوته في «التجرد» فقط لأنه معنىً في مقابل الملفوظ به أو المنطوق به اتفاقا مع محي الدين عبدالحميد في توضيح هذا الخلط.

٥- التمييز منصوب في باب المفرد لأنه يشبه المفعول في موقعه آخرًا، والاسم التام عمل فيه عمل الفعل وهو دون حروفه، على الرغم من جموده لأنه يشبه الشبيه بالفعل وهو اسم الفاعل بجامع الاسمية والتمام والافتقار لما بعده اتفاقا مع جمهور النحاة أيضًا. أو لأنه على معنى الصفة المشبهة عند البعض بجامع الوصفية في كل منهما اتفاقا مع ابن الأنباري، أو لأنه ضمن معنى أفعل التفضيل في خامس مرتبة إذ إن الفعل أصل لاسم الفاعل، واسم الفاعل أصل للصفة المشبهة وهي أصل لأفعل التفضيل، وهو أصل للمقادير لأنه يتحمل الضمير وهي لا تتحمله. اتفاقا مع الأزهري في تصريحه.

٦- عمل الاسم التام النصب في التمييز بالحمل على اسم التفضيل أقوى من حمله على اسم الفاعل، لتقييد اسم الفاعل بكونه لا يعمل إلا معتمدًا ويعمل في النكرة والمعرفة. أما أفعل: فيطلب ما بعده على طريق التبيين ملتزمًا فيه التنكير وعمل الشيء على ما أقوى شبه به أولى من غيره أقل شبهًا. اتفاقا مع أبي حيان والسيوطي.

٧- افتقار أسماء العدد لما بعدها لكونها في الأصل مبهمة مما يستلزم لها التبيين والتمييز، وكان العدد المركب مما يعمل عمل الفعل دون حروفه حيث إنه فعل النصب في الاسم بعده والنصب مما يعمله الفعل؛ حيث نون تقديرًا فانفصل الاسم بالتمام عما قبله فاستحق نصب ما بعده.

٨- العدد المركب من العوامل السماعية اتفاقًا مع عبدالقاهر الجرجاني من حيث إنها تنحصر في هذه الأسماء من أحد عشر إلى تسعة عشر، وإذا انحصرت في عدد معلوم غير متجاوز إلى غيرها فالحري بها أن تعد من السماعية اتفاقا أيضًا مع الشيخ خالد في تفسيره لذلك تعقيبا على تصنيف عبدالقاهر لها في العوامل المائة.

٩- كم الاستفهامية بمنزلة عدد منون اتفاقا مع أبي على الفارسي والجمهور.

١٠- تجري «كم» مجرى عشرون لأجل أنهم قدروا فيها التنوين من حيث كانت اسمًا تستحق التنوين مما استوجب النصب بها عند تمام الاسم بالتنوين الذي لو اسقط لذهب بالكلمة إلى شبه الفعل في منع الصرف. فاجتمعا (كم) و(عشروين) في أن أصل كل منهما التنوين اتفاقا مع الجرجاني.

١١- مميز «كم» الاستفهامية مفرد منصوب حملًا على المرتبة الوسطى من العدد اتفاقا مع الرضي، ومن جهة أنها لما كانت بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام، أشبهت العدد المركب فأجريت مجراه، في جعل مميزها مفردًا منصوبًا اتفاقا مع ابن مالك، ومن حيث كانت في الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للكثير والقليل، لذلك جعلت في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين الكثير والقليل ما دعا إلى نصب ما بعدها.

١٢- عملت كأيَّ عن تمام الاسم فيها بلزوم التنوين، والتنوين مانع من الإضافة فعدل إلى نصب تمييزها، والخفض ممتنع بعد كأين من حيث أن المجرور فيها وهو أيٍّ بمنزلة التنوين، ولذلك نصبوا ما بعدها كما نصبوا ما بعد كذا اتفاقا مع سيبويه، ولو أضيفت لزم نزع تنوينها وهي مستحقة للحكاية لأجل تركيبها والحكاية تستوجب عدم نزع التنوين بل المحافظة على كل جزء من أجزائها اتفاقا مع ابن مالك.

١٣- تجري كذا مجرى كم في الاستفهام لذا تعد من العوامل اللفظية السماعية، حيث نزلت كذا منزلة الاسم التام بالإضافة في نحو قولهم (لي ملؤه عسلا)، فقد اكتمل لها من خلال تركيبها من «الكاف وذا» معنى جديد فكانت بمنزلة هذا الاسم المضاف الذي يستوجب نصبه لما بعده لأنه يشبه في اكتماله بالمضاف الفعل عندما يكتمل بفاعله ويمنع رفع ما بعده بل يلزم نصبه كذلك كذا.

١٤- الأخذ بمذهب ابن صابر أن تكون أسماء الأفعال قسمًا للكلمة قائمًا بنفسه، وقد توافق كونها قسما برأسه مع جماعة من البصريين في كونها ليست بأسماء، وليست بأفعال وبالأكيد ليست بحروف، لأن الحرف لا يدل على معنى في نفسه فلزم أن تكون قسمًا مستقلًا، ويرجح أن يكون مدلولها «معنى الفعل» وليس «لفظ الفعل»، حيث إنها استحقت العمل معترفا بذلك عند جميع النحاة وكما عدها الجرجاني من العوامل المائة القياسية؛ فحتم ذلك العمل كونها على معنى الفعل دون حروفه، وهذا يتوافق مع ظاهر مذهب سيبويه والفارسي وأتباع سيبويه.

١٥- يرجح كون أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب، استنادًا إلى أن «المُعَرب»: ما تمكن من باب الاسمية فلم يشبه الحرف فيبنى، ولم يشبه الفعل فيمنع من الصرف، وهنا لم يتمكن الاسم من ذلك فلم يثبت إلحاقه بالأسماء على نحو ما أظهرته الدراسة، نظرًا لأن فيه سمات من الاسم وسمات من الفعل، إلا أنه أشبه الحرف في انه يؤدي معاني حقها أن تؤدى بالحرف فهو مبني لمشابهته للحرف، فلزم أنه لا محل له.

١٦- حكم البصريين بأن العامل في المفعول معه ما تقدم من فعل أو ما يشبهه جاء متفقا مع حده وما اشترط فيه، واختلافهم في حقيقة المنصوب بعد «الواو» على أنه «مفعول به» أو «ظرف» أقيمت «الواو» مقام «مع» وانتقل الإعراب على الاسم بعد «الواو» على حد قولهم- يدل على بُعدهم بالاسم المنصوب عن الباب إذ إنه ليس بمفعول به وليس بظرف والحقيقة أنه مفعول «معه».

١٧- اختلاف التراكيب في عدم تقدم فعل، أو ما يشبهه من نحو: هذا لك وأباك ومالك وأباك وكيف لك وأباك يقوي مذهب الجرجاني أخذًا بالظاهر فتكون «الواو».

١٨- مجيء الواو للتعدية على قول جمهور البصريين مما لا نظير له فلم يسمع من أدوات التعدية «الواو» المعدية مثل الهمزة المعدية والتضعيف وحروف الجر.

١٩- مجيء «الواو» بمعنى «مع» مقبول حيث إن كلًا منهما يدل على الاقتران وأما كون «الواو» نابت عن «مع» فانتقل نصب «مع» إلى ما بعد «الواو» فهو تمحل واصطناع وتكلف غير مقبول.

٢٠- «إلا» تحمل معنى (استثنى) الدال على الإخراج فهي تخرج المدخل وتدخل المخرج، فإذا كان هذا المعنى يلازمها فيلزم أن تكون هي الناصبة.

٢١- فصل القول بأن «الأثر» الإعرابي دليل محض على وجود العامل فلا أثر دون عامل فهذا يدل على أن المنادى انتصب لفظا أو محلًا بعامل كما هو معهود عند القدامى.

٢٢- جعل «يا» هي العاملة إبقاء على مقاصد المتكلمين إذ إن وجوها في الاسلوب تجعله في حيز الإنشاء ولا تخرجه إلى حيز الخبر، والقول بأن الأدوات وردت للتنبيه بدليل دخولها على الأفعال والحروف؛ لا يخرجها هذا القول عن استحقاقها للعمل؛ إذ أن النداء تنبيه بالأساس والتفات ودعوة إلى الالتفات، والاتفاق على ترك إظهار الفعل.

٢٣- قول المحدثين بأنه لا عامل على الإطلاق وإنما النصب لزم هذه الأسماء المنصوبة ضربا من التخفيف يرده أن النصب علامة إعراب دالة على أن هذه الأسماء وقعت مواقع الفضلات فاستحقت النصب.

٢٤- في القول بأن الياء أفادت المعنى والعمل قريب منه القول بـ المركب اللفظي الذي ذهب إليه بعض المحدثين مهدي المخزومي، وقريب منه أيضًا قول حماسة بالجملة غير الإسنادية في أسلوب النداء إذ يطلق عليها مصطلح الجملة إلا أنه يراها ذات طرف واحد وهو المسند إليه.

٢٥- قياس النحويين لحمل «لا» على «إنّ» يعد قياسًا مع الفارق لا يصح أن يكون بمقتضاه الحكم على إعمال «لا» فيما أدته من عمل إلحاقًا بـ «إنّ»

وحملًا عليها، لأن حملهم «لا» على «إن» من قبيل حمل النقيض على النقيض من جهة «أن»، «لا» تفيد توكيد النفي والمبالغة في نفي الجنس كما أن «إن» لتوكيد الإثبات وتوكيد إسناد الخبر للمبتدأ، فيحمل بذلك النقيض على النقيض. وهو مردود عندي بأن قياس «النقيض» أضعف من قياس «النظير».

٢٦- ثبت بالسماع الوارد عن العرب في حال دخول «ما» النافية على الجملة الاسمية ثلاث لغات. **أحدها:** أن يرفع الاسم بعدها، وينصب الخبر وبه شهد القرآن وثبت أنها لغة الحجازيين، **والثاني:** برفع الاسم بعدها وكذلك رفع الخبر، وثبت أنه لغة التميميين، **والثالث:** باقتران الخبر معها بالباء.

٢٧- الحكم بإعمال «ما» النافية حملا على «ليس»- أراه حكمًا نحويًا مطابقًا للقياس بالحمل على النظير، والحمل على النظير قياسه أقوى من الحمل على النقيض، ولما كانت مشابهة «ما» «ليس» تبدو من القوة بمكان حق لها أن تعمل بالحمل عليها.

٢٨- على الرغم من اشتراط النحاة لإعمال «ما» عمل «ليس» شروط حتى يثبتوا الفروق بينهما إلا ان هذه الشروط وضعت عندهم بحسب الغالب في المسموع. أي أن هذه الشروط لم يثبت اطرادها، فبان مع كل شرط سماع ما يخالفه، فالبقاء على هذه الشروط يجعل «ما» في قالب الحرف الذي لم يقو قوة الفعل وقد ثبت أنه له من القوة ما يلحقه بليس. والدليل على هذه القوة عدم اطراد هذه الشروط عند النحاة.

٢٩- تعد «لا» عاملًا لفظيًا من جهة أنها هي التي فعلت الرفع في الاسم والنصب في الخبر إلا أنها متضمنة معنى الفعل «ليس» على وجه الخصوص لمشابهتها لها في معنى النفي وبهذا المعنى استحقت أن تعمل بنفسها إلحاقا بليس، حيث أشبهت «ليس» من كل وجه.

٣٠- ثبوت إعمال «إنْ» النافية عمل «ليس» في لغة أهل العالية، وورود السماع بالإعمال في النقل بطريق القرآن الكريم في قراءة سعيد بن جبير

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ﴾، وشهادة ابن جني في القراءة.

٣١- قوة شبه «إن» النافية بـ «ما» يقوي إلحاقها بليس في العمل إذ إنها أقوى في الشبه بـ «ما»، من شبه «لا» بـ «ما». فقد ظهر شبهها بـ «ما» من عدة جهات، فقياس «إنْ» النافية بعملها على «ما» في إلحاقها بليس قياس النظير على النظير.

٣٢- مجيء «لات» من حيث شكلها مكسوعة بالتاء ثابت في كلام العرب، وتنوع الاسم الذي تضاف له «لات»، فكثيرًا يأتي ما بعدها من ألفاظ الحين أو ما يرادفه وقليلا يأتي ما بعدها وليس ظاهره من ألفاظ الحين أو ما يرادفه، وكذلك تنوع الاسم الذي تضاف له «لات» من حيث حركته فقد أثبت الاستعمال فيه ثلاث حركات.

٣٣- أحقية لات بالعمل من عدمها، حيث أفضى الاستعمال على مذهب الجمهور بعدة أشياء:

أولها: في حال مجيء لفظ الحين أو ما يرادفه بعدها منصوبا أو مرفوعًا فيعدونها حينئذ محمولة على «ليس» في العمل.

ثانيها: ملاحظة مجيء المعمول المرفوع بعدها قليلًا دفع الجمهور للقول بأن غالبا ما يذكر بعدها الخبر ويحذف كثيرًا بعدها الاسم. وقد أثبت الاستعمال هذا بحكم المشهور إلا أننا وجدنا أنه قد يذكر بعدها المرفوع فعلمنا أنه ليس بممتنع.

ثالثًا: مجيئها دائمًا بانفراد اسم واحد بعدها دفع الجمهور إلى الحكم بلزوم حذف أحد معموليها، سواء أكان ما بعدها المنصوب على الخبرية وقد حذف اسمها، أو أن ما بعدها المرفوع على الاسمية وقد حذف الخبر، وكان هذا الحكم بناء على مراقبة التراكيب والأساليب ومقارنة هذا بذاك ومن ثم جاء الحكم النحوي مطابقا لما تقرر في الوارد عن العرب مطابقا لأحكام اللغة المأخوذة منها.

٣٤- قولهم بأنها لم تعمل شيئًا وتوجيه الرفع بعدها أو النصب على أن الجملة الاسمية مبنية على مبتدأ حذف خبره أو خبر حذف مبتدؤه أو أنها قد تكون عاملة عمل إنَّ من نصب الاسم ورفع الخبر وتوجيه المذكور بعدها بناء على ذلك، فهو مردود عندي بأمرين:

أولهما: أنه قد عزاه البعض إلى الأخفش ولم يثبت.

ثانيهما: أنه اقتضى النظر أن يكون إلحاق «لات» بليس راجحا على إلحاق «ما» و«إن» و«لا»، لأن اتصال التاء بها جعلها مختصة بالاسم، وشبيهه بليس في اللفظ إذ صارت بها على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، كل هذا يجعل قياس «لات» على ليس أولى من الرمي بها بعيدًا إلى عدم العمل أصلًا أو، إلى عملها عمل «إن».

٣٥- أن عامل الرفع في المبتدأ والخبر هو «الابتداء» وهو عامل معنوي ليس لأنه ضمن معنى الفعل ولكن لأنه عامل لم يتلفظ به اللسان وهو معنى الابتداء وليس على أن معنى «الابتداء» هو «التجرد عن العوامل» وإنما هو «الاهتمام بالاسم» وجعله مقدمًا «مسند إليه»، **وهذا يقترب من قول بعض المحدثين وهو الدكتور مهدي المخزومي بأن الضمة «علم» الإسناد وربما لجأ إلى القول بذلك** عندما وجد بالتتبع في الواقع اللغوي أن المسند والمسند إليه يلزم لكل منهما الرفع وهو المبتدأ كما يلاحظ الرفع في الخبر فصوت الضمة ملازم لكل منهما كما أن الإسناد قائم بين العنصرين فارتبط الرفع بالإسناد في الجملة الاسمية ولا عامل لفظي بل معنوي وهو إسناد الثاني للأول وجعل الأول مسند إليه للثاني، وجعل الأول مخبر عنه بالثاني وهذا المعنى هو الذي دفع بكل منهما للرفع وهو ما اصطلح عليه بالابتداء.

٣٦- العرف اللغوي دلنا على أن ثمة متعلق يتم دائما معنى الظرف والجار والمجرور فلا مجال لشك في أن النصب قد تم بواسطة هذا المتعلق. فيكون الظرف قد انتصب على كونه مفعولًا فيه لهذا المقدر، يقوي هذا

ويؤيده: أن نسبة المبتدأ من الخبر كنسبة الفاعل من الفعل فكما أن الواقع موقع الفاعل من المنصوبات لا يغني عن تقديره فكذلك الواقع موقع الخبر من المنصوبات لا يغني عن تقديره، وطالما أن هناك مقدر إذًا فهو العامل للنصب في الظرف فيكون بذلك العامل في الظرف عامل لفظي لما ذكرنا من قبل من أنه عرف بالجنان وتلفظ باللسان وإن كان التلفظ به تقديري. أي في التقدير.

٣٧- الاسم الواقع بعد الظرف المعتمد مرفوعا على «الابتداء» أي بالعامل المعنوي ذلك العامل الذي لم يتلفظ فيه اللسان إذ لم يصح كونه -الاسم- «فاعلًا له» -للظرف- كما صح مع الوصف المعتمد أن يرفع الظاهر فاعلًا له، فقد ثبت مخالفة الظرف المعتمد الوصف المعتمد.

ويؤيد هذا المذهب أيضًا: أن «الجملة الظرفية» تتفق مع الجملة الاسمية في مكوناتها إذ إن كلًا منهما مكوناته مسند ومسند إليه، مما يدعم إعرابها نفس إعراب الاسمية مبتدأ وخبر، فيرتفع الاسم الظاهر بالابتداء حيث أخبر عنه بالظرف المتقدم أو الجار والمجرور مع مراعاة أن هذا التركيب الظرفي تركيب مستقل يتميز بخصائص تجعله منفردًا لكن يبقى ثمة اتفاق بينه وبين الجملة الاسمية من جهة المكونات ومن جهة الإعراب في بعض صوره كما هنا في هذا التركيب.

٣٩- في الظرف غير المعتمد يؤخذ بظاهر العبارة أنها جملة ظرفية مكونة من (مسند إليه ومسند)، إلا أنه تقدم المسند على المسند إليه فجاء الظرف والجار والمجرور أولًا ثم جاء المسند إليه متأخرًا والجملة الظرفية تتشابه مع الاسمية إذ إن عنصريها (مبتدأ وخبر) والتقديم والتأخير كثير في كلام العرب، فقد تم ثبوت الإجماع على جواز (في داره زيد) وقولهم (في بيته يؤتى الحكم) وهذا يصحح تقديم الخبر، ويمنع كون زيد فاعلًا، وإلا لزم الإضمار قبل الذكر.

أولًا: فهرس الآيات القرآنية والقراءات

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة البقرة		
لَا رَيْبَ	٢	٢٨٠٨
وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ	٧٤	٢٧٩٤
وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ	٩٦	٢٧٨٤
وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ	١٨٤	٢٨٣٤
فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ	١٩٧	٢٨٠٩
إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً	٢٤٨	٢٧٦٤
فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا	٢٤٩	٢٧٢٣
لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ	٢٥٤	٢٧٩٩
سورة آل عمران		
وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ	١٤٦	٢٦٧١
سورة النساء		
لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى	٤٣	٢٦٤٠
وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا	٤٥	٢٧٩١
يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا	٧٣	٢٧٥٦-٢٧٦٨
إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا	١١٧	٢٨١١
وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ	١٥٩	٢٨١١
سورة المائدة		
يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ	١	٢٧٢٩

سورة الأعراف		
إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ	١٩٤	٢٨١٣
سورة التوبة		
إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى	١٠٧	٢٨١١
سورة هود		
أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ	٨	٢٧٨٤
هَذَا بَعْلِي شَيْخًا	٧٢	٢٦٣٦-٢٦٤٠
سورة يوسف		
يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا	٢٩	٢٧٤٢
مَا هَذَا بَشَرًا	٣١	٢٧٨١-٢٧٨٢
وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا	١٠٥	٢٦٩٩
سورة الرعد		
كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا	٤٣	٢٧٩٢
سورة الإسراء		
وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا	٥٢	٢٧٩١-٢٨١١
ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ	٦٧	٢٧٢٥
أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى	١١٠	٢٨٤١
سورة الكهف		
إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا	٥	٢٨١١
لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي	٣٨	٢٨١٤
سورة مريم		
وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا	٧١	٢٨١١

سورة النمل		
فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً	٥٢	٢٦٤٠-٢٦٤٦
سورة العنكبوت		
وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا	١٤	٢٧٢٩
وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا	٦٠	٢٦٧١
سورة الأحزاب		
وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ	٦	٢٨٤٣
سورة فاطر		
هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ	٣	٢٨٣٤
سورة ص		
وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ	٣	٢٧٩٧-٢٨٢٢
سورة الزمر		
وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ	٦٧	٢٦٤٤-٢٦٥٠
سورة المجادلة		
مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ	٢	٢٧٩٠-٢٧٩٣
إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ	٢	٢٨١١
سورة الملك		
إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ	٢٠	٢٨١١-٢٨١٤
سورة القلم		
مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ	٢	٢٧٩٤
سورة المزمل		
إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا	١٢	٢٧٦٤

سورة المدثر		
فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ	٤٩	٢٦٣٥-٢٦٣٦
سورة القيامة		
فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى	٣١	٢٨٠٠
أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى	٣٤	٢٦٨٦
سورة النبأ		
يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَالَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا	٤٠	٢٧٥٤-٢٧٥٦
سورة البلد		
فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ	١١	٢٨٠٠
سورة الكافرون		
قُلْ يَاأَيُّهَا الْكَافِرُونَ * لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ	١- ٢	٢٨٠٦
سورة الإخلاص		
وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ	١	٢٦٤٠

ثانياً: فهرس الأبيات الشعرية

المطلع	القافية	القائل	البحر	الصفحة
قافية الهمزة				
إن من يدخل	وظباء	الأخطل	الخفيف	٢٧٦٩
غافلا	إباء	–	الخفيف	٢٨٢٣
طلبوا	بقاء	أبي زيد الطائي	الخفيف	٢٨٢٧
قافية الباء				
وما الدهر	معذبا	–	الطويل	٢٧٨٧
فكن لي	قارب	سواد بن قارب	الطويل	٢٨٠١
قافية التاء				
حنت	أجنت	شعيب بن جعيل	الكامل	٢٨٢٤
عُداوية	وآرت	–	–	٢٧٠٠
قافية الحاء				
تبكي	الجوانح	–	–	٢٧٧٧
من فر	لا براح	سعد بن مالك	الكامل المجزوء	٢٧٩٧
نهيتك	صحيح	أبو ذؤيب	–	٢٨٢٩
قافية الخاء				
والله	مستصرخ	العجاج	الرجز	٢٧٩٩
قافية الدال				
إذا اسود	أسدا	عمرو بن أبي ربيعة	الطويل	٢٧٦٦
أرى	البلاد	عبدالله بن الزبير	الوافر	٢٧٧٧
قافية الراء				
رهط	حذار	النابغة الذبياني	الكامل	٢٦٤٤
اطرد	يسر	–	الخفيف	٢٦٧٠

ولنعم	الذعر	زهير	الكامل	٢٦٩١
وما أبالي	ديار	–	البسيط	٢٧٢٦
أعوذ	ناصر	–	الطويل	٢٧٢٦
ألا يا أسلمي	القطر	ذو الرمة	الطويل	٢٧٥٣
لا تتركني	أو أطيرا	–	الرجز	٢٧٦٥
فأصبحوا	بشر	الفرزدق	البسيط	٢٧٨٥
لهفي	مجير	التميمي الحماسي أو الشمرذل الليثي	–	٢٨٢٣
قافية العين				
أبا خراشة	الضبع	العباس بن مرداس	البسيط	٢٧٤٦
فلو أن حق	فتسرعا	الراعي	الطويل	٢٧٦٦
بكت	رجوعها	–	الطويل	٢٧٧٨
فإن يك	أجمع	كثير عزة	الطويل	٢٨٥٢
قافية الفاء				
بني غدانة	الخزف	–	البسيط	٢٧٨٨
وقالوا	عارف	مزاحم العقيلي	الطويل	٢٧٨٩
قافية اللام				
فدعوا	لم أنزل	ربيعة بن مقروم	–	٢٦٩١
ولكن من	أعزل	أمية بن أبي الصلت	الطويل	٢٧٧١
إن المرء	فيخذلا	–	الطويل	٢٨١٤
لات هنا	الأهوال	الأعشى	الخفيف	٢٨٢٤
قافية الميم				
قالت	لأقوام	النابغة الذبياني	البسيط	٢٧٤٥
وكأين لنا	منعم	–	الطويل	٢٦٧٠

ندم	وخيم	محمد بن عيسى بن طلحة– أو– مهلهل ابن مالك	الطويل	٢٨٢٣
قافية النون				
إن هو	المجانين	–	المنسرح	٢٨١٥
قافية الياء				
تعز	واقيا	–	الطويل	٢٨٠١

ثالثاً: فهرس الأحاديث

الحديث	رقم الصفحة
إن قعر جهنم سبعين خريفا	٢٧٦٧
إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون	٢٧٦٩
إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر، فلا قيصر بعده	٢٧٧٧

رابعاً: فهرس الأقوال والأمثال

المثل أو القول	رقم الصفحة
تسمع بالمعيدي خير من أن تراه	٢٨٢٦
دهدرين سعد القين	٢٦٨٦
قول عمر ﷺ «قضية ولا أبا حسن لها»	٢٧٧٧

ثبت المصادر والمراجع

١- إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة- تحقيق: د/ طارق الجناني- بيروت- ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
٢- الإتقان في علوم القرآن- للسيوطي- ط البابي اللبي بمصر.
٣- آراء سيبويه النحوية في إعراب القرآن للنحاس- رسالة دكتوراه- رباب إبراهيم عبدالفضيل. جامعة الأزهر.
٤- إحياء النحو- للأستاذ إبراهيم مصطفى- قدم له- محمد عبداللطيف حماسة- مكتبة الآداب.
٥- ارتشاف الضرب- لأبي حيان- تحقيق: مصطفى النحاس.
٦- الأزهية في علم الحروف للهروي- تحقيق: عبدالمعين الملوحي- مجموع اللغة العربية- دمشق- ط٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
٧- الاستغناء في الاستثناء- للقرافي- تحقيق: محمد عبدالقادر عطا. دار الكتب العلمية- بيروت- ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٨- أسرار العربية- لابن الأنباري- تحقيق: محمد بهجت البيطار.
٩- الأشباه والنظائر- للسيوطي- تحقيق: عبدالعال سالم مكرم- مؤسسة الرسالة- بيروت- ط١- ١٩٨٥م، دار الكتب العلمية- بيروت.
١٠- الأصول في النحو، لابن السراج. تحقيق: د/ الحسين الفتلي- الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨، بيروت.
١١- إعراب القرآن- لأبي جعفر النحاس- تحقيق: د/ زهير غازي- عالم الكتب- مكتبة النهضة، ط٣، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
١٢- الاقتراح- للسيوطي- تحقيق: د/ أحمد قاسم.
١٣- أمالي ابن الحاجب، لابن الحاجب الكردي، تحقيق: د/ فخر صالح سليمان قدارة، دار عمان- الأردن، دار الجيل- بيروت، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

١٤- أمالي ابن الشجري، لابن الشجري- دار المعرفة بيروت، حيدر آباد ١٣٤٩، تحقيق: د/ محمد محمود الصاحبي- دار الخانجي- القاهرة.
١٥- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن- للعكبري، دار الكتب العلمية - بيروت.
١٦- الإنصاف في مسائل الخلاف- لابن الأنباري، ومعه الانتصاف من الإنصاف لمحي الدين عبدالحميد- المكتبة العصرية- صيدا- لبنان.
١٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك- لابن هشام- ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك- لمحي الدين عبدالحميد، دار الطلائع.
١٨- الإيضاح العضدي- لأبي علي الفارسي- تحقيق: د/ حسن شاذلي فرهود- الطبعة الأولى- ١٣٨٩- ١٩٦٩م.
١٩- البحر المحيط- لأبي حيان.
٢٠- البديع في علم العربية، لابن الجذري، تحقيق: د/ فتحي أحمد علي الدين- السعودية ط١، ١٤٢٠هـ.
٢١- البيان في غريب القرآن- لابن الأنباري، تحقيق: طه عبدالحميد طه، ومراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م، ١٣٩٠- ١٩٧٠م.
٢٢- بين الحال والتمييز دراسة مقارنة- إعداد: رباب إبراهيم عبدالفضيل، جامعة الأزهر.
٢٣- تاج العروس من جواهر القاموس- للزبيدي- مجموعة من المحققين- دار الهداية.
٢٤- التبيان في إعراب القرآن- للعكبري- تحقيق: على محمد البجاوي، رقم الإيداع: ١٨٢٨- ١٩٧٦م.
٢٥- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين- للعكبري- تحقيق: د/ عبدالرحمن العثيمين- دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٦- ١٩٨٦م.

٢٦- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد- لابن هشام- تحقيق: د/ عباس مصطفى الصالحي- دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٢٧- التبصرة والتذكرة- للصميري- تحقيق: أحمد مصطفى علي الدين، ط١، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٣م.
٢٨- التذييل والتكميل- لأبي حيان- تحقيق: د/ حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
٢٩- التصريح على التوضيح- للشيخ خالد الأزهري- دار إحياء الكتب العربية- فيصل عيسى البابي الحلبي.
٣٠- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي. تحقيق: عبدالرحمن على سليمان. دار الفكر العربي، الطبعة ١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م.
٣١- الجمل- للخليل بن احمد- تحقيق: د/ فخرالدين قباوة.
٣٢- الجنى الداني في حروف المعاني- للمرادي- تحقيق: د/ فخرالدين قباوة، ومحمد نديم فاضل- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان.
٣٣- جواهر الأدب- لعلاء الدين الإربلي- تحقيق: أ.د/ حامد نيل- مكتبة النهضة المصرية، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤.
٣٤- حاشية ابن الحاج على شرح المكودي على شرح ابن عقيل، دار الفكر ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
٣٥- حاشية الخضري على ابن عقيل، المطبعة الأزهرية بمصر ط٧، ١٩٢٩، أخرى دار الفكر ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
٣٦- حاشية السجاعي على شرح قطر الندى، مكتبة المصطفى الإلكترونية.
٣٧- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شواهد العيني- دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

٣٨- حاشية الفيشي على شرح قطر الندى- للفيشي- رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بغزة- إعداد: د/ سهيل أسعد أبو زهير، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢- إشراف: د/ محمود العامودي.

٣٩- حاشية يس على التصريح- دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

٤٠- خزانة الأدب- مطبعة بولاق ١٢٩٩هـ- وأخرى دار صادر- بيروت- للبغدادي.

٤١- الخصائص لابن جني- تحقيق: محمد على النجار- ط٣، الهيئة المصرية العامة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٤٢- دراسات في النحو- تأليف: أ.د/ عبدالنعيم على محمد- جامعة الأزهر ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢، مطبعة لطفي- مدينة نصر.

٤٣- دراسات نقدية- في النحو العربي- د/ عبدالرحمن محمد أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية.

٤٤- الدرر اللوامع- للشنقيطي- تحقيق- عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث.

٤٥- الدر المصون- للسمين الحلبي- تحقيق: د/ أحمد محمد الخراط- دار القلم- دمشق لا- ط- لات.

٤٦- دلائل الإعجاز- لعبدالقاهر الجرجاني- تعليق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي- القاهرة.

٤٧- ديوان أمية بن أبي الصلت- بيروت- ١٣٥٣.

٤٨- ديوان زهير بن أبي سلمى- دار الكتب- ١٣٦٣.

٤٩- ديوان العباس بن مرداس- تحقيق: يحيى الجبوري- العراق- بغداد ١٩٦٨م.

٥٠- ديوان الفرزدق- دار صادر- بيروت، طبعة الصاوي ١٣٥٤م.

٥١- ديوان النابغة بشرح ابن السكيت- تحقيق: د/ شكري فيصل- بيروت، ١٩٦٨م.

٥٢- الرد على النحاة- لابن مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف.
٥٣- رصف المباني في شرح حروف المعاني- للمالقي- تحقيق: أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية- دمشق.
٥٤- روح المعاني- للألوسي- دار إحياء التراث العربي- بيروت.
٥٥- سنن الترمذي- تحقيق: أحمد محمد شاكر.
٥٦- سنن النسائي المطبعة اليمينة ١٣١٢هـ- القاهرة.
٥٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- ومعه منحة الجليل لمحي الدين عبدالحميد المكتبة العصرية- صيدا - بيروت- ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٥٨- شرح الألفية- لابن الناظم- ضبط: عبدالحميد السيد، دار الجيل- بيروت.
٥٩- شرح الألفية للمرادي- تحقيق: د/ عبدالرحمن سليمان- الطبعة الثانية.
٦٠- شرح التسهيل- لابن مالك- تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، وطارق فتحي السيد- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان.
٦١- شرح جمل الزجاجي- لابن عصفور- تحقيق: صاحب أبو جناح.
٦٢- شرح شذور الذهب- لابن هشام- وبهامشه حاشية الدسوقي.
٦٣- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ- لابن مالك- تحقيق: د/ عدنان عبدالرحمن الدوري، مطبعة العاني- بغداد ١٣٩٧- ١٩٧٧م.
٦٤- شرح قطر الندى وبل الصدى- لابن هشام الأنصاري- تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد- مطبعة القاهرة- الطبعة١، ١٣٨٣هـ.
٦٥- شرح كتاب سيبويه- لأبي سعيد السيرافي- تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلى سيد على- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
٦٦- شرح المفصل- لابن يعيش- مكتبة المتنبي- القاهرة.
٦٧- شرح المقرب- لابن عصفور- تحقيق: د/عبدالعزيز فاخر.

٦٨- شرح الكافية للرضي- تصحيح: يوسف حسن عمر- مؤسسة الصادق- تهران.
٦٩- شرح الكافية الشافية- لابن مالك- تحقيق: د/ عبدالمنعم هريدي- دار المأمون للتراث- مكة المكرمة.
٧٠- شرح اللمع- لابن برهان العكبري- تحقيق: د/ فائز فارس، الطبعة الأولى- ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
٧١- شفاء العليل في إيضاح التسهيل- للسلسيلي- تحقيق: د/ عبدالله الحسيني البركاتي- المكتبة الفيصلية ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٧٢- صحيح البخاري- المطبعة الأميرية، ١٣١٤هـ- القاهرة.
٧٣- صحيح مسلم بشرح النووي- المطبعة المصرية- القاهرة.
٧٤- العقد الثمين في دواوين الشعراء الستة الجاهليين، ط أوربا ١٨٤٩م.
٧٥- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث- تأليف: د/ محمد حماسة عبداللطيف- دار العلوم.
٧٦- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية- للجرجاني، شرح: خالد الأزهري- تحقيق: د/ البدراوي زهران، ط٢- دار المعارف.
٧٧- الغرة في شرح اللمع- لابن برهان- تحقيق: فريد بن عبدالعزيز، دار الترمدية- الطبعة١، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.
٧٨- الفوائد الضيائية على متن الكافية- للجامي- تحقيق: أحمد عز وعلى مصطفى- دار إحياء التراث- بيروت- لبنان ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
٧٩- فوح الشذا في مسألة كذا- لابن هشام الأنصاري، تحقيق: أ.د/ سهيل خليفة- جامعة الأزهر- مدينة نصر.
٨٠- في النحو العربي نقد وتوجيه- د/ مهدي المخزومي، دار الرائد العربي- بيروت- لبنان، ط٢، ١٩٨٦م.
٨١- القاموس المحيط- للفيروزآبادي - مراجعة أنس محمد الشامي وغيره- دار الحديث- القاهرة.

٨٢- الكامل في اللغة والأدب- للمبرد- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
٨٣- الكتاب- لسيبويه- تحقيق: عبدالسلام هارون- مكتبة الخانجي- القاهرة.
٨٤- الكشاف- للزمخشري- تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود.
٨٥- اللباب في علم الإعراب- للأسفراييني- تحقيق: د/ شوقي المعري- مكتبة لبنان- ط١، ١٩٩٦م.
٨٦- لسان العرب- لابن منظور- دار المعارف- القاهرة.
٨٧- اللغة العربية معناها ومبناها- د/ تمام حسان- دار الثقافة، ط١، ١٩٩٤م.
٨٨- اللمحة البدرية لابن هشام.
٨٩- اللمع- لابن جني- تحقيق: د/ فائد فارس- دار الكتب الثقافية- الكويت.
٩٠- ما فهم على غير وجه من كتاب سيبويه- إعداد: أ.د/ صبحي عبدالحميد.
٩١- مجمع الأمثال- للميداني- تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار القلم - بيروت.
٩٢- المحتسب- لابن جني- تحقيق: على النجدي ناصف وآخرون- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٣٨٦هـ.
٩٣- المحرر الوجيز- لابن عطية- تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد- دار الكتب العلمية- بيروت- ط١، ١٤٢٢هـ.
٩٤- المحصول في شرح الفصول، تحقيق: د/ محمد صفوت محمد على، كلية اللغة العربية.
٩٥- مختصر شواذ القراءات- لابن خالويه- مكتبة المتنبي- لا- ط- لات.
٩٦- المسائل البصرية- للفارسي- تحقيق: محمد الشاطر- مطبعة المدني ١٩٨٥م.

٩٧- مسائل الخلاف النحوي في الجزأين الأول والثاني من إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، رسالة ماجستير- إعداد: محمد صالح.
٩٨- المسائل العسكرية للفارسي- تحقيق: محمد الشاطر- مطبعة المدني ١٤٠٣هـ- ١٩٨٢م.
٩٩- المساعد على تسهيل الفوائد- لابن عقيل- تحقيق: د/ محمد كامل بركات، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
١٠٠-مسند أحمد- دار المعارف- القاهرة.
١٠١-معاني الحروف للرماني- تحقيق: عرفان بن سليم- المكتبة العصرية- بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م، وأخرى تحقيق: عبدالفتاح شلبي.
١٠٢-معاني القرآن للأخفش- تحقيق: أحمد يوسف نجلتي- محمد على النجار، مكتبة المجلد العربي- الأزهري ٩١٢٥٢٤.
١٠٣-معاني القرآن- للفراء- تحقيق: محمد على النجار- الدار المصرية للتأليف.
١٠٤-معاني القرآن وإعرابه- للزجاج- تحقيق: د/ عبدالجليل شلبي، وعالم الكتب- الطبعة الأولى- ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
١٠٥- المعجم الوجيز- مجمع اللغة العربية- القاهرة ٢٠١٠.
١٠٦-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب- لابن هشام - تحقيق: حنا الفاخوري- دار الجيل- بيروت، ط١، ١٤١١- ١٩٩١م.
١٠٧-المقاصد النحوية- للعيني- تحقيق: أ. د/ عبدالعزيز فاخر، وآخرون ط١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
١٠٨-المقتصد في شرح الإيضاح- للجرجاني- تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان، المجلد العربي- القاهرة- الأزهر.
١٠٩- المقتضب- للمبرد- تحقيق: عبدالخالق عضيمة- القاهرة ١٣٩٩.
١١٠-منهج السالك للأشموني- دار إحياء الكتب العربية.

١١١-منهج سيبويه في البحث اللغوي بين المنهج المعياري، والمنهج الوصفي، بقلم: أ.د/ محمد يسري زعير.
١١٢-نتائج الفكر- للسهيلي- تحقيق: د/ محمد إبراهيم البنا- دار الريان- للنشر والتوزيع.
١١٣-النكت الحسان- لأبي حيان.
١١٤-النوادر في اللغة- لأبي زيد الأنصاري- دار الكتاب العربي- ط٢ ١٩٦٧.
١١٥-همع الهوامع- للسيوطي- تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ١٩٩٢م.
١١٦-الوافية شرح الكافية- رسالة دكتوراه- كلية اللغة العربية- د/ خالد فائق.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	رقم الصفحة
١.	**المقدمة**	٢٦٢١
٢.	**تمهيد**	٢٦٢٨
٣.	**الباب الأول: ما عمل عمل الفعل دون حروفه من «الأسماء»**	٢٦٣٣-٢٧٠٦
٤.	**الفصل الأول:** أسماء مبهمة تنصب أسماء نكرات على الحال منها: (اسم الإشارة عاملًا).	٢٦٣٣
٥.	**الفصل الثاني:** أسماء مبهمة تنصب أسماء نكرات على التمييز.	٢٦٥١
٦.	**المبحث الأول:** الاسم «التام».	٢٦٥١
٧.	**المبحث الثاني:** أسماء «العدد المركب»، و«كم – كأين – كذا».	٢٦٦١
٨.	**الفصل الثالث:** كلمات تسمى «أسماء الأفعال». بعضها ترفع، وبعضها تنصب	٢٦٨١
٩.	**الباب الثاني: ما عمل عمل الفعل دون حروفه من «الحروف»**	٢٧٠٧-٢٨٣٣
١٠.	**الفصل الأول:** حروف تنصب الاسم المفرد فقط	٢٧٠٧
١١.	**المبحث الأول:** «الواو» بمعنى مع.	٢٧٠٧
١٢.	**المبحث الثاني:** «إلا» في الاستثناء.	٢٧٢١
١٣.	**المبحث الثالث:** «يا – أيا – هيا – الهمزة».	٢٧٤٢
١٤.	**الفصل الثاني:** حروف تنصب الاسم وترفع الخبر.	٢٧٦٠
١٥.	**المبحث الأول:** [إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، ولعل، وليت، وكأن]	٢٧٦٠
١٦.	**المبحث الثاني:** «لا» النافية للجنس.	٢٧٧٢

١٧.	**الفصل الثالث:** حروف ترفع الاسم وتنصب الخبر.	٢٧٨١
١٨.	**المبحث الأول:** «ما».	٢٧٨١
١٩.	**المبحث الثاني:** «لا».	٢٧٩٧
٢٠.	**المبحث الثالث:** «إنْ».	٢٨١١
٢١.	**المبحث الرابع:** «لات».	٢٨٢٠
٢٢.	**الباب الثالث: ما عمل عمل الفعل دون حروفه من «الأدوات» التي ليست باسم ولا حرف**	٢٨٣٤-٢٨٥٨
٢٣.	**الفصل الأول:** «التجرد» أو «الابتداء» عامل الرفع في «المبتدأ والخبر».	٢٨٣٤
٢٤.	**الفصل الثاني**: «الخلاف» عامل النصب في الظرف المخبر به عن مبتدأ.	٢٨٤٣
٢٥.	**الفصل الثالث:** «الابتداء» عامل الرفع في «المبتدأ» الواقع بعد الظرف والجار والمجرور المعتمدين.	٢٨٤٩
٢٦.	**الفصل الرابع**: «الابتداء» عامل الرفع في «المبتدأ» الواقع بعد الظرف والجار والمجرور الغير معتمدين.	٢٨٥٤
٢٧.	الخاتمة	٢٨٥٩
٢٨.	**فهرس الآيات القرآنية والقراءات**	٢٨٦٨
٢٩.	**فهرس الأبيات الشعرية**	٢٨٧٢
٣٠.	**فهرس الأحاديث النبوية**	٢٨٧٥
٣١.	**فهرس الأمثال والأقوال**	٢٨٧٥
٣٢.	**ثبت المصادر والمراجع.**	٢٨٧٦
٣٣.	**فهرس الموضوعات.**	٢٨٨٥